

دامل محبوب



تلك



المر

الأمر

الجزء الثانى

تلك الابيـام

الجزء الثاني



كامل محبوب

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الذين شغلوا أنفسهم بالاهتمام المتواصل، في ساحات العمل الوطني العام، في ميادينهم المختلفة، مطالبون بتسجيل تجاربهم، ليستفيد منها الذين يسعون مخلصين، لمواصلة مشوار الحياة... انه التزام فكري وأخلاقي، كان قدرتي في هذه الحياة، أن أرتبط به.

لما تقدم، اصدرت كتابي الأول تحت عنوان «تلك الأيام»... ذكرت فيه تجربتي منذ الطفولة، الى عمر متقدم. وكانت تلك تجارب متنوعة. وما أنا اليوم، أقدم للقراء الكرام، الجزء الثاني من كتابي «تلك الأيام» وفيه - وبذات الدافع - أواصل مشوار حياتي في العمل الوطني العام، في ميادينهم المختلفة.

ويسرني ان اتقدم به هدية مخصصة للمواطنين عموماً، ولأولئك الذين كان قدرتي ان اشترك معهم في ميادين ذلك النضال الوطني، وان أظل - ما حييت - أحتفظ لهم بما قدموه من جهد مخلص، وتضحيات متجردة.

لا بد لي أن أتقدم بالشكر - كل الشكر - للاخوة الأعزاء، في جريدة «الخرطوم» الأخ الدكتور الباقر أحمد عبد الله والأخ فضل الله محمد والأخ محمد أحمد مبروك والأبناء عبد الرحمن نور الدين ورشا جاد الرب الذين لولا ما قدموه من جهد مخلص، ما كان يمكن لهذا الكتاب أن يرى النور فلهم كل الشكر والامتنان.



مدارس الأحفاد

قطعت صلتى بعضوية الحزب الشيوعي السوداني، في حوالى منتصف ديسمبر عام ١٩٥٨م.. وبرغم ما أشيع وقتها، من أن اتفاقاً كان قد تم بيني والأستاذ أحمد خير المحامى - الذي كان وقتها وزيرا للخارجية، إلا أنني لم أجد أمامى من طريق، سوى الرجوع لمهنة التدريس.. وكان من الطبيعي أن اختار الالتحاق بمدارس الأحفاد، التي سبق لي أن تلقيت تعليمي الأوسط بها، وسبق لي أيضاً أن عملت واحداً من طاقم تدريسها بالمرحلة المتوسطة.. وقد دفعني لهذا الاختيار، شعور بالوفاء لهذه المؤسسة الأهلية، التي أكن لمؤسسها الشيخ بابكر بدري - رحمه الله وأجزل عطاءه - تقديراً عظيماً. فحزمت أمري صباح يوم من الأيام، وتوجهت لمباني مدارس الأحفاد بأمدرمان، وبدون استئذان، دخلت مكتب السيد العميد يوسف بابكر بدري، وبتفاؤل وثقة عرضت عليه رغبتى في العودة مدرساً في مكاني القديم، ومدرستى الأم.. ولخيبة أملى، استقبل السيد العميد طلبى ببرود شديد، قائلاً بصوت ينم عن الكثير من اللا مبالاة، ولا زالت كلماته - بعد كل هذه السنين - ترن في أذنى، وظلت عالقة بفكري ووجداني معاً.. قال لي: «إنت يا



أستاذ قد فصلت من العمل في التدريس ، وشطب اسمك من كشف المعلمين!..
فإن كنت تريد العمل بالتدريس مرة أخرى ، فعليك أولاً أن تعيد كتابة اسمك
في كشف المعلمين في الوزارة ، ثم بعد ذلك إذا أردنا نحن تعيينك فعلنا ، وإذا
أرادك غيرنا فعل!..

كم كانت ساعتها خيبة أمني ، وكم كانت درجة شعوري بالغضب
والاحباط!.. لا لأنني فقدت الأمل في أن أجد فرصة للعمل في إحدى المدارس ،
فقد كانت المدارس الأهلية متوفرة آنذاك ، ولكن لأن الذي دفعني لاختيار
مدارس الأحفاد ، هو شعور بالوفاء والولاء ، قابله السيد العميد بغير ما
يستحق!!

مدرسة الجمهورية الأهلية الوسطى:

انصرفت حزينا ، وفي صبيحة اليوم التالي ، ذهبت للأستاذ عبدالحفيظ
هاشم - رحمه الله - عميد مدرسة الجمهورية الأهلية - وعرضت عليه رغبتني
في العمل معه ، فقبلني مرحباً أيما ترحيب بانضمامي لأسرة التدريس
بمدرسته.. وما هي إلا فترة وجيزة ، حتى كنت مكان ثقته ، فسلمني زمام
الأمر ، وأصبحت المدير الفعلي للمدرسة.. فقد كان - رحمه الله - له
مشغوليته واهتماماته العديدة.. ولكنه بسعة صدره ، وسماحة معشره ،
هياً لنا جواً ساعد كثيراً في خلق روح التعاون والألفة بين أعضاء أسرة
التدريس ، الأمر الذي كان لابد أن تكون حصيلته تقدماً ملحوظاً في مستوى
المدرسة عموماً..

وبحكم وضعي في إدارة المدرسة ، استطعت أن استقطب للعمل بها إخوة
ربطتني بهم علاقات نضالية وصداقة قديمة ، وكانت لهم جميعاً تجارب
وتأهيل سابق في مهنة التدريس - أولئك هم الإخوة عبدالقيوم محمد سعد
والمرحوم آدم علي آدم أبو سنيّة ، والآخ «الأمير» علي حمزة.. وقد استطاع
هذا الطاقم الممتاز - مع الزملاء الأساتذة الآخرين السابقين - أن يكون فرقة
عمل ، جعلت كل همها ، الارتقاء بمستوى المدرسة وتلاميذها.. وكان لابد أن

يأتى هذا الجهد الوطني أكله في النتيجة الممتازة، التي حققتها أول دفعة يتم تخريجها من المدرسة، فقد كان هذا النجاح محل الإشادة والاعجاب، الأمر الذي كانت نتيجته اقبالاً متزايداً، ورغبة من قبل التلاميذ وأولياء أمورهم، للالتحاق بالمدرسة.

لقد كانت تلك النتيجة أفضل بكثير مما حقته مدارس الأحفاد الأهلية الوسطى، الأمر الذي كان محل اهتمامي الشخصي، بل كان هدفاً رئيسياً وضعته نصب عيني، وأنا التحق بمدرسة الجمهورية مدرساً والسبب في ذلك واضح مما سبق لي ذكره!

كان صديقي وابن خالتي الأستاذ إبراهيم محمد العوام نمر، يعمل وقتها مدرساً بمدارس الأحفاد، وبعد ظهور نتيجة الامتحان للدخول للمدارس الثانوية، جاءني يقول: إن السيد العميد يوسف بدري يطلب منك الانضمام لأسرة التدريس بمدارس الأحفاد! فكان ردي الذي حملته الصديق إبراهيم أن يقول للسيد العميد إن «البضاعة» قد تم شراؤها، ولم تعد معروضة في السوق، لمن يرغب في الشراء!! وبهذا الرد أردت الإشارة إلى مقابلي للسيد/ يوسف بدري عندما كنت أرغب في العمل بمدارس الأحفاد، وحديثه آنذاك معي!...

لقد كانت الحالة المالية بمدرسة الجمهورية، ولمؤسسيها المرحوم عبدالحفيظ هاشم، ليست مرضية.. فقد كنا - نحن المعلمين - نتقاضى مرتباتنا بالتقسيط، حسبما هو متوفر من مصروفات التلاميذ التي يدفعونها.. وأحياناً كنا نتقاضى تلك المرتبات عينا، حسبما كانت تقتضيه ظروفنا «تلك الأيام»! فقد كان للأستاذ عبدالحفيظ هاشم - رحمه الله - أصدقاء من التجار في سوق الموردة بامدرمان، يستدين منهم ما نطلبه من احتياجات عاجلة، خصما علي مرتباتنا!!

علاقة تعاون وصداقة، تلك التي كانت تجمع بيننا - نحن أسرة المدرسة - لا سيما نحن الذين سبقنا لنا علاقات قديمة - الأستاذ المرحوم عبدالحفيظ، والأستاذ عبدالقيوم محمد سعد، والأستاذ المرحوم آدم أبو سنيّة، والأستاذ «الأمير» علي حمزة، وشخصي.. الصديق علي حمزة هو

واحد من حفدة الخليفة عبدالله التعايشي، الذي تولى قيادة السودان، في فترة الثورة المهدية، بعد وفاة قائدها - البطل الوطني - محمد أحمد المهدي - طيب الله ثراهما، ولهذا حرصت علي أن أسبق اسمه بلقب «الأمير» وهو لقب محبوب للأخ علي، لا سيما أنه وأهله يسكنون حيا في مدينة امدرمان، أطلق عليه اسم «حي الأمراء»!

لقد سبق لي أن ذكرت، ان تجنيدني لعضوية - الحركة السودانية للتحرر الوطني - وهي الحزب الشيوعي السوداني فيما بعد، تم بواسطة الأخوين آدم أبو سنيّة - رحمه الله - وعبدالقيوم محمد سعد، أطال الله عمره، وكان الأخ علي حمزة كذلك من أوائل الذين انضموا لعضوية الحركة السودانية، ولأن أربعتنا لم يكن لنا نشاط سياسي يذكر في هذه الفترة التي قضيناها معا في مدرسة الجمهورية، والتي امتدت من أوائل عام ١٩٥٩م إلى أواخر العام ١٩٦١م - كما أذكر - فقد فارقنا جميعنا وقتها عضوية الحركة الشيوعية، أو ضعفت صلة بعضنا بها، ولم يعد الأمر كما كان سابقا..

في هذه الفترة، تملكّت عربية خاصة، لأول مرة في حياتي، وكانت بالنسبة لي حدثا هاما.. لقد اشتراها لي الأخ المرحوم عبدالحفيظ هاشم، من الصديق المرحوم عبدالكريم مهدي، بمبلغ وقدره مائة وخمسون جنيها بالتمام والكمال.. وكانت العربية في حالة لا بأس بها مكنتني من أن أوفر مواصلة مريحة للزملاء، كثيرا من الأحيان، كما ساعدتني في الوصول لمنازل طلاب السنة النهائية، لاستذكر معهم دروسهم، وكان ذلك تبرعا دون أي مقابل، وسبق لي أيضا أن ذكرت الظروف التي جعلتني أبذل هذا الجهد، لأحراز التفوق لمدرسة الجمهورية!

كانت فترة السنتين التي قضيتها بامدرمان مدرسا بمدرسة الجمهورية، مع تلك النخبة الممتازة من الأصدقاء، بعد أن رجعت لمهنة التدريس - بعد فراق طال - فترة مازلت أذكرها بالخير - فليس أحب للإنسان من أن يعيش حياة صافية ودودة، مع رفقة يجمعه بهم العمل النافع، والأهداف النبيلة...

مدرسة دنقلا الأهلية الوسطى

لا أذكر الآن، علي وجه التحديد، كيف تم اختياري لأكون مديراً لمدرسة دنقلا الأهلية المتوسطة، ولكن الذي أذكره، هو أنه تم الاتصال بي، بواسطة موفد من قبل لجنة المدرسة، وقدم لي العرض فقبلته، وحزمت أمتعتي - فقد كانت لي هذه المرة - أمتعة محترمة، بمقياس - تلك الأيام - وتوجهت بالقطار لمدينة كريمة، ومنها بالباخرة من ميناء كريمة لمدينة دنقلا.. وقد كانت الرحلة من الخرطوم لدنقلا تستغرق حوالي أربعة أيام..

استقبلني بالمدينة المرحوم أحمد النزهي، رئيس لجنة المدرسة، والسيد محمد عثمان شيخ سكرتيرها، أحسن استقبال، وأوجدوا لي سكناً مناسباً بالمدينة.. وقد كانت المرة الأولى التي أشاهد فيها مدينة دنقلا.. وقد وجدت بالمدرسة بعض الأخوة المعلمين من أبناء المدينة: الأستاذين صابر أحمد يس، وعمر عبدالعزيز.. وكانت المدرسة لم تكتمل فصولها بعد

- فقد تم التصديق بقيامها قبل ثلاث سنوات فقط.. وكانت المرحلة المتوسطة - ذلك الوقت - أربع سنوات، وكذلك المرحلتان الأولية والثانوية..

كانت مباني المدرسة مكتملة، وبها فناء كبير المساحة، ينقصه التشجير، وكانت تقع في الجانب الشرقي من المدينة ولكن الحال تغير الآن تماماً، بفضل الامتدادات السكنية العظيمة، بعد أن أصبحت مدينة دنقلا عاصمة لمحافظة الشمالية.

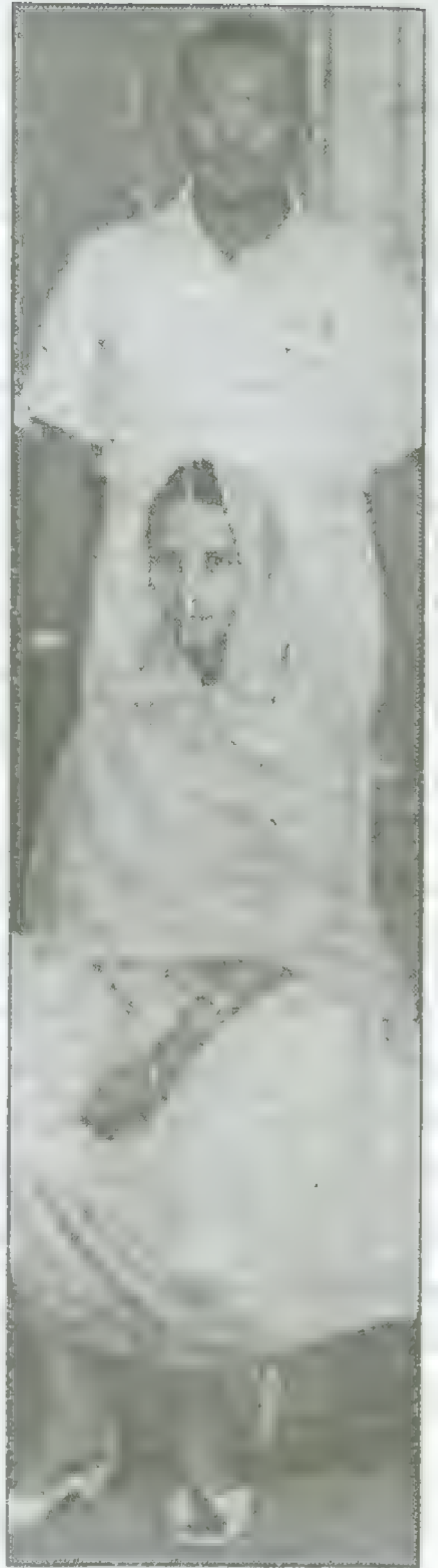


غيرهم من السكان . وقد اشتهر هؤلاء بالنزوح داخل وخارج السودان وبأعداد كبيرة، الأمر الذي كان له تأثيره السلبي لنمو المنطقة وتقدمها . وهناك قبائل أخرى سكنت مدينة دنقلا - منهم مجموعة معروفة محليا باسم «الحلب» أو «الفالايح» وهؤلاء ينتمون لمجموعات مختلفة - منهم «القناوية» الذين قدموا من بلدة «قنا» في صعيد مصر - ومنهم «الفرهية»؟؟؟؟ وهؤلاء هم أكثر سكان المدينة يسرا - فهم يحترقون التجارة والمقاولات ، وهم الأكثر انفتاحا ووعيا ، وبدأت العمل كمدير لمدرسة دنقلا الأهلية المتوسطة ، باندفاع وحماس ، ووجدت تعاونا ممتازا من الزملاء المعلمين ، كما كان طلبة المدرسة في مستوى لا بأس به من الانضباط وحسن السلوك المدرسي ، برغم مما لاحظته من تقدمهم في السن ، لا سيما بالنسبة لتلاميذ السنة الثالثة ، فلم تكن المدرسة قد اكتملت بعد ، كما سبق وذكرت . والسبب في ذلك - كما علمت - راجع إلي ما كان من خلاف بين سكان المدينة والقرى المجاورة ، حول الموقع المناسب لبناء المدرسة ، عندما تم التصديق الرسمي ببنائها . فسكان القرى المجاورة ، كانوا يرون أن يتم بناء المدرسة في إحدى قراهم ، بحجة أن أهل المدينة ، لا يستطيعون استضافة التلاميذ الذين يهاجرون من قراهم لتلقي التعليم ، بينما هم يستطيعون ذلك! ولكن هذا الرأي لم يؤخذ به ، وبنيت المدرسة بالمدينة ، الأمر الذي جعل سكان القرى المجاورة ، لا يسجلون أبناءهم للقبول بالمدرسة ، فانتهدز سكان «البندر» المدينة هذه السانحة ، فقدموا كل أبنائهم الذين أكملوا تعليمهم الأولى للقبول ، حتى بعض أولئك الذين كانوا قد قطعوا تعليمهم ، وامتحنوا بعض المهن كالتجارة مع آبائهم .! وهنا اذكر أن أحد طلبة السنة الثالثة من هؤلاء ، كان زميلا في المرحلة الأولية ، لواحد من الزملاء الأساتذة بالمدرسة!! ومع أن طلبة المدرسة - عموما -



كانوا حسنى السير والسلوك - كما قدمت
- إلا أنني رأيت من الأوفق اتباع سياسة
حازمة ومتشددة، لا سيما مع طلبة السنة
الثالثة الكبار في السن.. فكثيرا ما كنت
وزملائي الأساتذة نوقع عقوبة الجلد، بعد
الاقناع والاقتناع، بارتكاب ما يوجب ذلك
العقاب..

لقد كان الجو العام في المدرسة جادا،
يؤدي كل واجبه بروح الاخلاص والشعور
الكامل بالمسئولية، في النهوض بهذا
العمل الوطني الكبير، في مجال التربية
والتعليم، في هذه المؤسسة التعليمية،
التي أقامتها الجهود الشعبية - وقد ساعد
كثيرا في هذا، وجعله ممكنا، انضمام
الأخوين الصديقين، المرحوم آدم أبو
سنيّة، وعبدالقيوم محمد سعد اللذان
استطعت اقناعهما بالانضمام لأسرة
التدريس بمدرسة دنقلا، وقد كانا - كما
ذكرت - زميلين بمدرسة الجمهورية
بامدرمان - كما انضم لأسرتنا الأستاذ
حسان من أهالي قرية المحيريبا
بالجزيرة، والأستاذ الريح الحسن من
قرية البركل. وقد عشنا جميعنا، ومعنا
زميل آخر نسيت اسمه، في منزلين
متجاورين بالقرب من مباني المدرسة..
عدا الأخ المرحوم آدم أبو سنيّة الذي كان
متزوجا. ولم يبق خارج هذا «الميز» عدا



الأخوين عمر عبدالعزيز وصابر أحمد يس، فقد كانا كما قدمت - من أبناء المدينة. وهكذا انتظم العمل في المدرسة صباحا ومساء.. ولم يكن ذلك العمل قاصراً في إطار المناهج الدراسية، ولكنه امتد ليشمل مناشط تربوية وتعليمية أخرى.. فقد قمنا ببناء مسرح لتشجيع أنشطة للثقافة والتمثيل، وقمنا بتشجير فناء المدرسة.. ولنضمن نجاح عملية التشجير هذه حددنا مسؤولية العناية بكل شجرة لعدد من التلاميذ، انشأنا جمعية أدبية، وكان اهتماماً كبيراً بالأنشطة الرياضية.. فأقمنا ميدانا لكرة القدم، وميدانين لكرة السلة، والكرة الطائرة.

لقد كنا مهتمين أيضاً، بتوثيق روابط الزمالة مع الأخوة المعلمين، في المؤسسات التعليمية الأخرى، ومع المواطنين من أهل المدينة، وقراها المجاورة، ومع ذوي النفوذ والمكانة المرموقة، من أعضاء لجنة المدرسة الذين كان أكثرهم فعالية ونشاطا السيد/ محمد عثمان شيخ، سكرتير اللجنة.. كما كانت صلتى وثيقة بالمرحوم الزبير حمد الملك، زعيم الإدارة الأهلية بالمنطقة، و ببعض تجار المدينة من أمثال المرحوم أحمد النزهى، رئيس لجنة المدرسة وآخرين لا تحضرني أسماؤهم الآن.

في «تلك الأيام» لم تكن الصلات بين سكان المدينة من التجار بصفة خاصة، وبين سكان القرى المجاورة من المزارعين - في غالبيتهم - صلات حميمة.. كان يشوبها شئ من الجفاء وعدم الثقة، ولا أريد أن أقول الكراهية - واعتقد ان لذلك أسبابا استمعنا إليها من بعضهم من الطرفين.. وبعض تلك الأسباب تاريخي.. يرجع إلى أصل المواطنين الذين استوطن أبائهم وأجدادهم في مدينة دنقلا.. فهم نازحون من الشمال، بينما سكان معظم القرى والريف حول المدينة، وطيون عاش أبائهم وأجدادهم الأولون، في تلك المنطقة - وفي الحقيقة فقد لاحظت أن هناك بعض العادات والطقوس وحتى بعض أنواع وجبات الطعام، التي تمارس في المدينة، هي بالفعل غريبة عن أهل هذه المنطقة، بل ربما هي غريبة كذلك على المواطنين في مناطق أخرى من السودان.. ومن ذلك للمثال انهم في المدينة وفي إحدى لياليها في تاريخ تعارفوا عليه يخرجون للشوارع يحملون الشموع

المضيئة، ويدقون على الطبول، وهم ينشدون أناشيد خاصة، ويطوفون بموكبهم هذا شوارع المدينة، في جلبه وضوضاء عظيمين.. وهناك أيضا - حسب اعتقادي - أسباب اقتصادية - فأصحاب النفوذ المالي في المدينة من التجار، يبيعون أهالي القرى المجاورة حاجياتهم جميعها، ويشتررون منهم محصولاتهم.. وهؤلاء الأهالي يعتقدون - وربما على حق - أن هؤلاء التجار يبخسونهم ما يشتررون منهم، ويغالون في أسعار بضاعتهم.. وفي الحقيقة فإن بعض تجار المدينة الموسرين، كانوا يتعاملون مع المزارعين بنظام «الشيل» وهو نظام موغل في الاجحاف والظلم. فالتاجر يشتري من المزارع محصوله قبل حصاده بثمن بخس، مستغلاً حاجته لما يرغب في شرائه منه، وفي ذات الوقت يبالغ في ثمن بضاعته.

كنا أيضا في مدرسة دنقلا - كما في مدرسة الجمهورية - نواجه بعض الصعوبات الخاصة بصرف مرتباتنا.. ففي بعض الأحيان كانت تفشل إدارة المدرسة في صرف مرتباتنا في أول الشهر، بحجة عدم تمكن التلاميذ من دفع مصروفاتهم المدرسية بانتظام.. وكنت - بوصفي مديراً للمدرسة - أشعر بمسئولية خاصة تجاه زملائي الأساتذة، بجانب شعوري بالظلم شخصياً.. وقد حدث في بعض الأحيان - ان اضطررنا إلى التهديد بالتوقف عن العمل، ولكن غالباً ما كان سكرتير اللجنة يلجأ إلى السيد/ النزهي رئيسها لحل الأزمة.. ولكن كان من الطبيعي - على أية حال - أن تواجه هذه المؤسسات التعليمية التي أنشأها المواطنون بجهودهم الذاتية مثل هذه الصعوبات.

لقد أسهم التعليم الأهلي، إسهاماً وطنياً مقدراً، في نشر التعليم في السودان.. ولو كان الأمر قد اقتصر على الجهد الحكومي وحده، لما كان المستوى التعليمي في بلادنا على ما هو عليه الآن.. لا سيما وأن الاستعمار البريطاني كان عامداً - أيام حكمه في بلادنا - لجعل التعليم يتطور بمقدار مرصود ومعلوم، بهدف مقابلة احتياجات الإدارة الاستعمارية في تسيير دفة الحكم، بالعمالة القليلة التكلفة.

ولكن هذه الصعوبات، ما كانت تؤثر سلباً في أداء واجبنا الوطني تجاه أبنائنا التلاميذ.. بل كنا جميعنا باذلين أقصى ما نستطيع لنحقق لهؤلاء

الأبناء النتيجة الأفضل في الدخول للمرحلة الثانوية لا سيما واننا كنا نشعر بالمنافسة الشريفة مع رصيفتنا المدرسة الحكومية المتوسطة . ولهذا قد كنا نعمل مع تلاميذنا صباح مساء . بل وأذكر أنني في مرحلة إعداد تلاميذ السنة الرابعة لامتحان الدخول للمرحلة الثانوية، اضطررت لنقل سريري من المنزل لمخزن المدرسة، لأكون أكثر قرباً لمراقبة استذكار التلاميذ لدروسهم، وتنظيم أوقاتهم، وقررت كذلك أن ينقل التلاميذ أسرته من بيوتهم للمدرسة، وقد حددت لهم ساعات استذكارهم، وساعات نومهم وراحتهم - فكانوا عندما تحين ساعة النوم يخرجون أدراجهم من الفصل ويدخلون أسرته، ثم في الصباح الباكر يخرجون أسرته ويدخلون أدراجهم استعداداً للمذاكرة وبداية اليوم الدراسي . وكنت أراهم يخرجون تنفيذ هذا البرنامج . وكان تجاوب التلاميذ وأولياء أمورهم معي حسناً شاملاً.

وبهذا الجهد الجماعي - معلمون وتلاميذ وأولياء أمور - استطعنا تحقيق نتيجة، في امتحان الدخول للمرحلة الثانوية، ذهلت لها أبا، التلاميذ وأولياء أمورهم، وجاءونا مهنئين، ذاكرين أنهم ما كانوا يعتقدون أن أبناءهم - وهم الدفعة الأولى في المدرسة - سيحققون هذه النتيجة المشرفة، وكانت هذه النتيجة أفضل من تلك التي حققتها المدرسة الحكومية لا سيما إذا أخذنا في الاعتبار أن المدرسة الحكومية تم افتتاحها قبل عدد من المدارس من افتتاح المدرسة الأهلية.

قضيت بمدرسة دنقلا الأهلية الوسطى، عامين دراسيين، كانت فترة من الحياة لازلت أذكرها بالخير، لم يحدث خلالها ما يجعل الإنسان يحس بالضيق والتبرم . فبجانب هذا العمل الجاد، كانت تتخللها ساعات لهو ومرح . فكثيراً ما كانت تقدم دعوات التكريم في المدينة ذاتها، وفي بعض القرى المجاورة لها . كما اننا كأسرة تعليم بالمدينة، كانت تربطنا في معظمنا - علاقات ود وصداقة، وجلسات أنس وسمر، وكان يطرأنا بصوته الجميل و«طمبوره» الرنان، في بعض تلك الجلسات، الفنان الموهوب والفيلسوف ذو الحس المرهف «ود اسمعين» وأذكر اننا في مرة من المرات، استضافنا الفنان الكبير عبدالرحمن بلاص، لإحياء ليالي غنائية بالمدينة

لصالح ميزانية المدرسة لمساعد بذلك في تحسين الوضع المالي وقد بقي معنا الفنان «بلاص» عددا من الليالي الملاح

لقد كانت الحياة رخيصة جدا في مدينة دنقلا ~~فقد كتب~~ بسترى الخروف بثلاثة جنيهات فقط ، وكذلك كانت رخيصة أسعار جميع ما نحتاجه من مأكلا ومشرب وملابس . شئ واحد في المدينة والمنطقة جميعها . وفي فصل الشتاء ، يعكّر الصفو ، ويبعث على الانزعاج الشديد ، ذلك هو «النمئي» اللعين ، وهو نوع من الناموس صغير الحجم ، ولكنه ينتشر في الجو بصورة مكثفة . فأنت عندما ترسل بصرك في الفضاء ، يخل إليك أنك ترى دخانا كثيفا ، يكاد يحجب عنك الرؤيا - وذلك الدخان الكثيف ما هو إلا هذا «النمئي» الطائر في الفضاء! فإذا كنت سائرا في الطريق غطاك تماما هذا «النمئي» ، وسبب لك ازعاجا شديدا في عينيك وأذنيك وأنفك ، لدرجة أن المواطنين في هذا الوقت من العام ، لا يسيرون في الشارع ، إلا إذا غطوا رؤوسهم ووجوههم ، بقطعة من القماش الخفيف ، بل أن بعضهم يربط فوق رزسه نوعا من الحبال الغليظة ، وقد أوقدوها بالنار ، ليتصاعد منها الدخان الكثيف ، ليطرده ذلك «النمئي» المزعج حقاً . ولكن الحسن في الأمر أن هذا «النمئي» لا يدخل البيوت إطلاقاً ، ولهذا فأنت داخل المنزل في مأمن من ازعاجه!!

لقد وفقت في أن يرسل المواطنون من المنطقة عدداً من البرقيات فقد كان هذا العمل يتجاوب مع ما كانوا يرغبون فيه ، من توسيع فرص التعليم في مناطقهم ، خاصة وأن هذه المنطقة عموماً ، لم تنقل حظها العادل ، من فرص التعليم الحكومي . لقد كان اللواء طلعت فريد - رحمه الله - رجلاً وطنياً مخلصاً بحق . فهو الذي طالب بتوسيع فرص التعليم لأبناء الوطن وبناته ، حتى ولو اضطرت السلطة لفتح المدارس تحت ظلال الأشجار

مكتب النشر التربوي

خلال فترة بقائي في دنقلا، كان قد اتصل بي الأخ محمد سعيد معروف، الذي كان يشغل وقتها وظيفة ضابط العلاقات العامة، بوزارة التربية والتعليم، وكان اللواء محمد طلعت فريد وقتها - رحمه الله - يريد أن تصل للوزارة أكبر عدد ممكن من برقيات المطالبة، بفتح مدارس جديدة لكل مراحل التعليم من المواطنين لمجلس الثورة وقتذاك، لتكون هذه البرقيات سندا للوزير يعتمد عليه في الضغط على مجلس الثورة، لتنفيذ سياسة التوسع التعليمي، التي كان يتبناها الوزير.. وتجاوبا مع هذه السياسة قمت بمجهود كبير في المنطقة لإرسال هذه البرقيات.. فقد كان هذا العمل عملاً وطنياً هادفاً لتوسيع فرص التعليم في بلادنا، فلا بد من مساندته وتأييده.

كان لابد لي - بعد هذه السنوات الطويلة من المشقة والمكابدة، أن استجيب للضغوط العائلية التي ظلت صامداً أمامها طوال تلك السنين، خاصة وأنني الابن الوحيد لأبوي، فقررت تكوين عائلة وبدأت أجمع المال، الذي كانت حصيلته بعد فترة طويلة، سبعمائة وخمسين جنيهاً بالتمام والكمال، وكان هذا مبلغاً محترماً «تلك الأيام» وفي ذات الوقت كان علي أن أجد وضعاً وظيفياً مستقراً، فتقدمت بطلب لي لوزارة التربية والتعليم، وبمساعدة الأخ محمد سعيد تم قبولي في وظيفة رئيس تحرير لمجلة الشباب والتربية ليتفرغ الأخ معروف، لمهام العلاقات العامة برئاسة الوزارة..

وسبب آخر جعل مفيدا تعييني في هذا الموقع - ذلك لأنني - كمعلم - لم تكن لدي سنين الخدمة التي تؤهلني لدرجة مناسبة.. ولكنني استطعت استخراج شهادات بالعمل الصحفي، من مواقع عديدة لأغطي بها فترة عملي كمحترف سياسي - فقد كنا وقتها نحمل المحترف الشيوعي منا بطاقة مراسل صحفي حتى يستطيع الرد إذا سئل عماذا يعمل!!



عندما حضرت للخرطوم، وقدمت طلبتي للعمل بوزارة التربية والتعليم، استدعاني الوزير اللواء طلعت فريد - رحمه الله - لمقابلته بمكتبه. وكنت على علم بجانب من شخصيته - انه رجل مستقيم ويحب الوضوح والصراحة، وان الخلق العسكري اصيب فيه طبع لا تطبع.. ولما اجلسني بجانب مكتبه، وجه لي هذا السؤال بشكل حاد ومفاجيء هل كنت شيوعيا حقا، ام هي تهمة فارغة؟ فاجبته على الفور وبلا تردد كنت شيوعيا: فانبسطت اسارير وجهه، ورفع سماعة الهاتف طالبا حضور السيد/ هاشم ضيف الله الذي كان يشغل وظيفة مدير مكتب الوزير.. وحضر الاستاذ هاشم، فخاطبه اللواء طلعت بصوته الجهوري المعهود يا استاذ هاشم. انا سألت كامل هذا ان كان شيوعيا، ام هي تهمة فارغة؟ فاجابني انه كان شيوعيا! لتستوعبه في الوزارة، ما الخطر في استيعابه؟ هل سيضع لي قنبلة تحت هذا المكتب؟!

ثم انصرف والاساذ هاشم، ونمت بعد ذلك اجراءات تعييني في وظيفة مدرس تدريس مجلة «الشباب والتربية» التي كانت تصدرها وزارة التربية والتعليم من مكتب النشر، في الدرجة س، وهي درجة مدير المدرسة المتوسطة في ذلك الوقت. وكنت في هذه الدرجة اقل حظا من زملائي الذين واصلوا العمل مع الوزارة في مهنة التعليم. وكانت وقتها قد تمت اجراءات زواجي..

وبدأت عملي الجديد. ولد لي عليه بحماسي المعهود في مهنة التدريس، خاصة وان الاخ مشرف، وهو صحفي بطبعه كذلك لا بالتطبع قد واصل العمل معنا في المجلة، بجانب مسؤوليته في الوزارة، كضابط للعلاقات العامة..

وبالعمل في مجلة الشباب والتربية، زاملت مجموعة جديدة من الاخوة، ولو انهم في غالبيتهم العظمى، كانوا من ابناء مهنة التعليم. واذكر الآن من هؤلاء، الفنان شرجيل احمد، الذي كان بجانب مهارته الفنية كمغز وعازف عذب الالحان



والغناء، كان هو فنان المجلة، يمدّها برسوماته الفنية، ويشرف على تصميمها... ومنهم الاخ فيصل، الذي كان شابا ذكيا طيب المعشر، والاخ ود الشيخ الفنان، ذو النشاط الجَم والطبع الاجتماعي، والاخ جودة - رحمه الله - الذي كان مدير المطبعة. وكان على رأس مكتب النشر، مسؤوله الاول الاستاذ ابو القاسم بدري، الرجل الطيب القلب، المستقيم السلوك، والذي يلزمه دائما شعور كامل بالمسؤولية، يجعله في كثير من الاحيان، كثير الاحساس بالانزعاج، لا بسط نوع من انواع الخلل او الاخفاق لم اكن في عملي الجديد اشعر بالحماس او الاندفاع، بل على العكس من ذلك تماما، كنت كثيرا ما اغادر المكتب لسبب او بدون سبب احيانا. وكنت اتعلل بالذهاب للمطبعة، لابرر امام زملائي سبب تهربي من العمل، حتى اصبح هذا الذهاب للمطبعة، يثير الضحك عند بعض زملائي، الذين اكتشفوا الخدعة! فكنت عندما اهم بالخروج، يبادرني احدهم بالسؤال: هل انت ذاهب للمطبعة؟ ثم يضح بالضحك الآخرون!!

لم يكن هذا الشعور بعدم الاهتمام بالعمل، ناتجا من فراغ. فقد كانت تلك الفترة من تاريخ بلادنا، في عهد حكم الفريق عبود - رحمه الله - وفي العام ١٩٦٣م، العام الذي تم فيه استيعابي في مكتب النشر، كانت المعارضة الشعبية لذلك النظام تتعاظم... ولا شك انه كان لذلك اثر فيما كنت احس به من عدم اهتمام بالعمل، خاصة وان نوع العمل نفسه، مرتبط بمجال النشر، وتحرير مجلة، برغم صفتها المتخصصة، الا انها محسوبة على النظام ناطقة بسياساته في مجالات الشباب والتربية.

وهنا لا بد لي من ذكر حقيقة، مهما كان حسن او سوء تفسيرها هي. اتصلت بالاخ محمد سعيد معروف، وتبادلنا وجهات النظر، حول نظام الحكم ذاك، والمعارضة المتنامية ضده... وكان من رأيي، ان ذلك النظام، لا يمكن له ان يستمر، الا اذا اعتمد على نوع من التنظيم الشعبي، واعتمد سياسات تستجيب لتطلعات المواطنين... وقد اتفق معي الاخ معروف، واتفقنا على ان يقوم هو باقناع اللواء طلعت فريد، عضو مجلس قيادة الثورة، ووزير التربية والتعليم، بهذا الرأي. وقد تم ذلك بالفعل. ولكن عندما عرض

الأمر للمجلس، كان اقوي معارضيهِ الاستاذ احمد خير المحامي، وزير الخارجية - رحمه الله - . وقد كان من رأيه ان هذا الاقتراح، يفتح المجال «لديماقوية» ومضيعة الوقت في غير طائل «حسب تعبيره»... وكان متوقعا هزيمة الاقتراح طالما كان هذا هو رأي احمد خير فيه... فقد كان - رحمه الله - بجانب مسؤوليته كوزير للخارجية، هو في الواقع المرشد والمستشار السياسي لمجلس الثورة..

ولما ابلغني الاخ معروف بما حدث، قلت له ان هذا النظام، وفي ظل هذه الظروف، لن يستمر... وبما انني اشعر، انني في موقعي كرئيس لتحرير مجلة «الشباب والتربية» اعتبر نفسي في موقع الانتماء السياسي لهذا النظام، والامر ليس حقيقة كذلك، فانني افضل ان ارجع لمهنة التدريس، في اي بقعة في السودان.. وقد ابدت للاح معروف اصراري على هذا الرأي.. وذهبت للاح دهب عبد الجابر - رحمه الله - الذي كان الاستاذ المسؤول الاداري عن المرحلة المتوسطة في الوزارة، وابدت له رغبتني الملحة في نقلي لاي مدرسة متوسطة في البلاد بدون شروط.. واستجابة لهذه الرغبة الملحة، تم نقلي مديرا لمدرسة الرنك الحكومية المتوسطة، في جنوب البلاد، فقبلت على الفور برغم ان العمل في الجنوب - في تلك الفترة - كان تضحية كبرى.. كان ذلك في شهر مارس من عام ١٩٦٣، وحركة التمرد المسلح في الجنوب على أشدها..

فحزمت امري، وسافرت بسرعة للرنك لاستلم مسؤولية المدرسة. قبل ان يغادرها الاساتذة في العطلة السنوية.. وعدت بعد تنفيذ المهمة. ثم سافرت مع زوجتي لمصر، لقضاء رحلة ترفيهية. وكانت المرة الثانية التي ازور فيها القاهرة فقد كانت زيارتي الاولى في العام ١٩٥٧م، وفي المرتين، كنت اسافر جيدة وذهابا بالسكة الحديد، والبواخر النيلية

مدرسة الرنك الحكومية الوسطى

كانت مباني المدرسة، ومنزل مفتش المركز، يقعان في الطرف الشرقي لمدينة معزولة تماما عن بقية المباني الحكومية، ومباني المواطنين يبدو ان السبب في هذه العزلة ناتج عن طبيعة الارض التي تفصل بين الاثنين ارض منخفضة تتجمع فيها مياه الامطار الغزيرة في فصل الخريف في هذا الجزء من الوطن ولهذا كان لابد من اختيار باحة من الارض مرتفعة لمباني المدرسة والمنزل لا سيما وان مباني المدرسة تحتوي على داخلية للتلاميذ ومنازل للمعلمين ومدير المدرسة، وهي مباني تغطي مساحة كبيرة.

عندما رجعت للمدرسة، ومعى زوجتي، بعد نهاية العطلة، لم اجد أياً من زملائي الاساتذة قد حضر وكذلك لم يكن التلاميذ قد حضروا بعد و يبدو انني ذهبت مبكرا ولكن منزلي كانت قد استقرت فيه، قبل فترة جميع ما تحتاجه العائلة من اثاث ومعدات وادوات منزلية وقام بزيارتي بعض الاخوة الاخوة الموظفين، ومعلمو المدرسة الاولى، وبعضهم كانت لهم سابق معرفة بشخصي. كانوا يقومون بزيارتي عصرا، وعندما تميل الشمس نحو الغروب، يستأذنون مغادرين ولم اكن اشعر وقتها، ان في الامر ما يبعث على الاستغراب، فقد كان ذلك بالنسبة لي امرا طبيعيا لكنني - فيما بعد - وبعد ان توطدت صلاتنا علمت جلية الامر كذلك ان هؤلاء الاخوة كانوا على عجب من امر هذا القادم الجديد" كيف يستطيع البقاء هو وزوجته لوحدهما، في ذلك المكان المنعزل، وفي ظل الظروف، التي كانت اخبار المتمردين وغاراتهم على اماكن قريبة من

الرنك مثل بلدة «ملوط و»جلهاك، وغيرها، تتوالى علي الاسماع وضحايا تلك الغارات من الجانبين يزدادون وبالطبع لم يكن ذلك لشجاعة انصف بها، ولكن لجهلي بالالوضاع" فهي المرة الاولى، ان يكون قدرتي العمل في هذا الجزء من جنوب وطننا الحبيب.

ان سكان مدينة الرنك، خليط من الجنوبيين والشماليين ولكن كثرة الاختلاط بينهما تكاد تمحي تماماً الفوارق بين الاثنين، إلا ما يلاحظه انسان من قدوم بعض العناصر الجنوبية، القادمة للمدينة من المناطق المجاورة والرنك سوق رئيسية للمواطنين في كل هذه المنطقة

يأتون إليها لشراء حاجياتهم البسيطة، من مناطق بعيدة، مشياً على الأقدام كما أن الرنك محطة نهريّة وبريّة مهمة للمواصلات بين الشمال والجنوب. وهي (إضافة لكل ذلك) منطقة انتاج زراعي وفير، وتروية حيوانية، فإن مساحات شاسعة، من الأراضي الخصبة، متوفرة حول المدينة، ويتم ريها دون عناء بمياه الأمطار الغزيرة، في فصل الخريف، في هذا الجزء من أرض الوطن ولهذا فقد جذبت هذه المنطقة، العديد من أبناء السودان من الشمال، لاستثمار أموالهم في زراعة المحاصيل، وأهمها محصول الذرة، الغذاء الرئيسي للمواطنين عموماً.. كما أن الحكومة قد خصصت مساحات كبيرة من الأراضي، حول الرنك، كمشاريع اعاشة للمواطنين الجنوبيين، ليتجهوا نحو الزراعة، على المستوى الاقتصادي.. ولكن تجاوب المواطنين الجنوبيين مع هذه السياسة - على أيامنا تلك - كان ضعيفاً جداً.

وبعد فترة امتدت لأكثر من أسبوع، وأنا أعاني من الوحدة والعطالة، بدأت الحياة تدب في تلك الديار، بوصول زملائي المعلمين، وعلى رأسهم الأخ عبد الرحمن نائبي، الذي تمت سريعاً بيننا علائق الأخوة والصداقة.. فهو من أبناء منطقتنا في الشمال، والذي ساعد على تقوية العلاقة بيننا، انه الوحيد من أسرة التدريس، الذي كان يصحب زوجته. وبدأ التلاميذ من المناطق البعيدة يتوافدون، ويستقرون في داخلاتهم ثم بدأنا عامنا الدراسي بهمة ونشاط.. وكانت تجربة المدرسة ذات الداخلية، جديدة تماماً على شخصي.. فلم يسبق لي أن كنت مدرساً أو مديراً لمدرسة بدائية، بل لم يسبق لي أن عشت كطالب في مدرسة بدائية. ولهذا فقد استعنت بالصديق عبد الرحمن، الذي قلدته مسؤولية ضابط الداخلية، بجانب مسؤوليته كنائب للمدير. ولكنني كنت حريصاً - كل الحرص - على متابعة المواد

الغذائية التي تصل للداخلية، ومراقبة عمال الداخلية للقيام بواجباتهم بالقدرة والنزاهة.. وهنا أذكر أنني اضطررت لفصل أحد عمال المطبخ، لأنه ضبط وهو متلبس بجريمة سرقة مقادير من اللحم، المخصص لغذاء التلاميذ.. ولكنني أسفت أشد الأسف عندما علمت بعد فترة - أن هذا العامل المفصول، عمل سائقاً لتراكتور، مع مجلس المدينة، وبينما كان في مهمة في منطقة زراعية إلى الجنوب من مدينة الرنك، إذا به يتعرض - ومعه آخرون - لهجوم المتمردين، فأردوه قتيلاً، يرحمه الله.. وبرغم مرور هذه السنوات الطويلة على ذلك الحادث، إلا أنني لا زلت أشعر بالألم كلما مرت بخاطري ذكره، برغم كامل اقتناعي بعدالة العقوبة التي تم توقيعها عليه.

كان واحداً فقط من الزملاء المعلمين، من أبناء الجنوب. وكنا جميعنا أسرة واحدة متماسكة، متفانية في القيام بواجبها.. وقد زاد في تماسكنا وتعاوننا، إننا نعيش ظروفًا واحدة، من حيث الاخطار الأمنية التي نتعرض لها جميعنا، وجميع من في المدينة كذلك.. فقد كنا نسمع يومياً اخبار المتمردين - أغاروا بالأمس على (ملوط) أو (جلهاك)، قتلوا أول أمس عدداً من المواطنين في منطقة (المابان) قالوا أنهم سيهاجمون مدينة الرنك، بعد هجومهم على (جلهاك) وهكذا.. كنا في الصباح وبعد الظهر نشغل أنفسنا بالانهماك في القيام بواجباتنا المدرسية، وفي المساء نحاول - مع أصدقائنا من المعلمين والموظفين نسيان واقعنا!! ولكننا مع ذلك - كنا نقضي الكثير من الأوقات الممتعة، في رحلات لصيد (الحبار) ودجاج الوادي، أو مع بعض الأصدقاء من الشماليين، في مزارعهم، والتي نقضي فيها معهم، في بعض الأحيان، ليلة الخميس، ونعود مساء الجمعة.

كان مفتش المركز في مدينة الرنك وقتها، رجل من أبناء الجنوب، يدعى (لويس بي) رحمه الله - لم يكن متجاوباً مع مواطني المدينة في شعورهم بعدم الاطمئنان الأمني.. فقد طلبوا منه مثلاً، أن يطلب من رئاسته في ملكال، زيادة عدد أفراد قوة البوليس بالمدينة، فقد كان عدد أفراد القوة لا يتجاوز - كما أذكر خمسة عشر فرداً، على رأسهم ضابط صغير. وكان هذا الضابط متجاوباً مع المواطنين في مطالبتهم بتعزيز الموقف الأمني في المدينة، فقد

كان هو ذاته يشعر أكثر من غيره بخطورة الوضع ، بدليل مطالبته المتكررة بالنقل وادعاء المرض - هكذا كان يقول بعض اصدقائه الموظفين . . بل أن المواطنين طالبوا السيد المفتش ، أن يسمح لهم بالقيام بأنفسهم بكوين نوبات حراسة ليلية في المدينة ، وبأسلحتهم الخاصة ، فرفض المفتش طلبهم ، على اعتباره عملاً ضد القانون ، برغم أن ضابط المجلس السيد/ حسن صالح الشؤيئة ، كان كزميله ضابط البوليس متجاوباً أيضاً مع مشاعر المواطنين ومطلبهم .

ثم جاء الفرج بعد طول ترقب وانتظار . فقد تم نقل السيد المفتش ، لويس بي ، وحل محله مفتش جديد ، هو المرحوم محمد محجوب حسب الله . . وما أن تعرف على أحوال المدينة ، حتى أدرك خطورة الموقف ، فطلب مستعجلاً السلطة في العاصمة ملكال ارسال نجدة من البوليس ، ثم من القوات المسلحة ، ووصلت هذه القوة المدينة عن طريق ميناء (القيقر) إلى الشمال من (الرنك) حيث ألقت الباخرة التي أقلتهم مرساها هناك لأن ميناء الرنك لم يكن صالحاً للاستعمال في ذلك الوقت . . وفي نفس اليوم الذي وصلت فيه هذه القوة المدينة ، راجت اشاعة قوية تقول بأن المتمردين سيهاجمون قرية جلهاك ، التي تقع إلى الجنوب من مدينة الرنك ، على مسافة ليست بالبعيدة . . ولهذا فقد أمر المفتش الجديد ، هذه القوة بالتوجه فوراً نحو جلهاك ، لحمايتها من الهجوم المرتقب . . ولكن الأمر كان خدعة حربية ، لأن المتمردين كانوا يستهدفون حقيقة مدينة الرنك . . لأن القوة العسكرية عندما تحركت جنوباً حسب تعليمات المفتش ، إذا بهم يواجهون أعداداً كبيرة من المتمردين ، على بعد حوالي مسيرة ساعة واحدة من الرنك . . فاشتبكت معهم في معركة فقدوا هم فيها عدداً من القتلى والجرحى ، وفقدت القوة واحداً من افرادها ، كما ذكرت ذلك المصادر الرسمية .

ومنذ ذلك الوقت أصبح هذا المفتش الجديد ، صديقاً للجميع ، ويتمتع بمكانة جماهيرية ممتازة في المدينة ، بل والمنطقة بأكملها . . وبحكم أنني كنت حسب موقع سكني أقرب جارٍ له توطدت بيننا علاقة الصداقة المتينة . . فكنا نتبادل الزيارات ، وكاد يكون واحداً من أسرة المدرسة ، إن لم يكن

بالفعل ، فقد كان - يرحمه الله - ذا خلق رفيع ، وأفق واسع ، لطيف المعشر ، عذب المؤانسة ، سريع الفكاهة . . .

لقد زادتنا هذه الحادثة قلقاً ، فقرر المتزوجون منا جميعاً - أساتذة وموظفين أن يرسلوا عائلاتهم إلى أهلهم لنبقى جميعنا «عزاباً» ، لنكون خفيفي الحركة إذا لزم الأمر!!.

وبهذه المناسبة أذكر أن الأخ الدكتور صلاح ، طبيب المستشفى ، إذا حضر لمنزله بعد ساعات العمل ، يحرص على أن تكون عربته متجهة إلى الشمال ، نحو كوستي! وعندما سألناه عن السر في ذلك ، قال إنه يخشى إذا ألت مصيبة ، أن يقود عربته في الاتجاه الخطأ" فقلنا له هذا يعني أنك ، في هذه الحالة ، لن تسأل عن زملائك المساكين الذين لا يملكون عربات" ولم نكن محتاجين منه لإجابة ، فالأمر واضح تماماً ، ولا نحتاج منه لتبيان . .

كنت والأخ عبد الرحمن - نائبي ، نسكن منزلين متجاورين ، وكان هو ، كما قدمت الأستاذ الوحيد الذي ترافقه زوجته ، فكانا كثيراً ما يحضران في الأمسيات لزيارتنا ، فنجلس معاً في غرفة الاستقبال لوقت متأخر من الليل ، بل انه وزوجته في بعض الاحيان كانا يقضيان ليلتهما معنا . . ولكن زوجته كانت تستعجل الرجوع لمنزلها ، احياناً ، الأمر الذي لم يكن دائماً محل موافقة الاخ عبد الرحمن ، ولم يكن محل رضائي كذلك" فكلانا في تلك الظروف ، كان يريد البقاء مع الآخر ، لا سيما ليلاً! . .

حرصت على سرد كل هذه الوقائع ، لأعطي صورة حقيقية للظروف القاسية التي عشناها في مدينة الرنك (تلك الأيام) وعاشها كذلك عدد كبير من زملاء المهنة في مناطق أخرى من الاقاليم الجنوبية ، في ظروف التمرد في ذلك الوقت . ولكننا مع كل ذلك ما كنا نقصّر في القيام بواجباتنا المدرسية صباح مساء .

ولكن حادثاً داخلياً كان له أثر سيء في نفوس أسرة التدريس ، ذلك أن التلاميذ بمدرسة (بور) كانوا قد أعلنوا الاضراب عن الدراسة ، بسبب بعض المشاكل هناك . فقرر مكتب تعليم ملكال ، حرصاً على مستقبل تلاميذ الفصل النهائي ، أن يحولهم لاتمام عامهم الدراسي بمدرسة الرنك . ولا شك أن هي

هذا الأجراء مؤشراً للسمعة الطيبة التي حظيت بها إدارة مدرستنا . فاستوعبناهم معنا . وخصصنا لهم واحداً من منازل المعلمين كداخلية لسكنهم . ولكن للأسف فإن هؤلاء التلاميذ نقلوا معهم لمدرستنا عدوى الاضراب عن الدراسة بحجة رداءة الطعام . . ولكن الأسلوب الذي اتبعوه في اعلان هذا الاضراب كان أسلوباً غير مقبول بغض النظر عن صحة أو عدم صحة الأسباب التي دعتهم لذلك الاضراب .

ففي أحد الأيام عندما حضرنا من المدينة مساءً ، لاحظنا أن تلاميذ الداخلية يجلسون على الأرض في الفضاء امام مباني الداخلية . . وعندما وصلنا بالعربة التي كنا نستقلها مع أحد الموظفين لمنزلي ، رأينا عجباً!! فقد صفّ التلاميذ موائد الداخلية في فناء المنزل ، ووضعوا فوقها الطعام الذي احتجوا على رداءته ، وعاثوا في فناء المنزل تخريباً . . ولكننا استطعنا علاج الامر بسهولة ويسر . . وجاء قادة الاضراب يعتذرون عن فعلتهم ، بعد اقناعهم بخطئهم .

ومع كل هذه الظروف غير المواتية ، فقد حقق تلاميذ السنة النهائية نتيجة حسنة . في امتحان الدخول للمدارس الثانوية . بطلب مني حضرت الوالدة - يرحمها الله من بلدتنا (كريمة) لأنني كنت اتوقع مولودنا الأول ، وبقيت معنا فترة طويلة ، كانت بالنسبة لها تجربة جديدة تماماً . ولكن أكثر ما استرعى انتباهها هو الأرض الفسيحة المغطاة بالاشجار والحشائش و الطقس المعتدل والمعيشة الرخيصة . . رزقت بطفلتي الأولى (أمال) في اليوم التاسع من اكتوبر عام ١٩٦٤م وفي الحادي والعشرين من نفس الشهر ، كانت ثورة اكتوبر الشعبية ، التي اسقطت نظام الفريق عبود . وقد سبق لي أن ذكرت أن ذلك النظام كان أيلأً للسقوط ، وكان ذلك هو السبب الذي دفعني لترك العمل بمكتب النشر ، وقبول العمل كمدير لمدرسة مدير اسرتي ، برغم ظروف المنطقة التي سبق عنها الحديث .

ولكن برغم ذلك لم أجد نفسي متجاوباً بإيجابية مع ما حدث ولم انفعل مع ما كان يقدمه بعض المعلمين والموظفين ، من أساليب التأييد لما حدث . بل أذكر أنني اتخذت موقف المعارض ، من تلك المقترحات والسبب

في موقفى هذا المعارض من تلك المقترحات هو اننى كنت أرى أن تغيير نظام الحكومة فى ذلك الوقت يفتح الطريق لعودة الاحزاب الامر الذى كنت ولا زلت أقف مبدئيا معارضا له فى ظل ظروف بلادنا تلك وكان ذلك هو الذى حدث - للأسف - فتعالت الاصوات لتعلن (سرقة الأحزاب لثورة أكتوبر)"

زار منطقة الرنك . بعد ثورة أكتوبر . السيد / كلمنت أميورو وكان قد تم تعيينه وزيراً للداخلية . فى المساومات التى جرت بين الأحزاب وفى حشد جماهيري أقيم على شرف زيارته التفقدية . تحدث حديثاً ملؤه إذكاء نار الفتنة والكراهية بين الشمال والجنوب . ومما قاله - كما اذكر جيداً - فى سياق انتقاده لمعاملة الشماليين للجنوبيين . إن الوزارة التى أعطيت لواحد من الجنوبيين فى الماضى . كانت وزارة الشباب والرياضة . ولهذا فقد أطلق على ذلك الوزير صفة «وزير بتاع لعب» .

ذكرت سابقا ان مولودتى الأولى كانت بنتاً . ولا بأس . بل من الطريف ان أعود بالقارئ لتلك المناسبة . فقد كنت أتمنى أن يكون طفلى الأول ولداً لأطلق عليه اسم «مصطفى» ليكون اسمه مصطفى كامل . ذلك أننى فى صباى كنت معجباً بالزعيم المصرى الشاب مصطفى كامل . وكنت أحفظ عن ظهر قلب خطبه الوطنية . وأقرأ كثيراً عنه وكان «نسيبى» الأستاذ حسن طه - رحمه الله - يعلم برغبتى فلما كانت المولودة بنتاً . أرسلت برقية للأستاذ قلت فيها : «رزقنا بنتاً» فكان رده - برقياً أيضاً - بيت شعر قال فيه :

هنيئاً بأمال أطلت على الربى
تقربها عيناك أهلاً ومرحباً

فأرسلت الرد له - برقياً أيضاً - سميناًها آمال أكمل القصيدة . فجاء رده برقياً أيضاً كما يلى :-

ومن أنجبت آمال تأتى بمصطفى
فانعم بها أما وأكرم بكم أبا
كريمة قد تاهت سرورا ودنقلا
ودارفور وام درمان من ذلك النبا

بقيت معنا الوالدة - يرحمها الله - فترة تحملت فيها مسؤولية المنزل كاملة . وكنت سعيداً بوجودها معنا . ثم كان لا مفر من فراقها .

مدرسة الضعيف الحكومية الوسطى:

ذهبت فى العطلة السنوية للخرطوم، وأنا فى طريقى لكريمة، وكما جرت العادة، ذهبت لزيارة الوزارة، وقابلت الأخ دهب عبدالجابر - رحمه الله - بدون ان يكون لى غرض معلوم من هذه الزيارة، غير التحية والمجاملة. وكان فى المكتب عدد من الأساتذة، وأذكر ان الحديث كان يدور حول مدرسة الضعيف، التى أصبحت مشكلة لإدارة التعليم الأوسط، بسبب التعطيل المتكرر للدراسة، بفعل الإضرابات المتكررة، التى اعتاد تلاميذ المدرسة القيام بها من حين لآخر. لآتفه الأسباب، وكان أحد الحاضرين قد اقترح أن يتم نقل شخصى لهذه المدرسة، ثقة من جانبه فى قدرتى على علاج الموقف.. فاعترض الأخ دهب عبدالجابر بحجة أنه ليس من العدل أن يكتوى شخصى بنارين - نار العمل فى الجنوب، ثم الضعيف! ولكنى أبديت للحاضرين - على الفور - قبولى لهذا العرض - فقد كانت فى رأى نار الضعيف أخف وطأة على النفس وأكثر رحمة من نار الرنك!! فليس فى «الضعيف» تمرد «مسلح» أما تمرد التلاميذ «السلمى» فىمكن علاجه! وعليه فقد تمت الموافقة الرسمية على نقلى لمدرسة الضعيف لبداية العام الدراسى ٦٤ - ١٩٦٥م..



نبذة تاريخية عن منطقة الرزيقات:

كان زعماء قبائل جنوب دارفور، ومنهم مشايخ قبيلة الرزيقات، قد بدأوا يعلنون العصيان على حكم الأتراك المصريين وكان من دوافع ذلك العصيان، الضرائب الباهظة التي فرضتها عليهم الحكومة، والقرارات الجائرة التي اتخذتها ضد بعض مشايخ القبائل، إضافة إلى أنه في هذا الوقت، كانت قد اندلعت الثورة المهدية، وحقت انتصارات حاسمة على قوات الحكومة ووصل لبيبها لإقليم دارفور، فتأثر به زعماء القبائل فبدأ كثيرون منهم يعلنون العصيان، والانضمام للثورة وتأييدهم لرعيمها الإمام المهدي.

وكان حاكم السودان العام في ذلك الوقت، هو الجنرال غردون ومن زعماء تلك القبائل السلطان هارون، سلطان قبيلة الفور، والشيخ حسن أب كدوك، شيخ قبيلة «برتي» والشيخ بلال نجور أحد شيوخ قبيلة الرزيقات.

وفي عام ١٨٧٩م عين الجنرال غردون، سلاطين مديرا لمديرية دارا، التي تشمل ذلك الوقت الجزء الجنوبي الغربي من دارفور. وأمره بالتوجه فوراً لمقاتلة السلطان



هارون، سلطان قبيلة الفور، الذي كان يسعى لاستقلال بلاده، عن سلطة الحكومة وللعمل على ايعاف عصيان القبائل الأخرى، والحيلولة دون انضمامها للتورة المهدية، وقد استطاع سلاطين، استقطاب بعض زعماء القبائل، كالشيخ على ود حجير، من قبيلة، المعاليا، الذي حاول بدوره - ان يستقطب عرب الرزيقات الذين كانوا مجتمعين بزعمامة الشيخ بلال «نجور» لصفه لإعلان انضمامهم للحكومة ولكن فشل في ذلك، ونجا ومن معه من الموت بأعجوبة ولكنه عاود الدخول في حرب ضد الشيخ بلال، ولكن جيشه انهزم وقتل هو في المعركة

وفي الضعين دارت معركة بين سلاطين ومادبو، زعيم الرزيقات، وبعد صراع عنيف تراجع المهاجمون من الرزيقات تم استطاع سلاطين الانتصار مرة أخرى على الرزيقات في هجوم شنه على الضعين

وبعد هاتين المعركتين قام الشيخ مادبو بجمع قواته وإعادة تنظيم صفوف جنده، وشن هجوماً عنيفاً على جيش سلاطين، في معركة شرسة، حقق الرزيقات فيها انتصاراً كاسحاً، كانت نتيجته ان جيش سلاطين المكون من ثمانية آلاف وخمسمائة مقاتلاً، لم يبق فيه على قيد الحياة سوى تسعمائة مقاتلاً فقط ثم توالى، بعد هذه المعركة الكبيرة هزائم سلاطين في أرض الرزيقات، خاصة ومنطقة جنوب دارفور بصفة عامة برغم ان خديوى مصر، كان قد أعلن تعيين سلاطين قائداً عاماً لجيوش دارفور.

وكنتيجة لهذه الهزائم، التي مني بها سلاطين تباعاً بدأ بعض الزعماء الذين كانوا يناصرونه ينحازون لصف العصيان ضد الحكومة، والانتماء لدعوة المهدية ومن أولئك التاجر المشهور عبدالرحمن ود شريف، والشيخ «زقل» الذي أصبح اسمه فيما بعد سيد محمد بن خالد، والذي كان ينتمى بصلة القرى للإمام المهدي والذي تم تعيينه فيما بعد - من قبل الإمام المهدي، حاكماً على دارفور، فبايعته القبائل في «دارا» وكتب خطاباً لسلاطين يطلب منه التسليم، وقد تم له ذلك في قرية «الشعيرية».

كان القائد الايطالى الذى يدعى «ميليانى» قد أصدر قراراً بفصل مادبو من وظيفة رئيس المتساخ بعد إعلانه العصيان على الحكومة فذهب الشيخ

مادبو لبحر العرب، حيث تمت مبايعته للمهدى هناك، وشهد هزيمة جيش الشلالى.

وقد تم اللقاء - فيما بعد - بين الشيخ مادبو، وسلاطين، بعد هزيمة الأخير وتسليمه في منطقة «برتجل» وكان لقاؤهما مؤثراً - أوضح فيه الشيخ مادبو لسلاطين انه لم يكن يقاقله شخصياً، وانما كان يقاتل الحكومة، انه لا ينسى العلاقة الحسنة التي كانت تربطهما قبل مجئ الثورة المهدية، وإيمانه بها.. ثم أهدى الشيخ مادبو حصانه - الذي كان يسمى «صقر الدجاج» لسلاطين، عربونا لاستمرار الصداقة بينهما لا سيما وكان سلاطين قد أعلن إسلامه وتأييده للثورة المهدية. وفي المقابل أهدى سلاطين للشيخ مادبو، طبول الحرب. التي كان قد غنمها من مادبو في القتال بينهما، وأهداه أيضاً سيفاً.. وقبل مادبو الهدية قائلاً: «الرحال شراة بـ ٥٠٠» ثم كانت قد تطورت الأحداث سراعاً، فكانت هزيمة جيش «شكر» وفتح الخرطوم. ومقتل غردون، ثم هزيمة الخليفة عبدالله التعايشى في الخرمان. وتراجع جيوشه وشتات القبائل التي ناصرت المهدية في كل معاركها - انتصارات وهزائم - ومنها قبيلة الرزيقات. فبعد الهزيمة في امدرمان، تراجع أفراد قبيلة الرزيقات وزعمائهم إلى منطقتهم وبقوا فيها وتوارث زعمائهم قيادة القبيلة بعد الشيخ مادبو الكبير رحمه الله..

قصت من هذه النبذة التاريخية القصيرة السابقة، أن أعطى فكرة عن إقليم جنوب دارفور، بصفة عامة، أواخر أيام الحكم التركى المصرى،

وبداية الثورة المهدية، وعن منطقة قبيلة الرزيقات، بصفة خاصة، ودور هذه القبيلة في مناصرة الثورة المهدية ومعاداة الحكم التركى المصرى.

يبدأ العام الدراسى بمدرسة الضعين، في أول يوليو من كل عام، كما هو الحال في بقية مدارس دارفور. وفي أواخر يونيو عام ١٩٦٥م توجهت بالقطار لمدينة الضعين التي



أزورها لأول مرة بل هي المرة الأولى التي أرى فيها أي بلدة في إنليم دارفور.. والرحلة بالقطار من الخرطوم للضعين في هذا الوقت من العام والتي تستغرق يومين تقريباً رحلة ممتعة بحق. لا سيما إذا كان وضعك الوظيفي أو امكانياتك المالية، تؤهلك للسفر في عربة النوم. ذلك أن الوقت خريف، والحتشائش والأشجار الخضراء تغطي الأرض على مد البصر، والطقس لطيف ومنعش. وكان بودي لو تأخر القطار كثيراً عن موعد وصوله حتى تتاح لنا فرصة أكبر للاستمتاع بالمناظر الجميلة والطقس الممتع..

لم يستقبلني أحد بمحطة السكة الحديد، فلم أكن قد أبلغت بموعد وصولي، ولكن وجدت من يدلني على مكان المدرسة.. فوضعت حقائبي في عربة «كارو»، وقد استغرقت الرحلة وقتاً طويلاً ذلك أن مباني المدرسة كانت تقع في الطرف الآخر من المدينة، مروراً بسوق البلدة وبعض مساكن المواطنين.. وكنت - كعادتي - قد سبق أن أرسلت أثاث المنزل واحتياجاتي الأخرى قبل سفري من الرنك.. كان المنزل معداً لاستقبال الأسرة الجديدة، وقد أحسن استقبالنا من وجدناهم من الزملاء، من أسرة التدريس في مدرستنا، والمدرسة الأولية المجاورة.. وللأسف الشديد فإنني لا أذكر منهم الآن سوى الشاب آدم، كاتب المدرسة، والأخ المرحوم صالح، مدير المدرسة الأولية، وعدداً من طلبة الداخلية.

لم نكن نشعر بتعب أو إرهاق، فقد كانت رحلتنا بالقطار مريحة جداً، فقضينا تلك الليلة مشتاقين لشروق الشمس، حتى نرى المدرسة ومبانيها، والمنطقة من حولها، ونرى الزملاء من المعلمين، وطلبة المدرسة. لقد كان المنزل المخصص لي صورة طبق الأصل من منزل مدرسة الرنك، وهو الأمر الذي تنتهجه وزارة التربية والتعليم - فإن لديها خرائط طبق الأصل لمنازل مديري المدارس ونوابهم والمعلمين للمراحل التعليمية المختلفة وذكر المنزل لم يكن في حالة حسنة ويبدو أن الزميل السابق، لم يكن مهتماً بحالة العامة للمنزل، الأمر الذي تطلب مني بذل مجهود كبير لأجعل المنزل في حالة مقبولة.. وقد تم لي ذلك في وقت قصير. أما مباني

المدرسة - المكاتب وفصول الدراسة والداخلية فقد كانت ممتازة
تعرفت على زملائي المعلمين الذين أذكر منهم الآن. الأستاذ حنفي السيد
المكي - نائبى، والأستاذ أحمد البدوى، ضابط الداخلية، والأستاذ سفيان
وكانوا جميعاً في مستوى المسؤولية، ومتعاونين معى للحد البعيد فقد
عاشوا جميعاً في ظروف الإضرابات وعدم الاستقرار بدأت عملى فى
المدرسة، أخذاً في كل اعتبارى، ظروف عدم الاستقرار هذه التى عاشتها
المؤسسة التعليمية وكنت أحس من الوهلة الأولى أننى مواجه بتحد كبير،
ولابد لى أن أكون فى مستوى هذا التحدى، وذلك باتباع سياسة حازمة من
أول وهلة. وقد كانت أمامى الفرصة مواتية منذ بداية العام الدراسى - فقد
كان من العادات السيئة فى المدرسة أن يأتى التلاميذ. لبداية العام الدراسى
- بعد العطلة - متأخرين جداً أياماً بل وأسابيع، بحجج واهية أن أهلهم
كانوا في منطقة بعيدة من المدينة. يرعون حيواناتهم، وأنهم جاءوا من تلك
المسافات البعيدة على الأقدام". ويبدو أنهم اعتادوا من إدارة المدرسة
سابقاً - قبول مثل هذه الأعذار صحيح أن معظم أهل التلاميذ من الرعاة،
وأنهم بطبيعة حياة الرعى يتجولون. ولكن التلاميذ يعرفون ذلك
ويعرفون كذلك التاريخ الذي يبدأ فيه العام الدراسى، ويدركون أنهم
سيحضرون للدراسة سيراً على الأقدام لهذا فإن التأخير ليس له ما
يبرره.. وبما أن هذه الظاهرة كانت بالتأكيد سبباً رئيسياً من أسباب
تدهور مستوى التلاميذ، لأنهم يفقدون جزءاً ليس قليلاً من عامهم الدراسى،
كما أن ظاهرة التغيب هذه أشاعت جواً من اللامبالاة وعدم الانضباط العام
فى المدرسة، كان لابد لى من معالجتها بحزم، ونحن نبدأ العام الدراسى
الجديد، فقررت أن يعاقب كل تلميذ بالجلد خمس «جلدات» عن كل يوم تأخر
فيه عن الدراسة بدون عذر مقبول.. وبدأت تنفيذ القرار بلا تراجع. وبدأت
حركة عصيان من التلاميذ، قادها تلاميذ الصف الثالث، وقد كشف التحقيق
عن القادة الحقيقيين للعصيان.. فوقع عليهم عقوبات أشد، وصلت فى
بعض الأحيان لحد الفصل من المدرسة. ومع ذلك لم أترجع عن تنفيذ
عقوبة الخمس جلدات عن كل يوم غياب عن الدراسة بعد نهاية العطلة، دون

عذر مقبول .

وهنا تحضرني حادثة طريفة - بينما كنا - نحن بعض أسرة المدرسة الوسطى، والمدرسة الأولية، نتناول معا طعام الغداء - كعادتنا - إذا بواحد من آباء التلاميذ المفصولين من الدراسة، يدخل علينا - مهتاجا - محتجا على فصل ابنه، فسألته - بهدوء - عن اسم ابنه، وعندما ذكر لي الاسم، كنت أعلم من التحقيقات، التي أجريتها، ان هذا التلميذ، هو الزعيم الأول لحركة العصيان.. وقد تقرر فصله مع آخرين من زملائه.. وبهدوء قلت للوالد المهتاج: هل تريد منا أن نعيد قبول ابنك في المدرسة؟! وبالطبع كانت إجابته - نعم،.. فقلت له: لك ما تريد - اذهب الآن واحضر ابنك للداخلية؟! ولما ذهب الوالد، أبدى زملائي دهشتهم واستغرابهم، بل واحتجاجهم! فهم يعرفون - كما أعرف - ان هذا التلميذ هو رأس الفتنة، فقلت لهم - بهدوء أيضا - ان هذا التلميذ - الزعيم - لن يقبل الحضور لاستئناف الدراسة، وزملاؤه الذين فصلناهم معه - وهو زعيمهم - لم يتغير قرار فصلهم!

وبعد فترة - لم تطل - حضر الأب، وقد ظهر علي ملامح وجهه الهدوء، بل والخجل قائلاً: إن ابنه رفض الحضور للمدرسة!! وبعد هذه المعركة التي كانت حامية حقا، بدأت تستقيم الأمور.. وتناقل التلاميذ وآباؤهم وأهل البلدة، أخبار هذا العصيان الذي ألفوا أمثاله في الماضي، والحزم الذي اتبعته الإدارة الجديدة في التعامل معه، والانتصار عليه.. وقد تحدثت معي في هذا الشأن بعض ذوى النفوذ في المدينة، وعلى رأسهم الشيخ محمود موسى مادبو، ناظر قبيلة الرزيقات - رحمه الله - معجبين بهذه السياسة. فقد كانوا - هم أنفسهم - غير راضين عن حالة عدم الاستقرار التي لازمت مدرستهم، واضرت بمستوى تلاميذها تعليمًا وتربية..

عقدنا الاجتماع الأول لهيئة التدريس وبعد التعارف أوضحت أهمية الاستمرار في سياسة الحزم عموما، ثم تم الاتفاق على جدول الحصص، والمسؤوليات الأخرى، كل حسب تأهيله وخبرته واستعداده - فكان الأخ حنفي بحكم أقدميته ودرجته هو نائب المدير، والأخ أحمد البدوي، بحكم

سابق خبرته. هو ضابط الداخلية، ومعه علي ما اذكر الأخ الأستاذ المذهب أحمد شارف. واتفقنا كذلك على توزيع بقية المسؤوليات الرياضية والثقافية، وبدأنا عامنا الدراسي بعد أن استقامت الأمور أسرة مترابطة تسعى يداً واحدة لتحقيق الأهداف المشتركة. ولم يكن هناك ما يعكر الصفو. عدا عدم وفاق حدث بيني والأخ سفيان، انتهى بنقله لمدرسة أخرى وقد تم ذلك حرصاً مني على أهمية التعاون الكامل بين أعضاء أسرة التدريس، وتطبيقاً لسياسة الحسم، وعدم التفريط، حتى بالنسبة للعلاقات بين أعضاء أسرة التدريس.

كنت منذ البداية، مهتماً بخلق علاقات وطيدة مع تجار البلدة وموظفيها، وقد ساعد في ذلك، أن بعض التجار كانوا من أبناء منطقتنا في المديرية الشمالية وعن طريق هؤلاء من أمثال السيدين كرار والكاروري، تعرفت على إخوة أفاضل من تجار البلدة من أمثال السادة محمد إبراهيم الضو وعثمان العوض ومحمد صديق عمر المشهور باسم «شنيبو». كما توثقت صلتى بالدكتور سعد دراج طبيب المستشفى وخلفه الدكتور محي الدين الطيب والسيد / سيد أحمد مفتش الحكومة المحلية وبوكيل البوستان السيد / عبدالعزيز ووكيل التلغونات السيد / حسن جيلاني والسيد / عثمان العوض.

إضافة لكل هذا وفوقه كان لابد من توثيق الصلات مع قيادات المنطقة من أمثال المرحوم محمود موسى مادبو، ناظر قبيلة الرزيقات، وأخيه الحاج عبدالحميد موسى مادبو، والشيخ المرحوم موسى كاشا - لكل هؤلاء ولمن لم تحضرني أسماؤهم بعد هذه السنوات الطويلة أظل أشعر نحوهم - أحياء وأموات - وفي رحمة المولى بكل مشاعر الإعزاز والوفاء.

كنا مع هؤلاء نقوم برحلات أسبوعية منتظمة، يوم الجمعة من كل أسبوع لمناطق رحلات جميلة تعارفوا عليها، أمثال منطقتي «سبدو» و«بواط الخيل» نستقل العربات الخاصة التي يملكها بعض الأعيان من التجار، وعربتي ضابط المجلس وطبيب المستشفى، ونقضي يوم الجمعة من الصباح حتى المساء في أنشطة ترفيهية متنوعة - منها الصيد، ومباريات التصويب

بالبنادق الموريس، ولعب الشطرنج، ولعب الورق للتسلية. وكنا نحمل معنا في كل مرة صندوقاً كبيراً يسمونه صندوق الرحلات به كل لوازم الرحلة.. فقد كنا في كل مرة نذبح خروفاً يقوم بتجهيزه شخص متخصص في هذا العمل اسمه عبدالكريم الله جابو. شيخ الربع الرابع، ليوفر لنا طعاماً دسماً.. وفي خلال اليوم بمختلف أنشطته نعيش في مرح وسرور عظيمين، ثم نعود في المساء ويتكرر هذا كل يوم جمعة.. ولكن - رغم هذا - لم تخل حياتنا في الضعين من بعض المشاكل التي كان السبب فيها نزاع مسلح بين قبيلتي الرزيقات والمعاليا، قتل فيه عدد من المواطنين، وتعرضنا بسببه - نحن في المدرسة - لموقف صعب جداً.. ذلك أن طلبة المدرسة والداخليون منهم، بصفة خاصة - فيهم أبناء من الرزيقات، وآخرون من المعاليا. وكان الجو العام في المدرسة متوتراً لأبعد الحدود فقد انطلقت شائعة تقول إن بعض المواطنين من الرزيقات يخططون للاعتداء على أبناء المعاليا من بين الطلاب الداخليين.. كما كنا - حتى في حدود المدرسة نخشى من صدام بين الطلبة أنفسهم، وهم يستمعون لأخبار الصدام بين أهلهم ووقوع الضحايا من الطرفين.. ولو حدث هذا الصدام، ستكون نتائجه خطيرة جداً، لأن التلاميذ في الداخلية يحتفظون بأسلحة بيضاء، ذلك أنهم يحتاجون لهذه الأسلحة في رحلة عودتهم لأهلهم في العطلة المدرسية، فهم يسيرون في الخلاء. ووسط الغابات بحثاً عن ذويهم الذين لا يعرفون - على وجه التحديد - مكانهم... ويتعرضون في سيرهم ذاك لاحتمالات العديد من المشاكل ولهذا فهم يحرصون على الاحتفاظ بأسلحتهم البيضاء معهم. ولكن وجود هذه الأسلحة في مثل تلك الظروف كان أمراً خطيراً جداً.. ولهذا فقد قررت وزملائي أن نقوم بعملية «نزع الأسلحة!» وقد اعترض التلاميذ بشدة على هذه الخطوة.. للأسباب سالفة الذكر.. إلا أننا طمأناهم بأن أي سلاح نستلمه من صاحبه، سنكتب عليه اسمه، ونحتفظ بالأسلحة جميعها لنسلمها لأصحابها عندما يذهبون لمناطقهم في العطلة المدرسية فامتلأوا للأمر..

كان الوضع خطير حقاً، لدرجة أنني زيادة في الاحتياط أبلغت السلطات

الرسمية وطلبت منها مراقبة الموقف خاصة عندما علمت بمحاولة لقتل كاتب المدرسة المدعو آدم وهو من أبناء المعاليا، ولكنه نجا، لأنه احتاط لنفسه فلم ينم في منزله تلك الليلة التي جرت فيها محاولة الاغتيال!! وبرغم كل هذه الظروف الطارئة، فإن تلاميذ السنة النهائية استطاعوا تحقيق نتيجة مشرفة، كانت محل رضاء المواطنين في المدينة والمنطقة خاصة وانهم لم يألفوا مثلها في السنوات الماضية نتيجة للأسباب التي ذكرتها.

كان علينا أن نباشر كل إجراءات امتحان الدخول للمرحلة المتوسطة، إشرافاً وتصحيحاً، واستخراج نتيجة.. وكان عدد التلاميذ الذين جلسوا للامتحان فاق على الأربعمئة تلميذ - كان علينا أن نستوعب من هؤلاء أربعين فقط لمدرستنا!! وهي نسبة ضئيلة جداً.. وهذا يعنى ان العدد الكبير المتبقى من التلاميذ سيكون مصيرهم مجهولاً ومستقبل تعليمهم محطماً..

وبعد استخراج نتية الامتحان واستيعاب العدد المقرر من المتفوقين لمدرستنا، ذهبت لمقابلة الشيخ محمود موسى مادبو، ناظر قبيلة الرزيقات - يرحمه الله - وشرحت له موقف قبول التلاميذ بمدرستنا، قائلاً ليس عدلاً أن يضيع مستقبل هذا العدد الكبير من أبنائهم غير المقبولين.. فتساءل هو: ما العمل؟! فقلت له إن تخفيض هذا العدد الكبير يمكن أن يتحقق بإنشاء مدرسة أهلية بجانب المدرسة الحكومية لتستوعب أربعين آخرين أو خمسين من التلاميذ.. فأبدى الناظر ترحيبه الحار بالفكرة، وانتهزنا فرصة وجود الأستاذ صالح مصطفى الطاهر - رحمه الله - مفتش التعليم بالمديرية، مترئساً لجنة قبول التلاميذ الجدد وطلبنا منه الموافقة مبدئياً على الفكرة، فأبدى هو أيضاً ترحيبه وقبوله المبدئي.. لقد كان الأستاذ - يرحمه الله - رجلاً وطنياً مخلصاً، من الرعيل الأول في ميادين الحركة الوطنية، وتشجيع حركة التعليم الأهلى.. فلم يبق - بعد هذا - سوى الشروع الفورى فى الخطوات العملية، ومن حسن الطالع أنه توجد بالمدرسة الحكومية، غرفة كبيرة كمعمل للمدرسة غير مستعملة، فأبدت استعدادى لتخصيص هذه الغرفة، للطلبة الجدد لحين اكتمال العمل في بناء المدرسة الأهلية الجديدة.. وقد وجدت فكرة إنشاء المدرسة الأهلية المتوسطة الجديدة تأييد

الوطنيين المستنيرين بالمدينة . فعقدنا أول اجتماع لشرح الفكرة ، وجمع التبرعات بمنزل السيد / عبدالحميد موسى مادبو ، الذي وجدنا منه ترحيباً حاراً بالفكرة ، واستعداداً لدعمها بكل ما يملك . فقد كان الحاج عبدالحميد - ولا زال - أمد الله في أيامه - رجلاً محل احترام الجميع وتقديرهم لدمائه خلقه ، وطيب معشره . فكان تأييده للفكرة وعقد أول اجتماع لتنفيذها بمنزله ، عاملاً هاماً في نجاحها بعد ذلك . في ذلك الاجتماع الأول ، اذكر ان جملة التبرعات بلغت ثلاثة آلاف جنيه ، وكان هذا وقتها مبلغاً محترماً .

وفي هذا الاجتماع كنت مصراً على أهمية الطواف على المواطنين في جميع الأسواق المهمة بالمنطقة لجمع التبرعات فطافت لجنتنا على أسواق «قميلية» و«أضان الحمار» و«أبو مطارق» و«سبدو» وغيرها . وكنت مهتماً بالترويج لفكرة استقطاب الجهد الشعبي في مجال التعليم ، فقد كانت هذه هي المرة الأولى التي يحدث فيها هذا العمل . ولهذا فقد كان بعضهم يبدي استغرابه على اعتبار ان مسألة التعليم هذه مسألة تخص الحكومة وحدها ولا شأن للمواطنين بها!! وكنا نحرص على تصحيح هذا الفهم الخاطئ .

وكانت نتيجة هذا العمل الذي اشترك فيه مواطنون كثيرون ، وحاز على كل التشجيع والدعم من سلطة الإدارة الأهلية بالمنطقة - هذه الإدارة التي في ماضى الأيام ، نسمع عن أحاديث نظرية متطرفة تقول بمعاداتها للتعليم - كانت نتيجة هذا العمل ، صرحاً شامخاً لمدرسة أهلية متوسطة بمدينة الضعين ، بجهد المواطنين وإدارتهم الأهلية ، وقد أصبحت الآن - كما علمت - مدرسة حكومية!

لا استطيع ، مهما تعاقبت الأيام والشهور والسنون ، نسيان فترة العامين التي قضيتها بمنطقة الضعين . . . فقد كانت تلك الفترة القصيرة ، من أجل سنين عمل في مهنة التدريس ، تضافرت في جعلها كذلك ، عوامل كثيرة ، اذكر منها جمال طبيعة المنطقة ، بأرضها الرملية المغطاة بالحشائش والأشجار الخضراء والأزهار البرية ، وطقسها المعتدل ، وطيبة أهلها وحسن معشرهم ، لا سيما أولئك الذين ربطتني بهم علاقات أخوية قوية ، وتعاون أسرة التدريس ، في المدرستين الأولى والمتوسطة ، والعلاقات الأخوية

الصافية، مع بقية الموظفين في المستشفى والمجلس ومكتب البريد...
في يوم من الأيام جاءني زائر بالمنزل، الشيخ موسى كاشا - يرحمه الله -
- وكان الوقت عصرًا، وهو وقت مناسب فيه تقديم الشاي باللبن للضيوف...
ولكن ذلك تأخر بعض الوقت، لأن المرأة التي تمدنا باللبن، قد تأخرت...
وعلم بذلك الضيف، فإذا به صباح اليوم التالي مباشرة، يحضر أمام منزلي
ومعه صبي يقود بقرتين بعجليهما، وبعد السلام قال لي: علمت أمس أنك
تعانى من مشقة الحصول على اللبن، ولهذا أتيت لك بهاتين البقرتين
لتختار احدهما...! وقد حاولت بلطف الاعتذار عن قبول الهدية، ولكنه أصر
بشكل لم يترك خيارًا أمامي سوى قبول هذه الهدية... ولكنني قلت له إنني لا
أفهم في الاختيار بين الأبقار، فاختار هو واحدة، وأمر الصبي أن يدخلها
منزلي، ثم انصرف بعد أن شكرته. وكانت بقرة حلوبًا، كانت كل تكلفتها
بالنسبة لنا، عشرة قروش في الشهر، أجرة الراعى الذى يأخذها في
الصباح، ويعيدها مساء... وعندما تم نقلي من الضعين، كان الشيخ موسى
- يرحمه الله - مصرًا على أن أخذها للبلد، ولكنني رفضت بإصرار شديد،
فأقسمت أن تعود إليه بقرته، ويكفى أننا شعبنا من لبنها زمنًا طويلًا خاصة
وكان قد زاد أفراد الأسرة واحدة، بمولد بنتى الثانية «نوال» في الأول من
يوليو عام ١٩٦٦م.

ذكرت هذه لأدلل بها علي ما سبق من حديث، خاص بشعورى نحو الفترة
التي بقيتها بالضعين، وأضيف لهذا ان الوالد - رحمه الله - كان قد
استجاب لدعوتى له لزيارة الضعين، فحضر. وكان محل الحفاوة والتكريم
العظيمين، طوال فترة بقاءه معنا. فقد نظم له الأصدقاء رحلة لمنطقة
«سبدو» وهى منطقة مشهورة بجمالها وحسن مفاظرها، لدرجة أن الفريق
عبود - رحمه الله - عندما زار الرئيس جمال عبدالناصر - يرحمه الله -
السودان، شمل برنامج زيارته هذه المنطقة وبقي فيها يومين. وعندما قرر
الوالد السفر، انهالت عليه الهدايا، واذكر منها «مصلاية» من جلد البقر،
أهداها له الشيخ عبدالحميد موسى مادبو، ولازلت محتفظًا بها بالبلد...
لقد كانت حقًا فترة بقاءى في الضعين، فترة من العمر لا أنساها، فقد

كانت فترة غنية حقاً، غنية بالعمل في المجال العام، وفي مجال التعليم، وفي مجال علاقات الصداقة والترفيه . ثم تقرر نقلى لأعمل بمنطقتى، مديراً لمدرسة «القرير» الوسطى الحكومية كان ذلك في بداية العام الدراسى ٦٧ - ١٩٦٨م. وعلى الرغم من سرورى للفترة التى قضيتها بالضعين، إلا أننى لأسباب عائلية كنت راضياً أيضاً عن هذا النقل، الذى سيتيح لى - لأول مرة - العمل في منطقتى، بمجلس ريفى «مروى - كريمة» فودعنى زملائى المعلمون، والأصدقاء من الموظفين والتجار وأهل المنطقة وداعاً ينم عن التقدير، وقدموا لى هدية مالية محترمة..

مدرسة القرير الحكومية المتوسطة

تقع مبانى المدرسة، في أقصى الطرف الشرقى للمدينة، وتفصلها مساحة صحراوية خالية تماماً من المبانى، عدا منزل على الطيب، طباخ المدرسة «الداخلية» الذى يقف وحيداً في منتصف الطريق تقريبا بين مبانى المدرسة، ومبانى ذلك الجزء من بلدة القرير، الذى يسمونه «قوز قرافى» وعلى النيل توجد وابورات مشروع القرير الزراعى الحكومى، وهو مشروع إعاشى يسقى كل مساحة أراضى القرير، الممتدة في محاذاة نهر النيل. وتكتظ الأرض بأشجار النخيل الباسقة، وحدائق الفاكهة والخضر وعلف الحيوانات.. ويزرعون كذلك القمح والذرة في مساحات صغيرة نسبياً ومساحات الأراضى المكشوفة في كل المنطقة صغيرة لأن الزحف الصحراوى قد غطى معظم الأراضى بالرمال.. والغريب حقاً أن السلطة الحكومية على أيام الاستعمار، وبداية المشروع، كانت تفرض على المزارعين زراعة بعض المساحات بالقطن في المشروع، وكانوا يسلمونه - بعد جمعه - للسلطات مقابل مبلغ من المال، وكذلك كانوا يفعلون مع بقية المشاريع في المنطقة، وما يتم جمعه من هذه المشاريع يعد للتصدير، مع باقى أقطان السودان!! وفي منطقة القرير، توجد ثلاثة شياخات - «الكُنَيْسَة» وشيخها عبدالرحمن الشيخ قده، و«القرير» وشيخها حسن الشيخ بشير أغا،

و«الكُرَى» وشيخها عثمان بشير . وقد أصبح السيد/ محمد صالح بشير أغا ، عمدة لكل القرير ، بعد وفاة خاله محمد طه سورج - رحمه الله - واذكر أن السيد/ محمد صالح بشير أغا ، كان هو المتعهد الذى يقوم بإمداد داخلية المدرسة بالغذاءات ، واذكر انه كان يقوم بهذا العمل على أفضل وجه ، خلافاً لما كان قد درج عليه ، بعض متعهدي داخلية المدارس . . ولكن يبدو أن تساهل بعض الزملاء عمداء المدارس كان سبباً مساعداً في ذلك التلاعب وعدم الأمانة . .

بدأت حركة التعليم ، فى منطقة القرير ، بتأسيس مدرسة - تحت الدرجة ^{في حوالى عام ١٩٤٥م} ، فى منطقة «قوز قرافى» بمبادرة من السيد/ محمد أحمد عبدالله المدعو «جقلاب» الذى كان مدرسا أحيل للمعاش . . ولم تكن هذه المبادرة محل رضاء السلطة آنذاك . . ثم نجحت لجنة التعليم بالمنطقة بعد مجهودات كبيرة من الحصول على تصديق بإنشاء مدرسة أولية فى «الكُنيسة» أطلق عليها اسم «مدرسة المهاجر الأولية» . . ومدرسة أولية ثانية «بالكُرَى» تسمى مدرسة «أم شديرة» الأولية . . ثم طالبت لجنة التعليم بمدرسة متوسطة ، وتم التصديق بها ، إلا أن أعضاء اللجنة ، اختلفوا حول الموقع المناسب لها . . كل يريد لها فى منطقته . . وبتدخل السيد/ عبدالله إدريس ، رئيس الإدارة الأهلية - رحمه الله - تم الاتفاق على بنائها فى هذا الموقع الوسط بالنسبة لكل عمودية القرير . . وهذا هو السبب فى اختيار الموقع الحالى ، الذى لم يكن مناسباً فى ذلك الوقت ، لبعده عن كل المناطق فى البلدة ، وهو أمر تضرر منه كثيراً تلاميذ المدرسة الخارجيون ، الذين كان يضطر بعضهم للوصول للمدرسة على ظهور الحمير!

كان السيد/ الرفاعى شخصية مرموقة ، على زماننا ، فى بلدة القرير ، فقد كان - رحمه الله - رئيس قسم بمصلحة السكة الحديد ، وهى وظيفة ذات شأن فى ذلك الزمن . . ثم أحيل للمعاش . . وقد علمت أنه لم يكن على علاقة طيبة مع إدارة المدرسة من قبلى ، فعاملته معاملة حسنة . لم تكلفنى مشقة ، ولم تقلل من صلاحياتى كمدير للمدرسة . وفى نفس الوقت كانت محل قبوله ورضائه وانتهت بذلك الجفوة «المفتعلة» بينه وبين إدارة المدرسة . .

ومن الشخصيات المهمة في البلدة أيضا ، السيد / على محمد شبو ، رئيس اتحاد المزارعين ، وعضو المجلس الريفي ، والذي لعب دوراً وطنياً ، أيام الاستعمار ، إسهاما في الحملة الوطنية لمقاطعة «الجمعية التشريعية» التي أنشأتها الإدارة الاستعمارية ، وكانت نتيجة ذلك ان ألقت السلطات القبض عليه ، ومن أبناء منطقة القرير المشهورين: الدكتور سيد أحمد عبدالهادي - رحمه الله - أحد قادة الحركة الوطنية ، ووزير سابق للتربية والتعليم ، ومن أبناء المنطقة أيضا الفنان الشعبي الشهير اليمنى ، من قرية «قوز هذرى» ومن أبناء المنطقة المعروفين أيضا ومن مشاهير قرية «الكُرى» الشيخ دفع الله بخيت ، ومنطقة القرير عموما غنية برجالها الذين يتصدرون أعمال الخير والنفع العام . وعلى أيامنا كانت بداية نزوح العرب الرحل ، من مناطق رعيهم حول القرير وما جاورها ، واستقرارهم في هذه المناطق قرب النيل ، وذلك لقلة الأمطار ، وفقر المراعى . الأمر الذى كانت نتيجته أن نفقت العديد من حيواناتهم ، وكان هذا هو سبب نزوحهم .

وقد كان لهذا النزوح نتيجتان: إحداهما ايجابية - وهى أنهم وفروا بنزوحهم هذا الأيدى العاملة للمواطنين المقيمين ، والأخرى سلبية - فقد بدأت تدخل المنطقة بعض جرائم السرقة ، والتعدى على المواطنين ، وهو أمر لم يكن متعارفاً عليه من قبل هذا النزوح من قبيلتى الهواوير والحسانية . كان بالبلدة ، سوق ، هو سوق «الكُنيسة» الذى كان يعمل يومى السبت والأربعاء ، ثم انتظم السوق كل أيام الأسبوع ، بقيام «سوق العمدة» بمنطقة «القلعة» ، أردت مما تقدم أن يكون نبذة قصيرة تعريفية ببلدة القرير ، التى لم يقدر لى البقاء بمدرستها المتوسطة أكثر من عام ونصف ، وأعود الآن للمدرسة ذاتها . .

فقد كانت مبانى مدرسة القرير ، مكاتب وفصول وداخلية وبيوت معلمين ، مبانى جميلة ، وهى أيضا صورة طبق الأصل لهذه المبانى ، فى مدرسة الضعين - وكان من حسن الصدف ، أن نائبنى الذى وجدته بالقرير ، هو ذاته الذى كان نائبا لى بمدرسة الرنك - الأستاذ عبدالرحمن ، المشهور بعبدالرحمن أحسن!

كنا - على العموم - أسرة متعاونة، نقوم بواجباتنا حيال تلاميذنا، على أحسن وجه، ونوطد علاقاتنا مع وجوه البلدة، وموظفي المشروع، والمعلمين في المدارس الأخرى. ولابد هنا من ذكر السيد/ عبدالرازق، مفتش المشروع، الذي كانت تربطه بأسرة المدرسة روابط حسنة.. وكان يقدم لنا بعربته خدمات جليلة.. وهنا أذكر اننا في حرب سنة ٦٧ بين مصر وإسرائيل، قررنا أن نقوم بحملة استنفار سياسية للمواطنين في المنطقة في إطار الكفاح المشترك بين شعبي وادي النيل، فأستعملنا في طوافنا عربية المشروع، وكان معنا إضافة لشخصه السيد/ حسين محمد طه من أهالي المنطقة، وكان يقود العربية السائق طه.. وطفنا على كل المنطقة في الضفة الغربية من النيل، من القرير وحتى بلدة «الغابة» شمالاً.. وفي أثناء طوافنا، ونحن نتحدث للمواطنين عن ضرورة التضامن مع شعب مصر، في حربه ضد إسرائيل، استمعنا لأخبار الهزيمة، واستقالة جمال عبدالناصر، فكان وقع ذلك في نفوسنا أليماً، فقررنا العودة للقرير.. وكان الوقت مساء، وقد اختار السائق طه طريقاً عبر الطريق المألوف، بدعوى أنه الطريق الأفضل والأقرب، لبعده عن طريق العربات المألوف القريب من النيل.. وبعد مسيرة طويلة، وجدنا أنفسنا في منطقة غير مألوفة لنا - جبال وأرض حجرية ووديان، فاضطر السائق طه - بعد طول تردد - للاعتراف بأنه قد ضل الطريق، الأمر الذي ما كان يريد الاعتراف به، وهو من أبناء المنطقة، ويعتبر ذلك عيباً كبيراً، وهو الأمر الذي جعلنا نتوغل بعيداً داخل تلك المنطقة الجبلية..

وهنا بدا الانزعاج علينا جميعاً، لكن الأخ حسن محمد طه، كان أكثرنا انزعاجاً، فقد حدث في حالات مشابهة أن لقي بعض المسافرين حتفهم في مناطق مشابهة، بعد أن ضلوا الطريق.. فاقترح الأخ عبدالرازق، مفتش الزراعة، أن نقضي ليلتنا تلك، في ذلك المكان، إلى أن يلوح الفجر فنستبين طريقنا، لأننا لو توغلنا في تلك الصحراء، ونحن ليس معنا حتى ماء الشرب، فسيكون مصيرنا الهلاك كما قال.

وفي هذه الأثناء كنت أنظر للسماء، متفقداً النجوم الأربعة، التي يسميها

أهلنا «العنقريب» وعندما وجدتها بوضوح تام - فقد كانت السماء صحوًا - كنت أعلم أن الخط المستقيم، الذي يصل بين النجمتين في مؤخرة «العنقريب» ويمتد نحو الشمال في اتجاه النجمة القطبية، يشير هذا الخط لاتجاه الشمال.. ثم رسمت على الأرض مجرى النيل المنحني في هذه المنطقة من البلاد، واتضح لي أن اتجاه الشمال يقود لمجرى النيل، وطريق العربات المعروف، يسير محاذياً لمجرى النيل، وعلي مقربة منه. فطلبت من الأخوين - بعد أن شرحت لهما قصدي - أن نسير مسافة نصف ساعة فقط، في ذلك الاتجاه وسنجد الطريق، وطلبت من السائق طه أن يجعل أثناء سيره النجمة القطبية أمامه دائماً ويسير في اتجاهها.

مضت النصف ساعة ولم نصل للطريق، فدب الخوف الشديد في نفوسنا ولكني طلبت أن نسير دقائق أكثر فإذا بنا أخيراً نصل الطريق، فكانت فرحتنا جميعاً عظيمة. ولكننا وجدنا أننا وصلنا قبالة بلدة «مروي» التي تبعد كثيراً عن القرير، فرجعنا بعد أن حمدنا الله على السلامة، وصلنا لبيوتنا قرب مطلع الفجر - كانت تلك تضحية في سبيل التضامن مع شعب مصر..

كانت نهاية العام الدراسي ٦٧/٦٨، وكان امتحان الدخول للمرحلة المتوسطة يعقد بمدرستنا.. وقد قمنا بكل ما يلزم من إجراءات معروفة، إلى أن استخرجنا النتيجة.. وكان من العادة أن يحضر مندوب من مكتب التعليم ليشرف على قبول التلاميذ الجدد.. وقد تم ذلك أيضاً.. وأذكر أن مندوب مكتب التعليم، كان هو الأخ الأستاذ محمد البشير، وقد كانت لي سابق معرفة به، فهو من قدامى المعلمين المشهود لهم بتقدير المسؤولية، والدقة والاخلاص في العمل..

وفي عصر نفس اليوم الذي أعطينا فيه للتلاميذ نتائجهم، كنت ونائبي الأستاذ عبدالرحمن، نجلس أمام منزلي كعادتنا.. فرأينا من على البعد، شخصين يركبان حمارين، متجهين ناحيتنا.. وفي أحد أعمدة التلفون، بالقرب من المنزل، ترجلا واثقا حماريهما، واتجها نحونا فسلمنا علينا، وجلسا معنا، وكان منظرهما يدل على أنهما شخصان محترمان.

وبعد السلام والاكرام ، سألناهما عن غرض زيارتهما - فقالا إن ابنتهما الذي كان ضمن الممتحنين للدخول للمرحلة المتوسطة ، تشاجر في الطريق مع بعض زملائه ، وكان من جراء ذلك أن فقد نتيجة الامتحان ، وهما لذلك يربدان نتيجة «بدل فاقد» فاعتذرت لهما أن كاتب المدرسة الذي يحفظ في عهده النتيجة كلها ، ذهب لمنزله ، بعد نهاية اليوم الدراسي ، ولن يعود إلا صباح الغد - وعليه طلبت منهما أن يعودا غداً لاستلام النتيجة فودعناهما وذهبا..

وبعد ذهابهما قلت للأخ عبدالرحمن إن حديث هذين الرجلين ليس صحيحاً ، ولابد من سبب آخر لمجيئهما.. فمظهرهما المحترم ، وتكبدتهما مشاق الحضور في نفس اليوم ، لابد أن يكون له سبب آخر.. وسنعلم حقيقة الأمر غداً. وفي الصباح ذهبت لمكتبي، وطلبت من الكاتب احضار نتيجة الامتحان كاملة ، وعندما احضرها لي وقرأت اسم التلميذ ، الذي تحدثت عن قضيته الرجلان ، في كشف النتيجة ، علمت جلية الأمر.. فقد حدث خطأ في حساب المجموع الذي تحصل عليه التلميذ - فبينما درجاته في كل المواد صحيحة ، إلا أن المجموع كان خطأ وكان الخطأ زيادة في درجة المجموع ، ولو كانت صحيحة لكان هذا التلميذ ضمن المقبولين بينما لم تكن الحقيقة كذلك!! وهذا هو سبب مجيئ الرجلين المحترمين ولم يكن الأمر كما قالوا ضياع نتيجة ابنتهما!! وافهمت الأمر للأخ عبدالرحمن واتفقت معه ألا نتحدث مع الرجلين عندما يحضرا.. بل نكتفى فقط بإعطائهما النتيجة - الصحيحة - وكأننا لم نفهم شيئاً وبعد قليل حضر الرجلان المحترمان ، وبدون إبداء أي ملاحظة سلمتهما النتيجة فتصفحاهما بدقة ، ونظرا لبعضهما البعض ، ثم انصرفا دون أن ينبسا ببنت شفه! ولا شك أنهما أصيبا بخيبة أمل كبيرة!

حلت مناسبة الاحتفال بعيد الاستقلال ، ونحن في «القرير» كان بعض المواطنين المستنيرين معتادين على المشاركة بهذه المناسبة ببلدة «مروى» مقر السلطة الحكومية ، وكذلك كان الحال بالنسبة للبلدان الأخرى القريبة من «مروى» تنقاسى والدبيبة والدويم ومروى شرق وغيرها.. ولكننا بعد التشاور مع أهل الرأي في البلدة ، قررنا أن نحتفل ، في ذلك العام ، بهذه

المناسبة العظيمة في بلدة «القرير» ذاتها وقد نجحنا في إقامة ذلك الاحتفال، بصورة لا بأس بها، كتجربة أولى، وكان لذلك وقع حسن في نفوس المواطنين.

بقيت بمدرسة «القرير» عاما دراسيا ونصف العام، رزقت خلال هذه الفترة بنتى اقبال في ١٨ فبراير ١٩٦٨م، ثم تقرر نقلى لمدرسة كريمة الأهلية المتوسطة، حوالى منتصف العام ١٩٦٨م، وقد سررت لهذا النقل. لأننى سأكون ببلدتى ذاتها، واتمكن من السكن في منزل الأسرة ذاته بقرية «البركل» المجاورة «لكريمة» وهو أمر يحدث لأول مرة في حياتى العملية.

مدرسة كريمة الأهلية المتوسطة

بعد انضمامى لوزارة التربية والتعليم، كانت جميع المدارس التى عملت بها، الرنك، الضعين، القرير، مدارس حكومية بها داخلية للتلاميذ ومنازل للمعلمين، ولكن الحال تغير الآن، بنقلى لمدرسة كريمة، فالمدرسة أهلية، ليس بها داخلية للتلاميذ، ولا منازل للمعلمين، ومبانيها لم تكن بالطبع في مستوى مبانى المدارس الحكومة - كانت أسرة التدريس تضم عددا كبيرا من المعلمين أبناء المنطقة -

اذكر منهم: الريح الحسن الحسين، محمد عثمان عبدوت والأستاذ الطاهر. بدأنا العمل أسرة متعاونة، لا سيما وأن التلاميذ هم أنفسهم من أبناء المنطقة الذين ينتمى العديد منهم بصلة القربى أو المعرفة اللصيقة بأعضاء هيئة التدريس. ولكن الظروف في المدرسة - كمدرسة أهلية - بدون داخلية، لم تكن مساعدة في بذل المجهود المطلوب، برغم أنى تركت منزل



أسرتى، وفضلت أن أسكن بكريمة في منزل بالإيجار لأكون قريباً من المدرسة.

إن ظروف عملى فى مدرسة كريمة، وسط الأهل وأبناء المنطقة التى نشأنا فيها وترعرعنا، كانت تدفعنى دائماً بالإحساس بأن واجبى لا يجب أن يقتصر على أداء عملى كمدير للمدرسة، بل يجب أن يتعدى ذلك للعمل بصورة أكبر فى ميادين المصلحة العامة فكان البدء فى إصلاح طريق يربط قرية «البركل» بمدينة «كريمة» بالجهود الذاتية، وقد بذلنا فى إصلاح هذا الطريق مجهوداً جباراً، ساعد فيه كثيرون من أبناء المنطقة، ولكن لابد مراعاة لمبدأ انصاف العاملين من أن أخص بالذكر للمرحوم محمد المقبول، رئيس لجنة الطريق، والأخ صديق الزبير - أطال الله عمره - والذى ساعد كثيراً فى إعداد مواشير المياه التى مكنتنا من تخطى عقبة جداول المشروع المنتشرة فى عرض الطريق، والتى تعوق سير العربات وعربات الكارو والحمير، التى كانت فى أيامنا تلك تلعب دوراً حيوياً فى اقتصاد المنطقة. فقد كانت وسيلة نقل «البرسيم» من القرى المجاورة لمدينة «كريمة»، وهو محصول نقدي مهم، ولا زال يحتفظ بهذه الأهمية، بل ازدادت أهميته الاقتصادية على أيامنا هذه، فهو العلف المهم لجميع أنواع الحيوانات وأهميته ناتجة أولاً من أن تكلفة زراعته زهيدة، فالبذور يتحصل عليها المزارع من البرسيم المزروع ذاته، بعد تركه ينمو لحد معين، وثانياً، لأن زراعة البرسيم تساعد على زراعة أشجار النخيل وريها بصورة منتظمة، الأمر الذى يساعد على سرعة نموها، ووفرة محصولها من التمور، وثالثاً، فإن المزارع يستفيد من البرسيم لفترة طويلة، تمتد لخمس سنوات، يستمر المزارع يحصد برسيمه مرة كل شهر، رابعاً، فإن أسعار البرسيم ظلت فى ارتفاع مستمر، برغم الزيادة المطردة فى المساحات المزروعة. والسبب فى ذلك ناتج - فى رأيي - من الزيادة المستمرة فى عدد الحيوانات التى يحتاجها المواطنون لأغراض كثيرة منها الألبان واللحوم والنقل.

مما تقدم تتضح أهمية الطريق الذى تعاون كثيرون من شباب القرية فى إصلاحه لربط قرية «البركل» بمدينة كريمة، بل إن هذا الطريق ساعد فى

ربط بعض القرى المجاورة الأخرى بكريمة، إضافة إلى تيسير وصول مواطنى القرية لمنازلهم في حالات العودة من أسفارهم لقد أصبح هذا الطريق الآن، هو الطريق الرئيسى لاستعمال العربات، بعد أن منعت السلطات استعمال الطريق وسط القرية نسبة لكثرة الحوادث بهذا الطريق، لقد تم افتتاح هذا الطريق في احتفال رسمى وأطلقنا عليه اسم «طريق التعاون». وقد شاركت وبعض زملائي المعلمين وشباب المنطقة، في إحياء حركة شعبية نشطة، شملت المعلمين بإنشاء دار لهم بالمدينة، والشباب بتكوين اتحاد لهم، والنساء بتكوين نواة لوحدة حركتهن، ومجال الرياضة ببذل جهود كبيرة لتنشيط الاتحاد الرياضى بكريمة والفرق الرياضية بالمدينة والقرى المجاورة، وتنشيط حركة ثقافية وسياسية بإقامة الندوات والليالى السياسية.

ولابد هنا من الإشارة بالاسم - ما أمكن - لأولئك الخيرين الذين بذلوا جهوداً فعالة في هذه الأنشطة جميعها، ومن أولئك الاخوة: عوض خيري، وسيد بكرى، والمرحوم أحمد سعيد فضل وزوجته فتحية عبدالماجد، والمرحوم عثمان محجوب والسيد عثمان جبريل - أطال الله عمره - والمرحوم فؤاد السعيد، والشيخ أحمد الفكى، والأخ عوض عبيدالله، والأخ الحارث منصور، والأخ عبدالحميد سليمان، والأخ بابكر أبشر وغيرهم.

ثم كان الإنجاز الذى اعتبره عظيماً بحق وهو قيام الجمعية التعاونية متعددة الأغراض بكريمة - تلك الجمعية التعاونية التى أسهم في تأسيسها أبناء المنطقة من «نورى» و«الحامد» حتى «الدبة» و«تنقسي» شرق النيل وغربه شمالاً. كانت أغراض الجمعية حسبما جاء في دستورها، إنشاء مكتبة ومطبعة واستديو تصوير، وهى أغراض تلبي احتياجات المواطنين الملحة في المنطقة، فلم تكن حتى ذلك الوقت سوى مكتبتين بكريمة، ينقصهما التخصص، فقد كان المفروض في المكتبة التعاونية، أن تغطى احتياجات الطلاب من الكتب والكراسات والأدوات المدرسية الأخرى، للمراحل التعليمية المختلفة، إضافة إلى المراجع والكتب الثقافية عموماً، كل ذلك بالأسعار المناسبة دون مبالغة أو جشع.

عقد اجتماع عام للمواطنين بكريمة ، تم فيه شرح الفكرة ، فوجدت القبول الحماسي ، فأنتجت لجنة برئاسة المرحوم - رغيـم الحسن - طيبه الله ثراه وأجزل عطاءه - وسكرتارية المرحوم محمد أحمد جكنون ، طيب الله ثراه وأجزل عطاءه ، وأمانة الخزينة ، للأخ السعيد محمد سليمان - رحمه الله - كما كان الأخ عوض خيرى أطال الله عمره عنصراً نشطاً في اللجنة ومساعداً لأمين الخزينة . ثم بدأنا طوافنا على المنطقة ، بعربة اللاندروفر الجديدة التى كان يمتلكها المرحوم محمد أحمد جكنون ، وكان هو سائقها ومعه المرحوم رغيـم الحسن وشخصي . . . وقد استغرق طوافنا عدة أيام وشمل المنطقة من «مروى» وحتى «الدبة» بالضفة الغربية ، ومن «مروى شرق» وحتى «الأراك» بالضفة الشرقية - ولقد كانت حصيلة هذا الطواف من الأسهم في الجمعية ، ما بلغ قيمته اثني عشر ألف جنيه ، حققناه من جمع الأسهم في فترة زمنية وجيزة . تدل على مدى القبول الشعبى العريض الذى وجدته فكرة تأسيس الجمعية التعاونية ، فبالإضافة إلى ما ذكرته من أهمية المكتبة ، فقد كانت المطبعة واستديو التصوير يمثلان أيضاً احتياجاً ملحاً للمواطنين الذين كان عليهم أن يسافروا لمدينة عطبرة أو الخرطوم في حالة الاحتياج لما يريدون طباعته أو تصويره!!

كنت أصغر الذين اشتركوا في ذلك الطواف سناً ، وكان أكبرنا سناً المرحوم رغيـم الحسن ، ولكنه مع ذلك ، كان أثناء الطواف ، وعندما نجلس مع مواطنين في مكان ما لشرح الفكرة وجمع الأسهم ، يرفض حتى الجلوس على سرير أو «عنقريب» ويفضل دائماً الجلوس على الكرسي ، قائلاً: عندما سأله عن السر في ذلك - إن الجلوس على السرير يغرى بالاسترخاء والنوم!! فما كان - رحمه الله - يجلس على السرير أو العنقريب ، إلا ساعة يكون قرارنا قضاء الليلة في مكان ما . . . ألا رحم الله رغيـم الحسن وأجزل عطاءه - أما المرحوم جكنون فقد تحمل في صبر وإيمان المشقة . . . فقد كان بجانب اشتراكه معنا في مشقات السفر العامة ، يتحمل مشقة خاصة ، هي مشقة قيادة العربة ، في تلك الطرق الرديئة ، ليوفر لنا مقعدين أماميين معه . وبعد هذه الجهود المضنية التى استغرقت حوالي الثلاث شهور ، تم

افتتاح المكتبة بكريمة . في أحد الدكاكين الذي استأجرناه . في سوق المدينة . وقد تولى إدارته الأخ الأستاذ النذير الكاروري . وكان افتتاح هذه المكتبة التعاونية حدثا مشهودا . فقد تم فيها توفير الكتب والأدوات المدرسية والكتب الثقافية بأسعار مناسبة . أحس بها التلاميذ والمعلمون والمواطنون عموما .

لقد تطورت الجمعية التعاونية الآن ، بشكل لا بأس به ، فهي تمثل الآن مبنى فسيحا ، تم بناؤه من أموال الجمعية ، وتحل موقعا مناسباً في السوق الجديد بمدينة «كريمة» كما تم تخصيص قطعة أرض فسيحة بالمنطقة الصناعية ، يجري إعدادها لتكون مقراً للمطبعة انه تطور لا بأس به ، ولكنه يحتاج للمزيد من البذل . فلينهض من أبناء المنطقة ، من يكون في كفاءة واختصاص السلف الصالح - رغبم وجكونون - رحمهما الله

لم يخل الانجراح الذي تحقق بتأسيس الجمعية التعاونية ، وافتتاح المكتبة . من بعض الحساسيات ، فقد اعتقد البعض ، انني أسهمت في هذا الحمل للإضرار بمصالحهم . ولهذا فقد كان لهذا الإحساس من البعض ، دالة على غلبة المصلحة الأهلية . فقد كتب بعضهم تقريرا لوزارة التربية والتعليم . مطالبين بتفلي من المدرسة بحجة أنني أعمل لترويج المبادئ الشيوعية . وبدأ بعضهم مستغلا عرويته في لجنة المدرسة ، بسبب العديد من المضايقات لعملنا التربوي . والسمي ، لدرجة ان ذلك العمل - للأسف - بدأ يتخذ شكله في بعض المدارس . أبنائنا التلاميذ - خاصة هذه الظروف - دائما قويا الى العمل ، لصنع مدرسة كريمة الأهلية المتوسطة . لوزارة التربية والتعليم . لتكون مدرسة تابعة للحكومية المتوسطة . والى ذلك - دون شك - مكسب كبير للمواطنين .

كان المرحوم الدكتور سيد أحمد عبدالهادي ، الذي تربطني بساحبه علاقة معروفة قوية . منذ أن صار شيخا دينا . هو وزير التربية والتعليم ذلك الوقت . وكان قد حضر للمنطقة ، إلى دار الاجتماعات العراقية ، كان هو فيها مرشدا لاجل الاحزاب والجمعيات . وكان مطالبه المواطنين بضم المدرسة الأهلية الوسطى للحكومة . فأبدي موافقته دون ان يتكلمني كبير

عناء وما هي إلا فترة وحيزة، حتى اعلن رسميا ضم مدرسة كريمة الأهلية الوسطى للحكومة وبذلك انتهت المشاكل الرئيسية، التي كنت أعاني منها، وأحس بخطرها، على العملية التعليمية والتربوية بالمدرسة، وعلى نتائج ما كنت أمارسه من عمل في ميدان المصلحة العامة. بل وعلى بفائي ذاته في منطقتي وبين أهلي لقد حقق المرحوم الدكتور سيد أحمد عبدالهادي، الانتصار في تلك الانتخابات، وبلا شك فإن استجابته لمطالب المواطنين، بضم مدرسة كريمة للحكومة، كان له أثر كبير أو صغير، في تحقيق ذلك الانتصار.

بعد ضم المدرسة للحكومة، واجهتني مشكلة بعض زملائي الذين كان لابد لهم من الحصول على التأهيل الأكاديمي، ليستمروا في أداء عملهم بالمدرسة ولم تكن هذه على ما اذكر مشكلة عويصة فقد تم حلها بالمرونة وحسن التصرف، فقد تمت الموافقة على إعطاء هؤلاء فرصة لتأهيل أنفسهم، مع استمرارهم في أداء عملهم أما لجنة المدرسة تلك فقد انتهى عملها، وتسلمت منها كل ما هو خاص بإدارة المدرسة وقد هيا قرار ضم المدرسة للحكومة، جوا ايجابيا للعمل، للمعلمين والتلاميذ معا.. فقد كانوا جميعا مسرورين للقرار، وكذلك الآباء وأولياء الأمور، الذين أزاح القرار عن كواهلهم المطالبات المتكررة، من قبل اللجنة، بدفع المصروفات والتبرعات.

ازداد التعاون بين أعضاء هيئة التدريس، وتحسن كثيرا جو الانضباط العام بالمدرسة، وباشرنا العمل صباح مساء، مع التلاميذ عموما، وعلى وجه الخصوص، مع تلاميذ الصف الثاني، وكان لهذا أثره فيما أحرزوه من نتيجة في امتحان الدخول للمدارس الثانوية

في «تلك الأيام» كان الجو السياسي العام ملبدا بالغيوم، فقد كثر الشقاق بين الأحزاب، وأصبح عدم استقرار الأوضاع الحكومية شيئا مألوفاً..

فما أن يتم تشكيل حكومة جديدة، حتى تسقط في أنصر فترة، ولم يكن الشقاق قاصرا على الأحزاب المتصارعة على كراسي الحكم، ورعاية

المصالح الجزئية. بل امتد الصراع السياسي والشخصي. لداخل كل حزب وطائفة. وفي معمران ذلك الخلاف والصراع، أهملت مصالح الوطن. وتدهورت أحوال المواطنين، وعمت الفوضى، وأصبح سوداننا - بحق - رجل أفريقيا المريض. وما كان يمكن أن يستمر الحال علي ذلك المنوال كان لابد في ظل تلك الظروف، من حركة للتغيير - وجاء هذا التغيير المتوقع، بقيادة تنظيم الضباط الأحرار، داخل صفوف قوات الشعب المسلحة، صبيحة الخامس والعشرين من شهر مايو عام ١٩٦٩م للميلاد. ولأنه تغيير متوقع، كان من الطبيعي، أن يجد ذلك السند والتأييد الجماهيري العارم.



ثورة مايو

خلال شهر مايو ١٩٦٩م، كنت في العاصمة - الخرطوم - لقضاء بعض الأغراض الخاصة، في عطلة مدرسيه فقد كنت وقتها أعمل مديراً لمدرسة كريمة الحكومية المتوسطة وأنصت مع صهري الأستاذ حسن طه - رحمه الله - في منزله بحي بيت المال بام درمان وفي صباح ٢٥ مايو ١٩٦٩م، وبينما كنا نستمع لإذاعة أم درمان، اذنا نستمع للمارشات العسكرية، والي اعلان متكرر بأن بيانا هاماً سيذاع.. لم يكن الأمر بالنسبة لكلينا مستغرباً.. فقد ادركنا للتو بأن انقلاباً عسكرياً قد حدث، واذيع البيان الأول بصوت العقيد جعفر نميري، وبيان ثانٍ بصوت السيد بابكر عوض الله.. وأكد البيانان



تغيير السلطة والأسباب التي دعت لذلك التغيير
ولأقدم صورة سريعة عن ما كان يحدث في «تلك الأيام» اكتفي بإيراد
مقتطفات من بعض الصحف المحلية.

ففي جريدة «السودان الجديد» المستقلة، وفي عددها بتاريخ ٢١ مايو ٦٩
جاء ما يلي تحت عنوان «دريج يصف الحكومة بأنها نوع من الاستعمار»
شن السيد أحمد إبراهيم دريج - زعيم المعارضة، في تصريح له للسودان
الجديد - هجوماً عنيفاً على الحكومة الحالية وقال إنها نوع من
الاستعمار، يجثم على صدر المواطنين وناشد جماهير الشعب السوداني
العمل الجماعي لاسقاطها - وقال ان الحكومة فشلت تماماً في التزاماتها تجاه
المواطنين، في مجالات الصحة والتعليم، وجاءت بالضرائب، التي أدت الى
الغلاء، الذي يعاني منه المواطنون الان .

وفي عددها بتاريخ ٢٢ مايو ٦٩ وعلى صفحتها الأولى جاء ما يأتي تحت
هذا العنوان بالبنط العريض «نشاط المتمردين يقلل عدد اللاجئين
العائدين، علمت (السودان الجديد) ان عدد اللاجئين العائدين للسودان قد
انخفض في الفترة الأخيرة، انخفاضاً واضحاً، بسبب النشاط الهائل الذي
يقوم به المتمردون في المناطق السودانية، المتاخمة لحدود السودان،
والتي يتخذ اللاجئون العائدون للسودان طريق عودتهم عبرها

وفي عددها بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٦٩م

جاء ما يأتي:

تفيد تحريات (السودان الجديد)

استناداً الى أوتوق المصادر في دوائر
الحزبين المؤتلفين، ان الائتلاف الحالي
سيفض، خلال هذا الاسبوع، أو الاسبوع
القادم بمبادرة من الحزب الاتحادي
الديموقراطي.

وتضيف تحريات (السودان الجديد) أن

قادة الحزب الاتحادي الديموقراطي، قد



قرروا هي أعقاب عدة اجتماعات، فض الائتلاف الحالي وتكوين حكومة اتحادية تستعين بالأقليات، ويتولى رئاستها السيد علي عبدالرحمن نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، بعد أن وعد الشريف حسين الهندي وزير المالية والاقتصاد بمساندته وتأييده تأييداً كاملاً.

وفي ذات الصحيفة، وبنفس التاريخ جاء مايلي «صادق عبدالله عبدالماجد، نائب الأمين العام لجبهة الميثاق الاسلامي يتهم دولة عربية بالتدخل في شؤون السودان، وقال «ان هذا يعني، أن الوضع أصبح خطيراً للغاية، وان السياسيين الحاليين سوف يتحملون لعنة الأجيال القادمة، وأضاف «ان الفيات السياسية الحالية، ترتكب جريمة لا تغفر، بتهاونها على السلطة، وتعريضها مصالح البلاد وسيادتها الذاتية للخطر، وطالب السيد الصادق عبدالله في تصريحه جماهير الشعب السوداني، بالوعي واليقظة، ومراقبة مايجري علي المسرح السياسي مراقبة دقيقة.

وفي جريدة (السودان الجديد) بتاريخ ٢٥ مايو ٦٩ جاء مايلي «حزب الأمة لايطرح النخبة بالحكومة، قبل مساورات الحزبين حول الدستور وسحل الحكم، قال الصادق المهدي «ان حزب الأمة لايثق في الحكومة الحالية رغم انه - من الناحية الرسمية - شريك فيها،

ثم قال «ان حزب الأمة يطالب بحسم موضوع الحكم بسرعة، ولهذا فقد أعد البديل للحكومة الحالية، في حالة فشل مفاوضات الحزبين»!!

وكثير من المحللين السياسيين ذكروا وقتها ان البديل الذي تحدث عنه الصادق، وهدد به، هو انقلاب عسكري، كان يعد له العدة - وهذا يفسر انزعاجه عندما لم يسمع بديل تغيير السلطة صباح ٢٥ مايو ٦٩!!



نم قال السيد الصادق في نفس العدد معلناً على تراجع الحزب الاتحادي الديموقراطي عن موقعه بشأن طرح الدستور للاستفتاء الشعبي ، ان قيادة الحزب الاتحادي الديموقراطي ظلت بدرس الاتفاق الذي تم لمدة ثلاثة أيام كاملة قبل اعلان موافقتها عليه . فكيف تتراجع الان ؟»

وفي هذا السياق نفى الصادق المهدي ، ان يكون السيد أحمد ابراهيم دريخ ، زعيم المعارضة قد سافر غاضباً لدارفور . وفي نفس العدد نقراً على الصفحة الأولى العنوان التالي : «التمردون ينهبون الرجال والأبقار في كردفان» . وتحت هذا العنوان نقراً مايلي :

«تلقت السودان الجديد برقية من تجار قبيلة (المسيرية) بالمجلد اشارت الى ان التمرد أصبح يفرض نفسه داخل مديريه كردفان . وقالت البرقية - ان المواطنين فقدوا كل أمل في حفظ أرواحهم وممتلكاتهم . وأشارت البرقية الى ان ٢٤ رأساً من البقر قد نهبت قبل مدة وجيزة داخل منطقة «أبيي» وقد تكرر النهب يوم ١٤ مايو الحالي حيث نهب ٥٠ رأساً من البقر ومعها رجال المسيرية الذين كانوا يرعونها .

وفي جريدة (الرأي العام) المستقلة بتاريخ ٢ مايو ٦٩ نقراً هذه العناوين : «الامام يجتمع بوزرائه» ، «عدم مناقشة اسفالة المحجوب ونفي تقديم الوزراء لاستقالاتهم» ، «الامام وحده يفاوض الأزهري حول مصير الحكم الائتلافي» .



وفي عدد ذات الجريدة بتاريخ ٤ مايو ٦٩ نقراً مايلي : «حملات بالعاصمة لمصادرة الأسلحة البيضاء .. بدأ بوليس الخرطوم ، في جميع المراكز تنفيذ قرار مجلس أمن المديرية ، بمصادرة جميع الأسلحة البيضاء ، والعصي الغليظة ،

من أيدي المواطنين ، وقد بدأت أمس حملات شاملة لهذا الغرض - وقد تقرر ان تستمر حتى يوم السبت القادم . وقد جمعت مئات من السكاكين والفؤوس والعصي من ايدي المواطنين»

وفي ذات العدد نقرأ مايلي:

«قاصر للتحقيق في اتهامات واضطرابات المطافي - تجمع جنود المطافي من محطاتهم في رئاستهم بالخرطوم (٢) للخروج في موكب الى وزارة الحكومة المحلية».

وفي نفس العدد نقرأ مايلي:

«اعادة جميع العمال الذين انذروا بالفصل من وزارة الري» «انذار بفصل

جميع موظفي البنك الاثيوبي».

وفي عدد (الرأي العام) بتاريخ ٧ مايو ٦٩ نقرأ العناوين الآتية: «جنود المطافي يعتصدون» «اعتصام ممرضي وممرضات سنجة».

وفي ٩ مايو ٦٩ نقرأ في نفس الجريدة مايلي



«فصل تسعة الاف عامل - أفاد نبأ من كوستي . أن وزارة الري . قد أعلنت أن تسعة آلاف عامل بكوستي قد تم فصلهم - احتج اتحاد العمال وانذر أنه لن يقف مكتوف الأيدي».

وبجريدة (الرأي العام) بتاريخ ٩ مايو ٦٩ أيضاً نقرأ العنوان التالي «الجمعية تناقش اقتراحاً بمنع الموظفين من العمل الاضافي . وقع عليه ٧٦ نائباً . وعند التصويت وقف معه ٢٦»!!

وفي عدد (الرأي العام) بتاريخ ٩ مايو ٦٩ أيضاً نقرأ: «وزير العدل المرحوم الرشيد الطاهر يتهم «النقر» قاضي - بأنه كان ينطلق في احدي أحكامه من وجهة نظر سياسية في حيثياته» زعماء المعارضة يتفقون على ان الشكوى كانت ماسة باستقلال القضاء» «القضاء المدني والشرعي يعلن اعتراضه على وضعه في الدستور الدائم ، ويرفع مذكرة».

«الهندي يصف الاصلاح الزراعي بأنه «ثورة» «زعيم المعارضة يتهم الوزراء بالاجرام».

وفي عددها بتاريخ ٢١ ماو ٦٩ جاء في جريدة «الرأي العام» مايلي: «تطورات جديدة لأزمة الائتلاف» «الهندي يقود جناحاً للانفراد بالحكم» «الميرغني يعرض على الشريف» أن يكون نائباً لرئيس الوزراء» وفي جريدة (الايام) المستقلة بتاريخ ١٤ مايو ٦٩ نقرأ الآتي: «تجديد الخلاف حول الاصلاح الزراعي» «مستخدمو الحكومات المحلية يعقدون مؤتمراً صحفياً . ويهددون بتنفيذ اضرابهم» . وفي نفس الجريدة بتاريخ ١٥ مايو ٦٩ جاء مايلي:

«بعض أهالي المنطقة - كوستي - يمنعون العمل في مصنع الاسمنت بالفؤوس والحراش» «توقف العمل في مصنع الأسمنت بمنطقة كوستي . غادر الخبراء الموعودون والعمال السودانيون . منطقة المحاجر . بعد أن تجمع أهالي المنطقة . وأقاموا دوريات مسلحة بالحراش والفؤوس والعصي . لحراسة المنطقة ومنعهم من العمل».

وبتاريخ ٢٠ مايو ٦٩ في نفس الجريدة نقرأ العناوين التاليين:

عبدالخالق يعارس مشروع قانون حرمان رجال المطافي من التنظيم
النفابي . الحزبان الحاكم مارالا مختلفين حول قانون الاصلاح .
وبتاريخ ٢٥ مايو ٦٩ نقرأ العناوين التالية في ذات الجريدة
«في ٥ يونيو العادم الجمعية ننافس اقتراحاً لحلها» ، محكمة الاستئناف
تؤيد قرار فصل النعر - العاصي السابق النقر يهاجم رئيس مجلس السيادة
(أزهري) - «كبير الطيارين ينير اتهامات خطيرة حول ملاحه الطيران» - هجوم
مسلح على متجر من أجل جوال من البن»!

والآن أكتفي بهذا القدر الذي قدمته . من مقتطفات من جرائد (السودان
الجديد) و (الرأي العام) و (الأيام) وجميعها عرفت بأنها جرائد مستقلة -
وهذا الذي قدمته في ايجاز . يقف شاهد صدق . على سوء الأحوال السياسية
والاقتصادية والأمنية . في بلادنا . في الفترة القصيرة . التي سبقت حركة
التغيير . صبيحة الخامس والعشرين من شهر مايو عام ١٩٦٩م وماحدث في
تلك الفترة القصيرة لم يكن في الحقيقة - الا امتداداً لسوء الأحوال منذ أن
استولت الأحزاب والطائفة على مقاليد الحكم بعد ثورة ٢١ اكتوبر عام



ولهذا فقد كان ذلك التغيير متوقعاً، قام بتنفيذه، الضباط الأحرار صبيحة الخامس والعشرين من شهر مايو عام ١٩٦٩م. وكان من الطبيعي، والأمر كما وضع، أن تجد حركة التغيير، عطفاً وتجاوباً شعبياً غير متناه، أكد رفض الجماهير، وعدم قبولها، لما آلت اليه الأحوال العامة من سوء، في ظل تحكم الأحزاب والطائفية..

البيان الأول لثورة مايو

وفي صبيحة يوم الاثنين، الموافق الخامس والعشرين من شهر مايو عام ١٩٦٩م أذاع قائد الثورة، العقيد أركان حرب جعفر محمد نميري البيان الأول للثورة وهذا نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم

«إن بلادنا الحبيبة لم تنعم باستقرار منذ اعلان استقلالها في ١٩٥٦م وكان ذلك - مواطني - مرده لسلسلة من المآسي، تضافرت عليها عوامل الفساد، وذلك من الأحزاب المختلفة، التي تسلطت على مقدراتنا - فتحول الاستقلال - على أيدي الحكومات المتعاقبة، الى مسخ قبيح، ونظرة فاحصة، الى الأقطار التي نالت استقلالها بعدنا، لكفيلة بأن توضح مدى التقدم، الذي أحرزته تلك الأقطار، في كافة المجالات.. ولم يكن ذلك بسبب سبقها لنا، أو تخلفنا عنها، في وضعنا الاقتصادي أو في مجال العلم والمعرفة، ولكن لأنه تولى أمرها منذ استقلالها، رجال امنوا بوطنهم، ايماناً صادقاً، وبوحي من ذلك الايمان الصادق، عقدوا العزم على أن يعيدوا صنع الحياة في بلادهم - أما نحن - في السودان - فقد ظللنا نسير الى الوراء، لأنه تحكمت فينا أحزاب عجزت عن ادراك مفهوم الاستقلال.. فكان الاستقلال في نظرهم نشيداً وشعارات ومؤتمرات، لا وسيلة لتغيير حياة الأمة، واسعاد أبنائها - وابطلاقاً من هذا المفهوم الخاطي، لم يكن هم الأحزاب المخلفة، إلا أن تنسل الى مواقع الحكم، ثم تمسك بزمام السلطة لمصلحتها

الخاصة، دون اعتبار لمصلحة الشعب فعم الفساد والرشوة كل أجهزة الدولة، فاختل الأمن الداخلي، وفتحت أبواب البلاد للنفوذ الأجنبي، وتسلمت قوى التخلف والرجعية الى بلادنا - تسلمت لتساعد تلك الأحزاب، بكل امكانياتها، مدركة أن بقاء كل منهم متوقف على بقاء الآخر فأحزابنا السياسية تدور أبدأ، في فلك الاستعمار، وفساد الحكم، والاحتفاظ بالبلاد في أسفل درجات التخلف هذا الترابط المصلحي هو الذي دفع الأحزاب والاستعمار، للتآمر ضد هبة الشعب في أكتوبر عام ١٩٦٤م، ودفع المستعمر وأعدائه الأموال بسخاء للأحزاب، لتستعيد كيانها، وتصفى الثورة، وتسكت شعارات استنكار عودة الغرضى الحزبية، تلك الشعارات التي رفعتها ثورة أكتوبر.. ونتيجة لذلك التآمر، تم للمستعمر ما أراد، وعادت الأحزاب الى الوجود، بوجهها القبيح، وكانت أكثر ضراوة وشغفاً للسعي وراء المكاسب الحزبية، على حساب المصلحة العامة، وفي الجري وراء الثراء الحرام، على حساب تقدم الشعب ورفاهيته لقد اتضح جلياً رفض الجماهير، لهذه الحكومات الحزبية، التي تعاقبت منذ أكتوبر ٦٤ ورفضت الجماهير تلك الحكومات، لأنها حكومات قامت جميعها على الفساد والرشوة والمحسوبية والثراء الحرام فأفسدت الجهاز الحكومي وحولته الى آلة طيعة، لخدمة الوزراء والمحاسيب والأقارب من المؤيدين، دونما أي اعتبار لمصالح أولئك الذين يقطعون من عرقهم، وقوت يومهم، للحفاظ على كيان السلطة - رفضتها لأنها عبثت بدستور البلاد، واستباححت لنفسها سلطة تعديله، لسلب حرية الآخرين، تمشياً مع مفاهيم في الديمقراطية، التي تتنافى مع كل المشاعر القومية، وكل القيم والتطلعات الوطنية، التي أظهرت أنها تريد أن ترى السودان يحتل المكان الصحيح، بين قوى الثورة العربية والأفريقية، مرتبطاً مصيرياً بالامة العربية، مسانداً ومؤيداً حقوق شعب فلسطين السليبة - رفضتها لأنها عجزت عن مناهضة الدول الاستعمارية، الواقفة وراء اسرائيل، وعن الوقوف ضد التسلل الصهيوني الى أفريقيا، وعن حماية حدود الأرض السودانية، من نتائج ذلك التسلل، حتى هان السودان على كل طامع في تفتيته.. فهب أذناب الاستعمار والصهيونية من كل جانب يستحلون حرمانه ويستبيحون دمائه - رفضتها لأنها

تريد أن ترى حلاً حاسماً للمشاكل الاقتصادية ، التي لم يزد لها الأحزاب إلا تعقيداً بسبب سوء تصرفها في الأموال العامة ، وفي تبديد الإرصدة الخارجية ، وفي رفع مستوى الاستهلاك ، وازدياد حدة الغلاء ، وفي اللجوء إلى الفروض الأجنبية المشروطة ، لموازنة ميزانياتها . مع إهمال جانب الإنماء والتعمير - رفضتها لأنها عجزت عن تفهم المشاكل الاجتماعية ، وشجعت على الهجرة للمدن ، على حساب القرى ، فأضرت بالقوى الانتاجية في ميدان الزراعة ، وقضت على أمن المدن وسلامتها ونظامها ، بسبب الهجرة العفوية للوافدين ، الذين لا مأوى لهم ، ولا عمل . رفضتها لأنها عجزت عن حل مشكلة الجنوب ، وجمدت كل الوسائل التي بذلت لحل هذه المشكلة . حلاً يعيد الطمأنينة والاستقرار إلى ذلك الجزء من وطننا الحبيب ، ويصون للسودان وحدته وكرامته . رفضتها لأنها حولت الحركة النقابية ، من حركة شعبية ، تعمل لمصلحة أفرادها ، وترعى مصالحهم ، إلى أجهزة حزبية تعوق القضية العمالية .

لكل هذه الأسباب ، رفضت الجماهير تلك الحكومات ، وبدأت تنطلق إلى تغيير جذري ، في نظام الحكم ، مدركة أن السودان الحديث ، لم يخل في يوم من الأيام ، من فئة قيادية ، تعرف أين تكون مصلحة وطنها ، مستعدة دائماً وأبداً أن تبذل كل غالٍ ونفيس في سبيل تحقيق تلك المصلحة

وعليه فقد اتفق رأي هذه الفئة المخلصة ، على إنهاء هذا العهد عن طريق القوة ، وتولي أمر الجيش في هذه اللحظات ، رجال عاهدوا الله على التضحية بدمائهم رخيصة ، في سبيل إسعاد هذا الوطن ، وانضم اليهم من المدنيين رجال لم يتخلفوا أبداً ، عن ركب الاخلاص والوطنية - وبفضل هذا اللقاء المبارك ، ستتولى الثورة ، من هذه اللحظة ، إدارة شؤون البلاد ، مجردة من كل غاية ، إلا مصلحة الوطن الحبيب ، وسعادة شعبه ورفاهيته ، مقتدية في ذلك كله بمبادئ أكتوبر الخالدة ، رافعة شعارها ، مرادة أناشيدها ، سائرة في نفس الطريق الذي رسمته .

إن قيادة الثورة ، لتطلب من المواطنين الكرام ، أن ينصرفوا إلى أعمالهم المعتادة ، متيقظين في نفس الوقت ، إلى أعمال المخربين ، من قادة الأحزاب وأعوانهم ، من المنتفعين بالعهد البائد . . . وليعلم كل مواطن أن الثورة ستضرب

بيد من حديد، كل من تسول له نفسه، الوقوف أمام تيار التغيير الجارف، وانطلاقة الشعب الباسلة.. وفي نفس الوقت فانتا نطمئن نزلاءنا الكرام من الأجانب، أن الثورة ساهرة على أرواحهم وممتلكاتهم وأموالهم.. وأنها ستنزل أشد العقوبة على من يحاول العبث بأمن هؤلاء النزلاء - هذا وانتا اذ نهني الشعب بنجاح حركته هذه، لنبتهل الى الله العلي القدير أن يجعل هذا العهد الجديد، فاتحة خير وازدهار لهذه الأمة الكريمة، والله الموفق».

والسلام عليكم

تصادف أن كنت يوم اعلان حركة التغيير في ٢٥ مايو ٦٩ في العاصمة لقضاء أعمال خاصة.. وكنت أقيم مع صهري الاستاذ حسن (رحمه الله). في منزله ببيت المال - كما سبق وذكرت - وفي صبيحة ذلك اليوم، استمعنا للمارشات العسكرية، فأدركنا من أول وهلة أن انقلاباً عسكرياً قد حدث، واذيع البيان الأول بصوت العقيد أركان حرب جعفر نميري، واذيع بيان بعده بصوت القاضي بابكر عوض الله.. وقد حمل البيان الأول ذكر الأسباب التي دعت لقيام حركة التغيير - وكانت - جميعها - اسباباً معروفة، حتى لرجل الشارع، الذي اكتوى بنيران تلك الاسباب.. أما البيان الثاني فقد جاء فيه تحديد لأهداف الثورة ممثلة في تخفيض تكاليف جهاز الدولة ووضع سياسة استيراد متزنة، تحول دون استهلاك عملات البلاد الأجنبية في السلع الاستهلاكية.

والاستيلاء على السلع الاستهلاكية، والانتاجية الأساسية، ووضع عائداتها في اتجاه القطاع العام، وتركيز الاسعار، وتوفير السلع مع العناية بالانتاج الزراعي..

كان رد فعل صهري الاستاذ حسن (رحمه الله)، بعد الاستماع للبيانين، ان الذي حدث، هو انقلاب شيوعي.. وأعتقد أنه في هذا التحليل وكان متأثراً بانتمائه السياسي لحزب الأمة، جناح الصادق، فقد كان أصدر ديوان شعر في مساندة الصادق المهدي، أطلق عليه اسم «صادقيات»، ولكني خالفته الرأي قائلاً ان هذا الانقلاب ليس شيوعياً بل أنه سيعادي الشيوعيين.. وقد

اعتمدت في هذا الرأي الى سابق علمي - كشيوعي سابقاً - لمبدأ معاداة الفكر الماركسي - على زماننا - لمبدأ الانقلابات العسكرية - بل ان الحزب الشيوعي السوداني - على زماننا - وقف ضد اتفاقية استقلال السودان ، على اعتبار ان الاستقلال الحقيقي لا يأتي الا عن طريق الثورة الشعبية . "

ثم طلب مني الاستاذ حسن ان نذهب توأ بعد الاستماع للبيانين ، لمنزل الصادق المهدي فذهبنا سوياً . وعند باب المنزل الرئيسي ، المجاور لمباني اذاعة ام درمان ، أوقفنا العرب . وطلب مني الاستاذ حسن ان أذهب معه . فرفضت ، وذهب هو وحده . وبعد فترة من الانتظار لم تطل عاد ليقول لي ان السيد / الصادق - ومعه نفر من الأنصار ، في ذلك الصباح - بدأ منفعلاً ومنزعجاً ، وهو يزرع صالون المنزل جيئة وذهاباً ، في حالة توتر عصبي شديد - قائلاً : ما معناه : لا فائدة . . فان الشارع سيؤيد الانقلاب . . ! وكان الصادق صادقاً في ما ذهب اليه . . فقد أبى المواطنون تأييدهم المتصاعد للتغيير . فخرجت مواكبهم ، تضم كل فئات المواطنين ، تعبيراً عن التأييد ، والاستعداد للتضحية بالدماء حماية للثورة

وقد عكست كل ذلك في وضوح ، الجرائد اليومية . . فقد جاء في جريدة (السودان الجديد) بتاريخ ٥ يونيو ٦٩ تحت عنوان «رأى الشعب» : «لقد كانت الثورة ، تعيش في النفوس» «لم يكن هذا النظام البائد ، الا جراحاً في جسم هذه الأمة» «حماية الثورة واجب مقدس ، تفرضه علينا الوطنية»

وفي نفس الجريدة بتاريخ ٨ يونيو ٦٩ نقراً مايلي :
«العاملون يتنازلون عن أجورهم الاضافية ، في المجلس الريفي والبلدي بشندي» .

بتاريخ ١٠ يونيو نقراً ما يأتي في نفس الجريدة :
«الحكم الاقليمي للجنوب ، خطوة ثورية ، تقفل الباب أمام الاستعمار والامبريالية» .

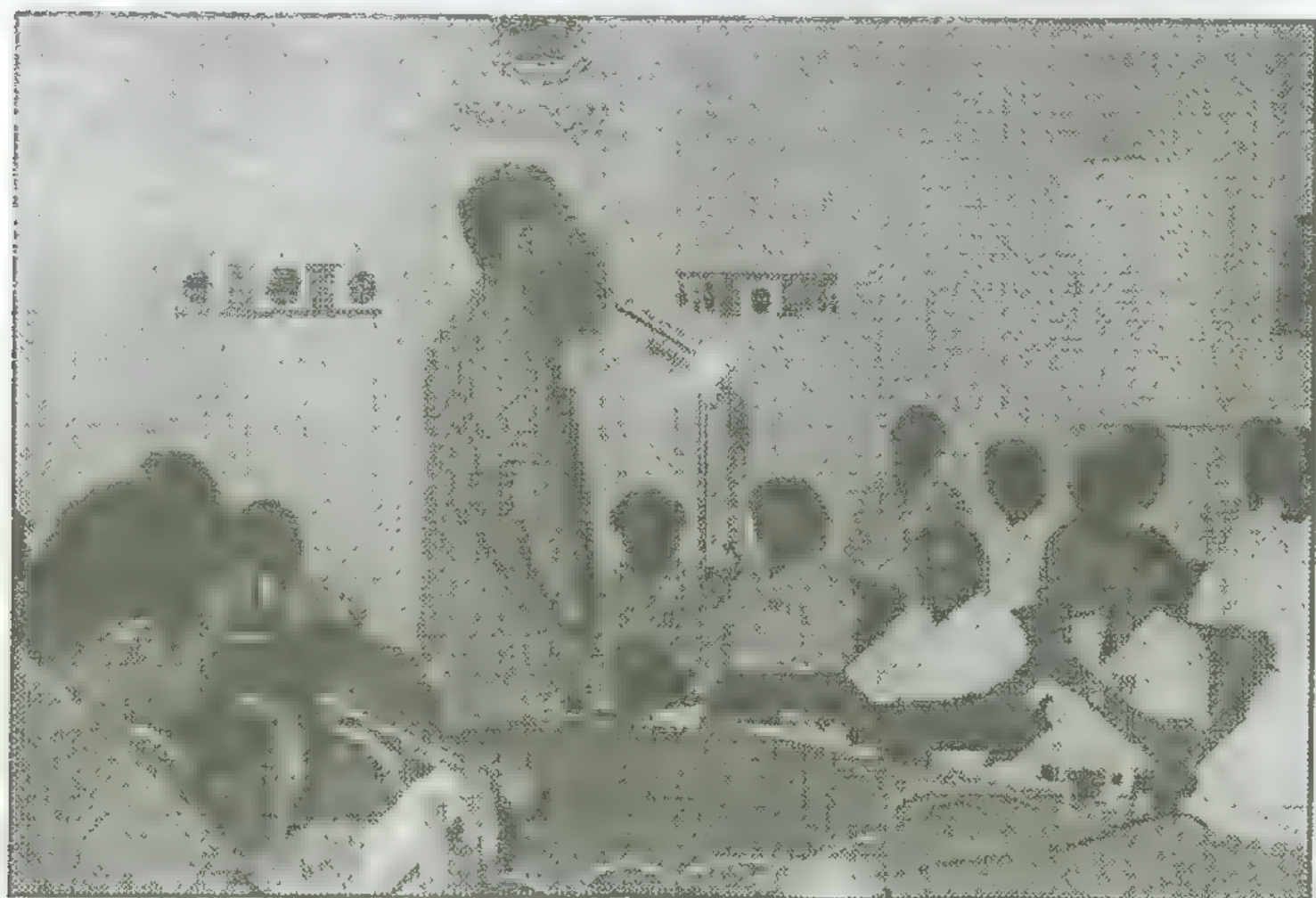
وفي ريدة «الأيام» بتاريخ ١ يونيو ٦٩ نقراً ما يلي : «الثورة تدخل يومها الثامن ، لقوى الشعبية تسير موكب تأييد غداً» .
«الميرغني يعلن تأييده للثورة» اصدر السيد / محمد عثمان الميرغني ،

زعيم طائفة الختمية، أمس بياناً يؤيد فيه الثورة».

وبتاريخ ٦٩/٦/٤ نقرأ في الصفحة الأولى لجريدة الأيام ما يلي: «عطبرة تخرج في موكب ضخم، لتأييد الثورة، وتنادي بالنظهير».

وفي جريدة «الرأي العام» بتاريخ ٦٩/٦/٣ نقرأ على الصفحة الأولى هذا العنوان: «مسيرة العاملين الكبرى» وتحت هذا العنوان نقرأ الآتي: «بلغ أول الموكب ميدان عبد المنعم، وما زالت مؤخرته بأبي جنزير»، «النميري وبابكر يتلقون مبايعة الجماهير».

اكتفي بهذا القدر من المقتطفات، من بعض الجرائد المحلية المستقلة، بعد نجاح حركة التغيير في ٢٥ مايو ٦٩... وهي مقتطفات، تلقي من الضوء ما يكفي، لتوضيح حقيقة ان جماهير المواطنين، استقبلوا حركة التغيير بايجابية، تفم عن عدم القول بما الت إليه أحدهم الوطن من شعور بعد ثورة أكتوبر ٦٤، واستبداله بالثورة، بتقليدية على النمطية في البلاد مرة ثانية، بعد استقلال، وهذا أمر سبق أن عكسته بوضوح أيضاً، المقتطفات من نفس الجرائد المحلية، قبل حدوث التغيير الثوري في ٢٥ مايو ٦٩ ان ذلك التغيير، لم يحدث بصورة عفوية أو تلقائية، ولكنه تم بعد



تخطيط وتدبير ، تولاه ونظمه ونفذه ، تنظيم الضباط الأحرار ، داخل القوات المسلحة ، وبالتعاون مع بعض العناصر من المدنيين . . ذلك التنظيم الذي ظل يعمل داخل تلك القوات ، منذ فترة طويلة ، وبدوافع من الاحساس الوطني بالمسؤولية ، وبتجاوب قوي مع ما كان يحدث في المنطقة من متغيرات .

تنظيم الضباط الأحرار

على مر التاريخ - قديمه وحديثه - كان هناك التأثير والتأثر المتبادل للأحداث ، في شمال الوادي وجنوبه ، وكان من الطبيعي ، أن يكون لما يحدث في الشمال ، التأثير الأكبر ، وذلك فارق التطور بين الشمال والجنوب ، فعندما تفجرت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م في مصر واعلنت اهدافها الوطنية ، والتي كانت تجاوباً حقيقياً مع أهداف نضالات شعب مصر ، لتحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي ، وتوفير العدالة الاجتماعية ، كان لابد أن يكون لهذا التطور الثوري الذي حدث في الشمال أثره في الجنوب لا سيما وسط القوات المسلحة .

ولا شك ان ثورة ٢٣ يوليو ، التي اعلنت اهدافا على مستوى حركة الصراع العربي ، والوحدة العربية ضد النفوذ الاجنبي ، وأنظمتها العملية ، جنبا إلى جنب مع أهدافها الوطنية ، كان لابد لها من الاهتمام بما يجري في جنوب الوادي من استعمار وسيطرة اجنبية . . فكان سعيها الحثيث لتوقيع اتفاقية السودان عام ١٩٥٣م وايغاد الصاغ صلاح سالم ، عضو مجلس قيادة الثورة ، للسودان في عام ١٩٥٣ ، والذي عقد فور وصوله اجتماعات سريعة ، مع عدد من ضباط قوة دفاع السودان . وكان البحث يدور في تلك الاجتماعات حول حماية استقلال السودان من الأخطار الداخلية والخارجية ، وتقوية علاقات التعاون والكفاح المشترك بين شطري الوادي داخل قوة دفاع السودان . . ثم ازدادت هذه الفكرة تبلوراً ، بعد اعلان استقلال السودان عام ١٩٥٦م .

ومنذ ذلك الحين ، تطور اهتمام الضباط بالتحرك السياسي . . وبدأت

تنمو فكرة تكوين تنظيم للضباط الأحرار ان ثورة ١٩٢٤م، التي فجرتها
ضد الاستعمار البريطاني، قوة دفاع السودان، تقف شاهداً، ودليلاً ناصعاً،
حتى في ذلك الوقت المبكر، على هذا الاهتمام، وتجاوب الضباط مع
المشاعر الوطنية، وهذا التأثير المتبادل، لما يحدث في وادي النيل، شماله
وجنوبه

وكنتيجة لهذا الاهتمام المتزايد، لضباط القوات المسلحة بالعمل
الوطني، وكنتيجة كذلك لوجود نوع من التنظيم، بدأت تظهر نواته منذ
العام ١٩٥٣م - كما أسلفنا - بدأ العمل في طريق التطور، نجاحاً واخفاقاً،
قوة وضعفاً . فكانت هناك الحركات المسلحة في أعوام ١٩٥٧، واستلام
القيادة الرسمية للقوات المسلحة السلطة في عام ١٩٥٨ . ثم كانت
المحاولات الانقلابية في عام ١٩٥٩م، ودور الضباط الأحرار في انجاح الثورة
الشعبية في عام ١٩٦٤م.

ففي عام ١٩٥٧م، كانت المحاولة الانقلابية، التي تزعمها الصاغ عبد
الرحمن كبيدة، والملازم عمر خلف الله، وخمسة من الطلبة الحربيين هم
محمد أحمد حسن جحا، وحسين خرطوم دارفور، والحبر بركات، ومحمد
الأمين التيجاني، وبابكر عوض، والجاويش محمد الطيب . . وكان لابد لتلك
الحركة، ان تمنى بالفشل، وذلك لأسباب ثلاثة: أولاً: ان الاعداد لها لم يتم
بصورة دقيقة. ثانياً: لم تعلن الحركة اهدافاً وطنية تربطها بالشعب وقواته
المسلحة بصورة كافية. ثالثاً: قامت هذه الحركة في وقت ما زالت فيه
الفرحة بالاستقلال تغمر المواطنين، وقواتهم المسلحة . . وقد تكون مجلس
للتحقيق مع هؤلاء الضباط، وضباط آخرين، ترأسه البكباشي عمر الحاج
موسى، وتم تشكيل محكمة اصدرت أحكاماً بالطرد والسجن والاحالة
للمعاش، على هؤلاء الضباط والجاويش محمد الطيب.

وفي عام ١٩٥٩م، كانت هناك ثلاث حركات انقلابية - احداها بقيادة
الامبرلاي عبد الرحيم شنان ومحي الدين أحمد عبد الله، وكانت موجهة ضد
مجلس الثورة، على اعتبار ان تكوينه، تم بطريقة غير صحيحة . لأنه ص
في عضوينه، ضباط فترة خدمتهم في القوات المسلحة نقل عن آخرين

يشملهم تكوين المجلس . . وكنتيجة لهذه الحركة تم اعفاء اللواء أحمد عبد الهادي، واللواء محمد أحمد الخواض، والقائمقام حسين علي كرار، من عضوية المجلس . وقد اشترك في هذه الحركة ضباط آخرون .

ثم كان هناك تحرك في ٤ مارس ١٩٥٩م، بقيادة الضابط أبوبكر فريد، ولكن تم التحفظ عليه، على اعتبار ان القوة التي اشتركت فيه، هي قوة في طريقها للجنوب وليس لها هدف آخر .

أما بتاريخ ٢١ مايو ٥٩، فقد تمت المحاولة الجادة الثانية للانقلاب العسكري، ضد مجلس الثورة، بقيادة الضابطين شنان ومحي الدين، وكان هدفها اجراء تعديل على تكوين مجلس الثورة . . وقد تم احباطها، واعتقال الضباط المسؤولين، وتقديمهم للمحاكمة في مجلس برئاسة اللواء محمد طلعت فريد، وقد اصدرت أحكاماً بالاعدام، تم تعديلها للسجن المؤبد، وأحكام أخرى بالسجن .

وفي نفس العام (١٩٥٩) كانت المحاولة الانقلابية الثالثة، بقيادة البشير الشامي علي حامد والبكباشي يعقوب اسماعيل كبيدة والصاغ عبد البديع علي كرار، واليوزباشي الصادق محمد حسن واليوزباشي عبد الحميد عبد الواحد، وقد تم احباط هذه الحركة أيضاً وصدرت احكام اعدام هؤلاء الضباط، وأحكام بالسجن على ضباط آخرين، ومدني واحد هو المرحوم الرشيد الطاهر بكر . ان وجه : حد من المدنيين، في هذه الحركة، يرمز الى اهتمام الضباط، بالاشارة ببعض العناصر الوطنية، من غير العسكريين، وهو اهتمام جديد في مستقبل نشاط الضباط الأحرار ما يؤكده . صحيح ان هذه الحركات جميعها، كانت ترمز في وضوح لاحتساس ضباط القوات المسلحة بأهمية أن يكون لهم دورهم في العمل الوطني، والتحريك السياسي . ولديها كانت جميعها حركات معزولة عن الجماهير، ضعيفة التنظيم والأعداد، ضعيفة الالتصاق بأهداف وطنية محددة . ولهذا كان لا بد ان تدنى جميعها بالفشل، وكان لابد ان يكون لهذا الفشل، آثاره السالبة، على تنظيم الضباط الأحرار . وهي ما لحق بهذا التنظيم من انتكاسات وتضحيات .

ولهذا أصبح المطلوب الآن، الاستفادة من كل هذه التجارب، والبدء من جديد، في عمل منظم، أصبحت تتطلبه بصورة جادة، التطورات الموضوعية، التي حدثت في ساحات العمل الوطني.

وعلى رأس الدروس المستفادة، لبناء تنظيم قوي وفاعل للضباط الأحرار، هو احاطته بقدر كبير من السرية، والتدقيق في اختيار عناصره من الضباط الوطنيين الجادين، واتباع أساليب التحرك التنظيمي الدقيق، وارتباط التنظيم بفكر ومبادئ، ذات صلة وثيقة ومباشرة بمصلحة الوطن العليا، ومصلحة قواته المسلحة .. فكان بناء عليه، هدف الحفاظ على وحدة القوات المسلحة وترباطها، والبعد بها عن التكتلات الحزبية والطائفية والقبلية، والتأكيد على طبيعتها كمؤسسة قومية، والسعي الجاد لتوسيعها وحسن تدريبها وتسليحها، وجعل تنظيم الضباط الأحرار، مستعداً على الدوام للحركة السريعة، لحماية مكاسب الجماهير، في التصاق حميم معها .. وكان طبيعياً ان يتطلب تحقيق هذه الأهداف بعض الوقت، لا سيما وان التنظيم وهو في طور مبكر، وبدون اكتمال اعداده للمواجهة، دخل في صراع مع سلطة الحكم العسكري، بعد تسليم حزب الأمة السلطة لقيادة الجيش في نوفمبر ١٩٥٨م نتيجة لصراع الأحزاب، على كراسي الحكم .. وقد تكبد التنظيم خسائر جسيمة، في ذلك الصراع - فأعدم وسجن وشرذم العديد من قادته.

بعد تلك المحاولات الفاشلة، اعاد الضباط الأحرار تنظيم أنفسهم، فانتظمت اجتماعاتهم، وتحددت اهدافهم الوطنية، وعندما هبت انتفاضة الشعب ضد حكم الفريق عبود، في اكتوبر ٦٤، لعب تنظيم الضباط الأحرار، وقيادتهم المخلصة، الدور الأساسي، في القضاء على الحكم العسكري، واثاحة الفرصة لقيام حكم وطني مدني، وبهذا الانتصار اكتسب التنظيم ثقة في قدراته، كما حظي المواطنون لوقوفه في صف نضالهم، لتحقيق الحكم الديمقراطي المدني.

ولكن الجماهير، وتنظيم الضباط الأحرار معاً، ما لبثت أن اهتزت ثقتها في ما تحقق نتيجة للممارسات الخرقاء لقيادات الأحزاب والطوائف بعد

تسلمها السلطة واستغلالها لتحقيق مصالحها الذاتية، بعيداً عن مصالح الجماهير والمؤسسة القومية للقوات المسلحة... فأصيبت الجماهير وقواتها المسلحة بخيبة الأمل.. ولكن كان ذلك في نفس الوقت، دافعاً للمزيد من الجهد، لتصحيح الأوضاع، ورعاية مصالح الوطن وقواته المسلحة.

ومن هنا بدأت بصورة جادة ونشطة، المجهودات لجعل تنظيم الضباط الأحرار، يواصل مسيرة نضاله الوطني، في التحام مع جماهير المواطنين، وارتباط مصيري، بأهداف النضال الوطني.. ولكن الطريق في هذا الاتجاه، لم يكن مفروشاً بالرياحين، بل كانت تحف به مخاطر جمة ومصاعب عديدة.. فقد أصبحت القوات المسلحة عموماً، وتنظيم الضباط الأحرار على وجه الخصوص، هدفاً لتأمر القيادات الحزبية الطائفية.. فقد نشطت هذه القوى، داخل القوات المسلحة، بمحاولات خلق تنظيمات وبؤر حزبية وعنصرية، لتفتيت وحدة القوات المسلحة، وتحطيم كيائها القومي.. كما ان الظروف التي عاشتها القوات المسلحة في حرب الجنوب في تلك الفترة، كانت ظروفاً مأساوية، تحت قيادة مركزية ضعيفة، ناقصة الكفاءة، أهملت واجبها نحو تطوير القوات من حيث التنظيم والتدريب والتسليح... وما حدث للسيد/ عبد الحميد صالح، الذي كان وزيراً للدفاع بالانابة، واللواء الخواض محمد أحمد، القائد العام للقوات المسلحة من اعتقال بواسطة قيادة الجيش في جوبا، دليل ناصع على مدى شعور قاعدة القوات المسلحة، بعدم الرضا تجاه قيادة الجيش المركزية.

ووسط خضم هذه الظروف بدأ الضباط الأحرار إعادة تنظيم أنفسهم مستفيدين من التجارب الأليمة السابقة... فتم تكوين لجنتهم المركزية، من القيادات المخلصة الصلبة، وتم الاتفاق على أسلوب العمل وضوابطه، داخل هذه القيادة، بالشكل الذي يضمن السرية والانضباط، ووحدة الفكر والهدف، ثم أعيد تأسيس الخلايا، على ألا يزيد عدد أفراد الخلية الواحدة عن خمسة ضباط.. ولا تتعرف الخلية إلا على شخص قائدها وحسب، مع الاتفاق على أسلوب محكم لتوثيق الصلة بين هذه الخلايا والقيادة.

وبجانب هذه الجهود التنظيمية، لضمان سلامة التحرك، كان هناك في اللجنة المركزية للضباط الأحرار جهد كبير في مجال دراسة المشاكل، التي تواجه الوطن، ووضع الخطط لعلاجها، في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كما كانت هناك مشكلة جنوب الوطن، التي استنزفت طاقات الشعب، واهدرت دماء أبنائه، في القوات المسلحة والمدنيين، كان محل الاهتمام والدراسة.

وبعد فترة من هذا الاعداد استغرقت سنوات عديدة، كان التحرك فجر الخامس والعشرين من شهر مايو عام ١٩٦٩م - وفي هذا التاريخ، بدأت مرحلة جديدة، في تاريخ السودان، اطلق عليها اسم «ثورة مايو».

على أعتاب حركة التغيير

بعد استماعي للبيان الأول للثورة، بصوت العقيد جعفر نميري، وبيان القاضي بابكر عوض الله، وما دار - بعد ذلك - من مناقشات في مجالات عديدة، تملكني شعور قوي، بأن الذي حدث، ينسجم تماماً مع تفكيري، ويتلاءم مع توجهاتي في العمل الوطني العام.. ولم أكن في ذلك متأثراً بأي قدر بسابق صلتني بالحركة الشيوعية مثلما تأثر الكثيرون، ايجاباً أو سلباً، في تحديد مواقفهم من حركة التغيير، في الخامس والعشرين من شهر مايو عام ١٩٦٩م، ولكنني تأثرت حقاً، بما نولد لدي من قناعة راسخة، برفض الحزبية، تقليدية كانت، أو عقائدية، رفضاً قاطعاً - فالأحزاب التقليدية - في بلادنا - كما دلت على ذلك العديد من التجارب - القريبة منها والبعيدة، هي - في واقع الحال - افراز لعوامل الانتماءات والولاءات المتخلفة، الطائفية منها والقبلية والعنصرية.. ولم تفلح - حتي الآن - المحاولات التي قامت بها بعض عناصر المعلمين لتفكيك من هذه القبضة الحديدية، لعوامل التخلف على أحزابهم، بر الضمير - بعض هؤلاء - في

الدينية للانصياع أمام هيمنة السادة، والخضوع في وجه جبروت الولاء الطائفي، والانقياد لعصبية القبيلة، وعنصرية الجهة.

أما الأحزاب العفائية عموماً - فهي - في بلادنا - الانقياد الأعمى، للزعيم الفرد المعبود، محلياً أو اقليمياً أو عالمياً، تحت زيف شعارات، القومية أو الأممية أو الدينية؛ لتحقيق الطموحات السياسية، والمنافع الداتية وهي - في هذا - تجمعها عوامل من التشابه، مع الأحزاب التقليدية. انني بهذا الاعتقاد، لا أرمي إلى التقليل من شأن ومكانة أولئك الزعماء القوميين، أو الأميين أو الدينيين، ولكن ينصب حديثي على اتباع هؤلاء المنقادين وكأنهم عبدة أوثان!..

ويبدو أن كل ما، ناجم عن حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي التي ما زالت تعيشها بلادنا، وما لم تتغير هذه الحالة، سيظل الوضع على ما هو عليه.

لما تقدم فقد وجدت نفسي منحازاً - فكراً ووجداناً - مع ما أعلنته حركة التغيير الثوري، من رفض للحزبية والطائفية والقبلية، ودعوة للتنمية، والعدالة الاجتماعية، وسعى لتحقيق حل عادل لمشكلة الجنوب، وقفاً لدمار الحرب الأهلية، ودعماً للوحدة الوطنية.

وعندما عدت لمقر عملي بكريمة، لم ادخر وسعاً في الدعوة لمساندة التغيير الثوري الذي حدث واسهمت بنشاط مع آخرين، في التحضير لزيارة قائد البورة للمنطقة في ٢٥ سبتمبر عام ١٩٦٩م .. وفي اللقاء الجماهيري الكبير الذي اقيم بمدينة كريمة، كلفتني اللجنة القومية، بالغاء خطاب الاستقبال باسمها واسم مواطني المنطقة، معلناً الوقوف خلف مبادئ الثورة وأهدافها.

ان القيادات التقليدية بمنطقة كريمة، لم تكن - منذ البداية - متعاطفة أو منحازة لصف التغيير. ولهذا فقد كان موقفها سلبياً، ولكنها لم تستطع اعلان رفضها خوفاً على مصالحها .. ويرجع هذا - في رأيي - لسببين اساسيين الأول هو ان المنطقة - تاريخياً - منطقة نفوذ طائفي، وارتباط حزبي، كان انعكاساً في أغلبه الأعم لهذا النفوذ الطائفي فقد برزت داخل

هذا الارتباط الحزبي، ذي الولاء الطائفي، عناصر قليلة أصبح ولاؤها للحزب وقيادته السياسية، أقوى من ارتباطها الطائفي القديم.

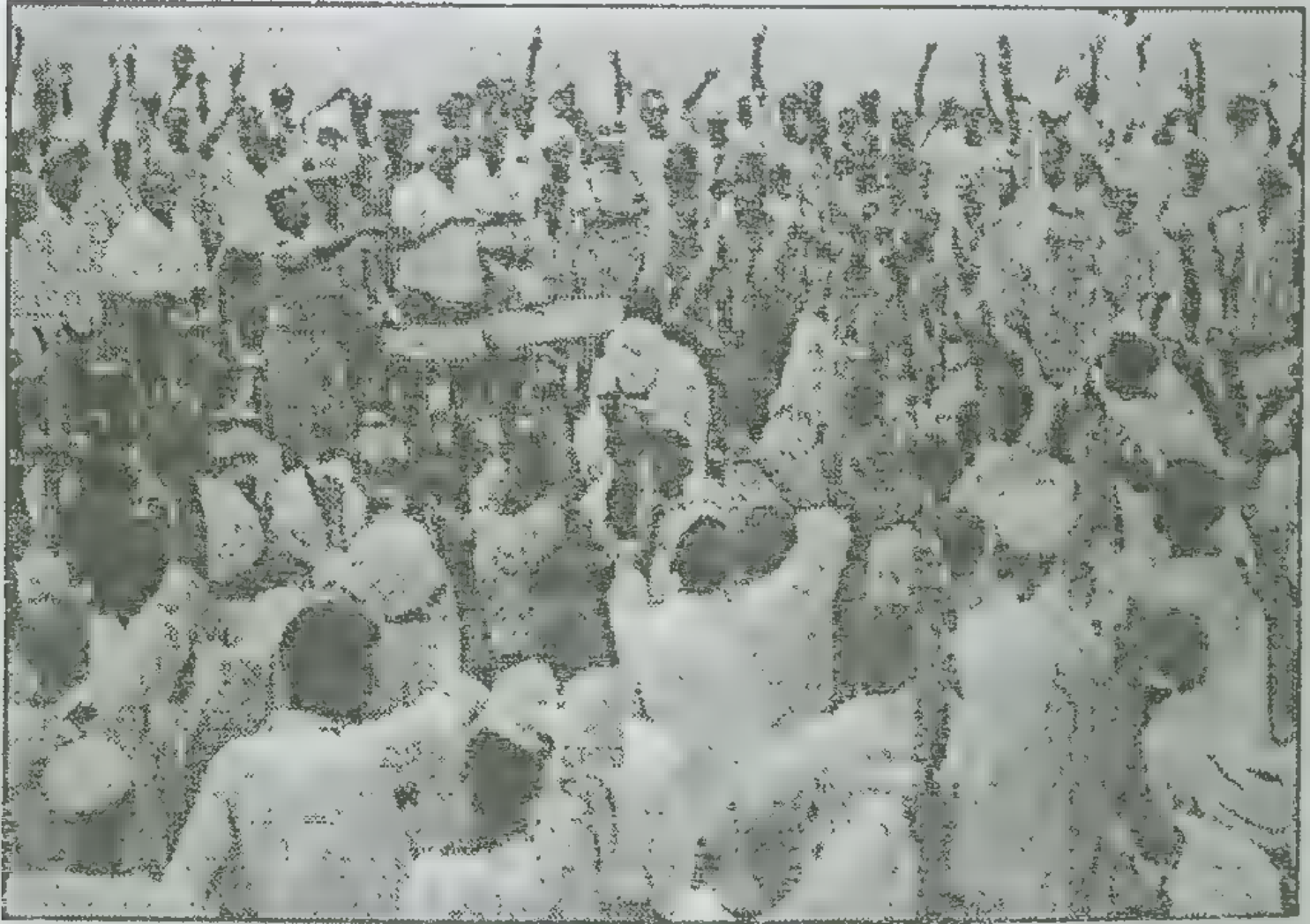
والسبب الثاني انه كان في المنطقة بدايات نفوذ للاتجاه الديني، ممثلاً في حركة الاخوان المسلمين، وقف انصاره - من الوهلة الأولى - معادين لحركة التغيير، على اعتبارها - كما اشيع وقتها - من تدبير الحزب الشيوعي .. وفي الحقيقة فان هذا الاتهام لحركة التغيير بالميل الشيوعي - في بدايتها - والذي كان له من المظاهر ما يبرره، جعل اعداداً كبيرة من المواطنين - في السودان عموماً - وفي هذه المنطقة بشكل خاص، تقف موقف المتردد من الثورة، المتشكك في نواياها .. وظل الحال على هذا النحو، إلى ان بدأ الصراع والتناقض، بين العناصر الشيوعية، في قيادة الثورة، وبعض قواعدها، وبين القيادة الوطنية غير المنتمية للفكر الماركسي، الأمر الذي كانت قمته الانقلاب الشيوعي في يوليو ١٩٧١م، ومنذ ذلك الوقت، استطاعت حركة التغيير الثوري، ان تكسر حائط عزلتها، بينها وبين قطاعات، كبيرة من المواطنين .. ولم يبق في ساحة العداء للثورة، إلا بعض فلول الحزبية، تقليدية وعقائدية، وجماعة الاخوان المسلمين.

بعد قيام الثورة، بدأت العناصر الوطنية، بمنطقة كريمة - حركة سياسية نشطة، متجاوبين - في ذلك - مع ما طرحته الثورة، من مبادئ وأهداف .. وقد بدأ العمل وسط قطاع الشباب .. وانعقد اجتماع بمنزل المرحوم أحمد سعيد فضل، حضره - على ما اذكر - بجانب المرحوم أحمد سعيد وزوجته الأستاذة فتحية عبد الماجد، الشبان عثمان محمد يس، وسيف الدين عبد العزيز، وعوض عبد الله والمرحوم فؤاد السعيد وآخرون .. وقد تم في ذلك الاجتماع تكوين لجنة برئاستي وسكرتارية المرحوم أحمد سعيد .. وبعد دعمها بعناصر جديدة، أصبحت هذه اللجنة - واقعاً - هي واجهة التحرك السياسي، في المنطقة .. وقد شمل هذا التحرك العمال والمزارعين والتعاونيين والمعلمين والموظفين - وبمبادرة هذه اللجنة تم تكوين اتحاد للشباب، ووحدة نسائية، ودار للمعلمين، واقامت العديد من الليالي السياسية والندوات، ونشطت الحركة الرياضية .. ولقد كان لزيارة

الدكتور عثمان أبو القاسم، وزيرالتعاون والتنمية الريفية، أثر طيب في تنشيط الحركة السياسية عموماً بجانب اهتمامه الذي انصب، بشكل خاص، على الحركة التعاونية.

لقد وجد ذلك النشاط في مجمله، عدم التجاوب من جانب القيادات التقليدية، كما وجد في بدايته معارضة قوية من العناصر ذات الارتباط بالحزب الشيوعي - جناح المرحوم عبد الخالق محجوب، على اعتباره نشاطاً تتبناه قيادات لا تنتمي لهم، وقد كانوا يعتبرون انفسهم، الأوصياء على ساحة العمل الوطني .. ولكن كل ذلك لم يكن ذا أثر في النشاط الذي تبنته، العناصر الوطنية - فقد كان تأثير هذه العناصر، ونشاطها يزداد ويقوى، برغم انها لم تكن مسنودة بصورة تنظيمية مباشرة، بجهة مركزية، على المستوى القومي - فقد كان نشاطها كله بمبادرات محلية.

على درب الثورة



تنظيم لجان تطوير القرى

في يوم من أيام شهر يناير عام ١٩٧٠م، اتصل بي هاتفياً بمدرسة كربمة المرحوم جعفر الحس الحسين الذي كان يعمل وقتها، مديراً بالإنابة، لتهيئة توفير الميزان والتنمية الريفية بوزارة التعاون والتنمية الريفية. والذي يربطني بسنة الكربم، الصداقة بجانب العلاقة الأسرية .. وذكر لي في تلك المكالمة، ان الدكتور عثمان ابو القاسم، وزير التعاون والتنمية الريفية وقتها، يريد عني أن أقبل الانتداب، من وزارة التربية والتعليم، لوزارة التعاون، لأعمل في مجال يتصل باهداف العمل الاشتراكي، ولم يكن الأمر واضحاً تماماً للأخ جعفر . وقد ابدت للتو موافقتي، وتفويض الأخ جعفر للتصرف نيابة عني . وكنت أرى ان هذا التغيير يتيح لي فرصة أكبر للاسهام في العمل العام، في اطار تغيير توري امننت بمبادئه واهدافه المعلنة.

وبعد أيام قليلة من تلك المكالمة الهاتفية، وصلتني صورة من الخطاب الآتي، المؤرخ في ٢٤ يناير ١٩٧٠م.

السيد وكيل وزارة التربية والتعليم الأكرم
(عاجل ومهم)

الموضوع: انتداب الأستاذ كامل محجوب ميرغني، للعمل بوزارة التعاون والتنمية الريفية.

بهذا أنشئ إلى اللقاء الذي تم بين السيد وزير التربية والتعليم، والسيد وزير التعاون والتنمية الريفية، بحضور سيادتكم، والموقع أدناه، ذلك اللقاء الذي تم خلاله موافقة السيد/ وزير التربية والتعليم على انتداب الأستاذ كامل محجوب ميرغني، للعمل بهذه الوزارة.

وعليه فإننا نلتزم من سيادتكم تكملة اجراءات هذا الانتداب، على ان يكون على سبيل الاعارة في فترة الستة أشهر القادمة، ريثما نخلق له وظيفة

فوق المقرر . في ميزانية هذه الهيئة ، ولكم الشكر

المخلص / جعفر الحسن الحسين

مدير عام هيئة توفير المياه والتنمية الريفية بالانابة

وزارة التعاون والتنمية الريفية

تم استلمت صورة الخطاب الآتي المؤرخ ٢/٣/١٩٧٠م
السيد مدير عام هيئة توفير المياه والتنمية الريفية
بعد التحية

اتسارة لخطابكم نمرة / ٥٠/م/٨ بتاريخ ٢٤/١/١٩٧٠م في ما يختص
بانتداب الأستاذ كامل محبوب ناظر مدرسة كريمه الوسطى لوزارتكم .
بناء على موافقة السيد وزير التربية والتعليم فقد تصدى بانتداب الأستاذ
كامل محبوب . لوزارتكم لمجرد تفل المدارس للمعطله السنويه للعام
الدراسي الحالي على أن يعمل على نظام الاعارة حتى نهاية العطلة .
لتمكنكم من الحصول على وظيفة فوق المقرر لاستيعابه عليها . على نظام
الانتداب



وشكراً

ذهب عبد الجابر - ع/وكيل وزارة التربية والتعليم

وفي حوالي اواخر شهر مارس ١٩٧٠، غادرت كريمة للخرطوم، لبدء مشواري الجاد، على درب ثورة مايو الاشتراكية.. وقد كانت البداية، في هذا المشوار الطويل من هيئة توفير المياه والتنمية الريفية بوزارة التعاون حيث تم استلامي لمهام عملي الجديد كرئيس لقم التوعية ولجان تطوير القرى.. وكان على ان اعمل على تأسيس ذلك القسم من جديد.. ولكنني وجدت الجو ملائماً تماماً لذلك بفضل التفاهم والتعاون الكامل الذي قام بين الدكتور عثمان ابو القاسم وزير التعاون وبيتي من الوهلة الاولى فقد هيا لي الدكتور عثمان جواً ملائماً حقيقة للعمل وأبعد تماماً عن طريقي بيروقراطية الدواوين، برغم ان ظروف بداية العمل كانت صعبة. فلم اجد - في البداية - حتى المكتب المناسب فاستضافني بمكتبه الاخ اسد شيبون احد كبار الموظفين بالهيئة.. وكنت استعين به حتى في الحصول على ورق الكتابة.. وكنت اسكن بحي بيت المال بام درمان واستعمل المواصلات العامة للوصول لمكان العمل بالخرطوم والعودة منه.. ولكن - مع كل تلك الصعاب - اقبلت على مهمتي في نشاط وعزيمة فاعمل في الريف، ومن اجل اهله الطيبين - مزارعين ورعاة وحرفيين - ظل محل ارتياحي، بل وعشقي..

دعاني الدكتور عثمان للاجتماع به بمكتبه فور وصولي لمقر عملي لاستلام مهام عملي الجديد.. وطرح لي تصوره العام لطبيعة المهمة التي كان اطارها العام ما اعلنته الثورة من اهتمام بالريف وسعي لتحسين حياة اهله وحل مشاكلهم مع الاهتمام باستقطاب جهود المواطنين الذاتية بجانب جهد الدولة - لبلوغ هذه الغاية.. وقد تبادلنا حول هذا الطرح العام وجهات النظر.. وكان طبيعياً - في تلك الظروف - ان يتطرق البحث لبعض القضايا السياسية.. فقد كان وقتها الصراع محتدماً بين العناصر الملتزمة بالماركسية فكراً وبين العناصر الوطنية في مجلس الوزراء كما كان الحال في مجلس قيادة الثورة.. واخيراً تم بيننا الاتفاق على قيام تنظيم شعبي في الريف، ليستقطب امكانات المواطنين ويوحد جهودهم، لخدمة مصالحهم في

التطور الاقتصادي والاجتماعي بجانب ما توفره الدولة من امكانات لخدمة هذا الهدف وفقا لسياساتها المعلنة والتي تضمنها شعار «الانفتاح على الريف» ان قيام هذا التنظيم الشعبي المفتوح تماما لجماهير الريف دونما قيود او سدود وان يكون هدفه الاساسي هو توحيد اهل الريف بغض النظر عن انتماءاتهم القبلية والطائفية والحزبية . ليعملوا سويا من اجل مصالحهم المشتركة ، في التعليم والصحة ، بقية الخدمات الضرورية ، والتنمية الريفية .. وان يشجعهم على تقديم ما لديهم من امكانيات ذاتية واعمال تطوعية ، بجانب ما تستطيع الامكانات الرسمية تقديمه لاحداث التطور المنشود يعتبر هذا العمل في حد ذاته وبلا زخم من الدعاية والاعلام السياسي كسبا لاهل الريف لصف التعبير الثوري ، بل الوسيلة الاجدى والاكثر تأثيرا لا سيما عند اهل الريف الميالين بطبعهم الى الواقعية والنزعة العملية .. وفي الحقيقة فقد اصبح تنظيم «لجان تطوير القرى» واقعا هو اول تنظيم شعبي للثورة ، تحققت بفضل جهوده - لحد كبير - شعبية الثورة في الريف ووحدة اهله ، وعزلة قوى التخلف المعادية - كما سيأتي ذكر ذلك فيما بعد ...

كان ما تقدم بعد التصور المبدائي ، الذي اتفق حوله رأينا لما ستكون عليه اهداف التنظيم وطبيعة نشاطه .. ثم كان القرار ان نبدأ التجربة - بريفي شرق النيل بالعاصمة القومية - الخرطوم - وان نبني في كل قرى المنطقة لجانا للتطوير .. فقامت باعداد برنامج الزيارات لهذه القرى ، ليشمل قريتين في اليوم الواحد ، بدءاً بقرية «المايقوما» والحاج يوسف ، وانتهاء بقرية «ابو دليق» وقد اعدت الوزارة لهذه الرحلة عربة «بوكس» قديمة .. واتفقت مع مرشد من اهل المنطقة يدعى علي البطحاني - رحمه الله - ليصحبني في زيارتي ، والتي هي المرة الاولى ، التي ازور فيها قرى هذه المنطقة ، وهي جزء من عاصمتنا القومية .. وكنا في ماضي عملنا السياسي ، «كزعماء كبار» نزهو بتكريس كل جهودنا لخدمة اهل بلادنا ، وندعي المعرفة الكاملة لأحوال بلادنا جميعها!!

منطقة شرق النيل

ولكنني عندما بدأت زياراتي لهذه القرى ، وعقد اجتماعات جماهيرية بها للتوعية باهدافنا في تكوين لجان تطوير القرى ، ومنافسة مطالب ومشاكل المواطنين بهذا القرى ، وانتخاب لجان التطوير من المواطنين بها ، انتخبت حراً تماماً برفع الايدي علانية . ادركت كم كنا حقاً جاهلين باحوال بلدنا واحوال مواطنينا . لا سيما وان هذا العمل يتم في اطار الحدود الجغرافية لبلدنا القوي . فانتبهت عن هذا الحزن وطغى الطامع

لقد كانت هذه التجربة الاولى في مجال تطوير القرى ، وهي تجربة محدودة ، لكنها كانت لها اثرات مهمة . بعد التجربة الاولى ، وبعد التجربة الثانية ، كان لابد من استحداث خطة ، في تلك الايام ، لتتضمن القرى التي فيها توجد القرى التي فيها التطوير . ومن لا يستطيعون مساعدتنا في هذا ، فليكنوا في هذا المجال . على عكس هذا ، اسمعنا بالبيانات ، استألفنا عدد من نطلب منهم ان يسوحدوا محتاجين لخدمة مصالحهم الشخصية . في البداية ، والصحة والزراعة ، والمصنوع في الحياكة ، والمود ، الى غير ذلك . فحينئذ ، عن اي خلاقات قبلية او طائفية او حزبية ، او انتماءات دينية ، او يمكن توفيرها مع ما يمكن ان توفره الدولة لهم من مكافآت ، وان يكونوا في ذلك بانفسهم وبقيادة يختارونها بمحض ارادتهم ، وسنرسل بوليتهم ، وسنرسل بوليتهم ، وسنرسل بوليتهم . لقد اتاحت لنا هذه التجربة الاولى التعرف عن قرب على طبيعة الحياة في الريف ومشاكل اهله في هذه المنطقة التي يغلب على ساكنيها الطبيعة البدوية فهم في الاغلب الاعم عرب رحل من قبيلة «البطاحين» ذات التاريخ العريق . وهم في القرى القريبة من المدينة خاصة - مزارعون يمدون العاصمة بما تحتاجه من الخضر والالبان

لمسنا عن قرب ما للطرق الصوفية من اثر كبير في حياة اهلنا في الريف . فهذه الطرق - برغم انها تمثل في واقع الحياة مظهراً من مظاهر

التفرقة والسياسات بين المواطنين بعضها ناتج من عدد استضاف على الزعامة وبعضها الآخر دوافعه تضارب المصالح والخصومات - إلا انما ظلت عاملا مهما من عوامل الارتباط بالمعجزة الدينية - ليس من ذلك وبلدنا كما اننا عليه انتشار الخلاوي (خلاوي القرآن) التي يؤمنها الطلاب من المستطاب لانها ومن مناطق اخرى ثابته ولا اذيع سرا اذا قلت انني هي بدأت العمل لتكون تنظيم لجان تطوير القرى تأثرت كثيرا بالنظرة لمراداد القرية والبيوتات وكان ذلك طبيعيا طالما كان اساس كل عملنا هو توحيد المواطنين وتكاسيم وهنا اذكر انني في تقرير الختامي بعد اكمال عملية الطواف على هذه المنطقة وتكوين لجان التطوير بها اشرت الى «الهاب البضاء» المنتشر في المنطقة على اعتبارها تمثل عقبة في طريق توحيد المواطنين

عقبة اخرى صغيرة واجهتنا في طريق تكوين لجان التطوير بهذه المنطقة تلك هي ان بعض القرى الكبيرة كانت قد تكونت بها «لجان تنمية المجتمع» وهي لجان اشرفت على تكوينها وزارة الحكم المحلي التي انسيء قسم او مصلحة حكومية بها لهذا الغرض ويقوم الضباط الاداريون بتكوين هذه اللجان ويخصصون لها اعانات من مواد غذائية وغيرها لتوزيعها على المواطنين. وكان فآخذنا على هذا العمل انه أولا يظلم عليه الطابع الحكومي الرسمي وثانيا تفضي داخله لبعده عن الرقابة الشعبية فساد الممارسة وسوء استخدام ما يصل من معونات عينية ولهذا كان اصرارنا على الا تقوم لجنة للتطوير في اي قرية بها لجنة لتنمية المجتمع الا اذا تم حل تلك اللجنة ولم نجد اي صعوبة في تطبيق هذا القرار الامر الذي كان برهانا واضحا على رفض المواطنين وعدم اقتناعهم بتكوين تلك اللجان وذلك برغم اصرار الحكومة المحلية، وضباطها على بقاء تلك اللجان

ومن هذه التجربة الاولى ادركنا ان عملية تكوين وارشاد هذا التنظيم الشعبي على المستوى القومي يحتاج - دون شك - لكوار تتمتع بقدر من التخصص كما انه يحتاج لنوع من التنظيم على المستويات المحلية والمستوى القومي ليوثر بذلك القيادة الشعبية. على هذه المستويات، هذه القيادة التي يكون عليها واجب بناء اللجان وتوجيهها

وتبادل الخبرات بينها وارتباطها بالتوجه القومي الموحد وفي هذا الاتجاه كان لابد من الاهتمام بوسائل التوعية والمخاطبة فقررنا ارسال برنامج اذاعي اسبوعي ليؤدي هذه المهمة اضافة الى المنشرات ووسائل المخاطبة المباشرة الاخرى.

ان هذا القبول الشعبي العظيم لتنظيم لجان تطوير القرى والذي عكسته بوضوح تام الاستقبالات الشعبية والحضور الكامل للمواطنين للقاءات - شيبا وشبابا ورجال ونساء وحتى الاطفال كان في حقيقته انعكاسا حقيقيا لما كان يعانيه اهلنا في الريف من افتقار لابسطة الخدمات الضرورية لحياة الانسان، كانوا يعانون ليس فقط من انعدام للخدمات المعروفة صحية وتنظيمية بل انهم كانوا يعانون من المعاناة حتى في الحصول على الماء الصالح للشرب، للانسان والحيوان.. كانت معظم مطالبهم تنحصر في حفر الآبار جوفية وسطحية لمدهم بالماء فالقرى يقع معظمها على بعد مسافات شاسعة من شاطئ النيل خوفا من اخطار «البعوض» و«الناموس» على انفسهم وحيواناتهم!!.

كان التنافس بين القرى شديدا - فكل قرية كانت ترغب في اقامة مشاريعها الخاصة بها، بغض النظر عن طول او قصر المسافة التي تفصلها عن القرية الاخرى واحتمال استفادتها معا من المشروع المعين في احد الاغراض وكنا في بعض الاحيان - نجد مظاهر هذا النزاع حتى في حدود القرية الواحدة في حالات التقسيم الاداري الاهلي او الاختلافات العائيلية . ولكننا نستطيع القول - بصورة عامة - كما اسلفنا ان تنظيم لجان تطوير القرى، قد اوجد وحدة شاملة بين المواطنين جعلهم يكرسون كل قدراتهم ومجهوداتهم لخدمة انفسهم وتوفير احتياجاتهم الضرورية وجعلتهم ايضا يتفقون على اختيار قياداتهم الشعبية التي كانت - في الغالب الاعم - تسعى مخلصا لخير المواطنين العامة بعدا عن الجريء وراء المنافع الذاتية على حساب المنفعة العام الى هذا الوقت - لم نكن لدينا قوانين او لوائح نهتدي بها في العمل لقيام هذا التنظيم وقد كنا ارجأنا - عن عمد - النظر في ذلك حتى تجيء تلك النظم واللوائح مهتدية بواقع الممارسة الفعلية نابعة من

التطبيق والخبرة الميدانية لتصبح - بعد ذلك - موجهها ودافعا للعمل وليست معرقله له ومعوقة.

قسم التوعية ولجان تطوير القرى

بعد هذه التجربة الاولى الناجحة في بناء لجان تطوير القرى بالمنطقة الشرقية للنيل الازرق بالعاصمة القومية وفي ضوء التقدير الختامي لهذه التجربة الذي تمت مناقشته مع وزير التعاون والتنمية الريفية تقرر ان يتكون بصورة رسمية الجهاز الذي يتولى العمل على المستوى القومي لبناء هذا التنظيم.. وقد تم بالفعل تكوين هذا الجهاز تحت اسم «قسم التوعية ولجان تطوير القرى» في اكتوبر عام ١٩٧٠م برئاسة وتحت الاشراف المباشر لوزير التعاون والتنمية الريفية بعيدا عن بيروقراطية العمل الديواني.

وقد تم الاتفاق على اتباع سياسة اللامركزية وان تكون كل مديرية مسؤولة مسؤولية مباشرة وكاملة عن كل ما يخص التنظيم بها، على ان يتم تكوين مكتب في كل مديرية برئاسة مفتش التوعية ومساعدين له على مستوى مجالس المديرية وضباط للتوعية مسؤولين على مستوى القرى والمدن الريفية.. وتم تنظيم ادارة قسم التوعية برئاسة هيئة توفير المياه الناجحة لوزارة التعاون لتكون مهمته متابعة العمل عن طريق التقارير المنظمة من المديريات واصدار النشرات الدورية واصدار التوثيق الخاص بتكوين اللجان واعداد البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية الميدانية عن المناطق الريفية التي شملها تكوين اللجان ومتابعة عقد المؤتمرات، كما تقرر ارسال البرنامج الازاعي الاسبوعي بغرض تبادل الخبرات والتوعية العامة..

ووفق معايير دقيقة تم استيعاب ثمانية من الجامعيين في وظائف مفتشي التوعية ومساعدتهم برئاسة المديريات وخمسين من خريجي المدارس الثانوية كضباط توعية على مستوى القرى والمدن الريفية وقد قام هؤلاء

بتجارب ميدانية في أرياف العاصمة قبل توزيعهم على المديریات .
وفي أقل من عام واحد تم تكوين ألف وسبعمائة ثمانية وثلاثین لجنة على
مستوى القطر ، وانهقد المؤتمر الاول لمفتشي وضباط التوعية في مايو عام
١٩٧١م وفي نفس التاريخ انهقد المؤتمر القومي الاول للجان تطوير القرى -
هذا المؤتمر الذي اجاز اللوائح التنظيمية للجان وحدد اختصاصاتها
وطرائق عملها واتخذ قرارات كان من اهمها:-

١- المشاركة الايجابية في حملة مكافحة العطش التي اعلنتها الدولة .
٢- المطالبة بأن للجان التطوير رأي في توزيع المشاريع التعاونية .
٣- اجراء الدراسات اللازمة لاستقرار العرب الرحل وان تسهم اللجان في
عمل هذه الدراسات .

٤- اعادة تخطيط القرى وتسخيرها لوقف الزحف الصحراوي .
٥- اشراك العنصر النسائي في عضوية لجان التطوير .
٦- تأييد سياسة الثورة تجاه مسألة جنوب الوطن .
٧- دعم الثورة الفلسطينية ماليا وسياسيا .
لقد بلغت حملة التبرعات المالية للجان التطوير في هذه الفترة الزمنية
التي لم تبلغ العام الواحد ، اكثر من ثلاثة ملايين من الجنيهاات وهو مبلغ
كبير جدا بمقياس ذلك الزمن . . وقد استخدمت اللجان هذا المبلغ في
المناشط الآتية:-

١- بناء فصول السلم التعليمي الجديد .
٢- بناء مستشفيات وعنابر وشفخانات .
٣- اقامة جمعيات تعاونية .
٤- تخطيط قرى رصف طرق وتخطيط اسواق ومراكز شباب وبناء مساجد
وتوصيل مياه وضاءة واقامة اكشاك .
٥- مساهمة فعلية في حملة مكافحة العطش .
٦- المساهمة في الاعمال اليدوية التطوعية .
ووفقا للوائح التنظيمية التي اجازها المؤتمر التأسيسي تواصل عمل
قسم التوعية ولجان تطوير القرى في تكوين اللجان . . ومن الملامح

الرئيسية التي نصت عليها تلك اللوائح ما يلي:

ان يطلق اسم لجان تطوير القرى على القرى الريفية واسم اللجان الشعبية للتطوير في المدن الريفية - ذلك ان لجان تطوير القرى يتم اختيارها مباشرة من المواطنين.

أما اللجنة الشعبية في المدينة الريفية، فبحكم اتساع المساحة، وكبر عدد السكان، وتنوع النشاط الشعبية، فان تكوين اللجنة الشعبية يكون بجانب الانتخاب المباشر من المؤتمر، بتمثيل المنظمات المختلفة في المدينة الريفية، من شباب ونساء وتعاون واندية رياضية، واي تنظيمات أخرى .. وذلك حرصاً على التمثيل الواسع، وهو امر ضروري لاستقطاب كل الجهود والقدرات لخدمة المواطنين .. وان يشرف على هذه العملية ويوجهها، مفتش وضباط قسم التوعية ولجان تطوير القرى، الذين يحق لهم حضور المؤتمرات والاجتماعات، ليتمكنوا من النهوض بمستوياتهم، في الحدود الصارمة، لمراعاة مبدأ استقلالية التنظيم، وحرية الكاملة، في ادارة شؤونه .. ومن حق القاعدة الشعبية سحب ثقتها من القيادة، على كل المستويات، أما قرار حل الاتحاد القومي المركزي للجان التطوير فلا يكون إلا بقرار من رئيس الدولة.

وبناء على ما نصت عليه اللوائح التنظيمية، فان القواعد الجماهيرية، تعقد مؤتمراتها، وتنتخب على مستوى القرى والمدن الريفية، وتنتخب ممثلها لمؤتمرات الاقسام التي تنتخب بدورها لجانها ومندوبيها للمؤتمر القومي، الذي ينتخب لجنه المركزي للاتحاد القومي للجان تطوير القرى وينعقد المؤتمر القومي مرة كل عامين.

وبرغم وجود هذا الهيكل الهرمي لتنظيم لجان التطوير إلا ان مبدأ اللامركزية في أنشطة اللجان وسياساتها ظل مبدأ معمولاً به ابعاداً للعمل من روح الديوانية وبيروقراطيتها، وتشجيعاً لروح المبادرة والابتكار .. ولكن هذا الهيكل فرضته ضرورات التنسيق وتبادل الخبرات وقومية التوجه نحو تطوير الريف بالاعتماد على عون المواطنين الذاتي وجهودهم الطوعية في تضامن وتنسيق مع الامكانيات الرسمية اضافة الى اهمية الجهود المركزية

والقومية في مجالات التوعية والتوجيه والدراسات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة بقضايا تطوير الريف لاسيما وان منشطين هامين رسميين من مناشط وزارة التعاون التي ينتمي لها - وظيفياً - قسم التوعية الريفية لها صلة مباشرة بعمل لجان التطوير وفيما منشطا التعاون والتنمية الريفية مما يوجب التنسيق على المستوى القومي والمستويات المحلية .

لقد اهتم قسم التوعية ولجان تطوير القرى باعمال التوعية فاصدر كتيبات دورية تحت اسم «سلسلة التوعية» وارسل برنامجاً اذاعياً اسبوعياً - كما اسلفنا - بقيادة الصديق الاستاذ صديق حمد كان ناجحاً للحد البعيد . . . لقد كان البرنامج يقوم بتسجيلات ميدانية ويستنطق قيادات طبيعية ويعالج مشاكل واقعية . لقد استفاد الاخ صديق حمد في قيامه بمسؤوليته بنجاح من خلفيته الريفية وسابق عمله كمعلم .

ان جميع العاملين بقسم التوعية ولجان تطوير القرى كانوا - عموماً - مفتشين ومساعدين وضباط وموظفين وموظفات على درجة عالية من الحماسة والاندفاع ويبدو ان السبب الرئيسي في ذلك ناتج عن طبيعة عمل القسم ذات الصلة باهداف تطوير الريف وان معظم هؤلاء العاملين - ان لم يكونوا جمعياً - ذوو اصول ريفية اضافة الى ان القسم وطبيعة عمله تبعث من الواقع الوطني بشكل غير مسبوق . . . وفي الحقيقة كان قسم التوعية ولجان التطوير وجد تجاوباً ومساعدة فعالة من كل أجهزة وزارة التعاون كان ذلك في مصلحة التعاون او في هيئة توفير المياه والتنمية الريفية . كانت هناك بعض الاتجاهات التي تريد ان تجعل من حركة تطوير الريف منبراً للدعاية المباشرة والتطويل السياسي لثورة مايو . . . وكنت على يقين ان ذلك - لو تم - سيفرغ الحركة من فعاليتها الايجابية ويضر بمبدأ وحدة المواطنين داخل لجانهم واتحادهم . . . فقد كان المبدأ الذي قامت على اساسه فكرة التنظيم هو وحدة المواطنين بغض النظر عن اختلافاتهم القبلية او الطائفية او الحزبية . . . ولكن كنت على يقين ايضاً ان واقع عمل التنظيم على اعتباره التنظيم الذي يستقطب امكانات المواطنين المادية والعينية . وعملهم التطوعي - وباختيارهم - لمساعدة جهد الثورة على طريق شعارها

«الانفتاح على الريف» هو في حد ذاته اضعاف لعاطفة وفكر الانتماءات الحزبية - قبلية وطائفية وحزبية - كما كانت هناك أيضاً بعض الاتجاهات المعارضة لقيام تنظيم تطوير القرى على اعتباره - كما ادعوا - تنظيم (رجعي) لانه ينبع من جماهير الريف المتخلفة .. وقاومت بعض العناصر بناء التنظيم في منطقة مشروع الجزيرة والمناقل بدعوى ان لجان المزارعين التي كونتها ادارة المشروع لاغراض تتصل بالاعمال الزراعية يمكن ان تؤدي دور لجان التطوير كما ان ذات الاتجاهات وذات العناصر حاولت الحيلولة دون بناء التنظيم في المدن الريفية على اعتبار ان اللجان هي لجان لتطوير القرى.

سبق لي ان ذكرت ان صراعاً دار بضراوة في أوائل عهد التغيير الثوري بين العناصر الماركسية والعناصر غير الملتزمة بالفكر الشيوعي كان ذلك في مجلس الثورة أو في مجلس الوزراء أو على عرض ساحة العمل الوطني - وكانت قمة ذلك الصراع محاولة الانقلاب العسكري في يوليو ١٩٧١م.

كان موقف العناصر والاتجاهات السابق ذكرها من لجان التطوير احد مظاهر ذلك الصراع .. فالعمل لتطوير الريف لا يمكن ان يكون عملاً رجعياً ولا يمكن ان تتصف بهذه الصفة القيادات الريفية التي قنوم بهذا العمل .. كما انه لا يمن حرمان المدن الريفية من الجهود الرامية للتطوير ولكننا استفدنا من هذه الملاحظة بأن اطلقنا على لجان التطوير بهذه المدن اسم «اللجان الشعبية» وحدثنا تغييراً في طريقة تكوينها ليلئم الوضع في المدن الريفية بأن نصت اللوائح على تمثيل تنظيمات الشباب والنساء والتعاون وغيرها من التنظيمات ذات الوجود الفاعل في المدن الريفية في لجانها الشعبية.

اما لجان المزارعين في مشروع الجزيرة والمناقل ذات الصلاحيات الادارية ومنها توقيع بعض العقوبات على المزارعين في حالات ارتكاب مخالفات معينة فلا يمكن لها ان تؤدي صلاحيات لجان التطوير تلك الاعمال القائمة على مبادئ العون الذاتي والاعمال التطوعية .. اصف الى هذا اننا وضعنا في لوائح التنظيم - ان لجان التطوير هي لجان «خادمة» للجماهير وليست لجاناً «حاكمة» عليهم وهي لهذا لا تمارس اي نوع من انواع السلطة

الرسمية . . فان ذلك - لو حدث - يضر ضرراً بالغاً بفعالية اللجان ويعرض قياداتها لاحتمال ممارسة بعض الاساليب التي تفقدهم ثقة جماهيرهم وتأيدها.

ان نشاط تنظيم تطوير الريف لم يقتصر فقط على منشط العون الذاتي والاعمال التطوعية - ولكنه تجاوز ذلك للمساهمة في بناء تنظيمات الشباب وتنظيم النساء في القرى - ذلك ان قيام هذين التنظيمين في الريف عموماً - كان يحتاج لقدر من التوعية تقوم به عناصر ذات قبول شعبي في الريف . . فالنظرة للشباب والنساء في القرى - في ذلك الوقت - كان يشوبها شيء من عدم الثقة الناتج من عوامل التخلف . . ولهذا كان جهد لجان التطوير في هذا الميدان مؤثراً - كما ان نظرة تنظيم تطوير القرى لاهمية دور الشباب والنساء في حركة التطوير كان دافعا لهذا الاتهام.

وكذلك اهتمت حركة التطوير اهتماماً خاصاً بالحركة التعاونية لما لهذه الحركة من اثر هام في ميادين التطوير والتنمية المحلية لا سيما وان مصلحة التعاون كانت جزءاً من وزارة التعاون التي يعمل تحت مظلتها قسم التوعية الريفية ولجان تطوير القرى وكان وزير التعاون متفهماً للدور المشترك للجان التطوير والحركة التعاونية.

برغم ان بعض موظفي - التعاون - البيروقراطيين كانت مواقفهم تتم عن الشعور بالغيرة البيروقراطية والتنافس بين التنظيمين . ولكن لا أنسى المواقف المتفهمه بوعي للدور المتكامل للتنظيميين ، من جانب أحد كبار موظفي التعاون ، ذلك هو الأخ بابكر محمد على - رحمة الله - ولكنه برغم أيماننا بهذا الدور التكاملي للتنظيميين ، الا أننا في ذات الوقت ، ماكننا نريد أحدهما ، ان يذوب في الآخر . . فكان القرار ألا يزيد عدد اعضاء لجنة التطوير ، في لجنة الجمعية التعاونية ، عن ربع اعضائها حرصاً منا على استقلالية الحركة التعاونية ، وذلك لدورها المتميز - ولهذا رفعنا شعاراً يجسد هذا الفهم - وهو شعار ، ((جمعية تعاونية يجب كل لجنة تطوير)) . . وقد ساعد رفع هذا الشعار ، على تنشيط تكوين الجمعيات التعاونية في الريف .

لقد تعددت فى الواقع مناشط تنظيم لجان تطوير الريف ، وشملت
ميادين عديدة .. وقد ساعد على ذلك - حقيقة - ان التعاون والعون الذاتى
والاعمال التطوعية هى فى الاصل ، تراث عريق لشعبنا فى اقاليمه المختلفه
.. اسماء المواطنين فى الريف - الفرع والنفير ، ومارسوه فى زراعتهم ،
وبناء مساكنهم ، ودرء المخاطر الطبيعىة من فيضانات وسيول ، وساعدوا
بعضهم فى مناسبات افراحهم واحزانهم .. فجاء تنظيم لجان تطوير القرى
من قلب بيئة الوطن الريفيه ، وتقاليد امتنا السمحة العريقة وفى فترة
زمنية ، لم تزد على العامين بلغ تعداد الجان اربعة الاف وواحد واربعين
لجنة ، ضمت عضويتها اكثر من مليونين من المواطنين ، وذلك برغم ضعف
امكانيات كوادر التطوير المكلفة بهذا الجهد .. فقد كان هؤلاء الشباب
، يقطعون المسافات الطويلة مشياً على الاقدام ، من قرية لآخرى وعلى ظهور
الحمير والتيران ، وباللوارى السفريه .. وكان الواحد منهم فى بعض
الاحيان ، يقضى ليلة فى العراء .. وهم يبذلون هذا الجهد بمرتبات قليلة
وبلا اى نوع من انواع البدلات .. لقد كانوا مثلاً يحتذى لكادر الخدمة
العامة .. وكان هذا فى الحقيقة واحداً من اهداف

انشاء قسم التوعية ولجان تطوير القرى فى العهد الثورى .

لقد تم تحديد واجبات ها القسم المباشرة فى الاتى :-

١. رسم السياسات ووضع الخطط الرامية لتحديث الريف وتطويره عن طريق الجهد الشعبى التكاملى مع الجهود الرسمية
٢. دراسة مشاكل الانسان الريفى ، وما يرتبط بحياة وبمعيشتة ومعاونته فى ايجاد الحلول السليمة لها .
٣. تاكيد مبدأ العون الذاتى ، والعمل التطوعى ، بوضع الخطط والبرامج التى تجعل منه عاملاً فعالاً فى مجالات الخدمات الضرورية والتنمية المحلية .
٤. رغم الوحدة الوطنية بين الجماهير فى الريف .. هذه الوحدة المرتكزة على تكاتف المواطنين لحل قضاياهم ومشاكلهم المشتركة وتطوير حياتهم ونبذ الانقسام القائم على اسس التخلف القبلى والطائفى والعنصرى

٥. والقسم بواسطة كوادرة المنبئة فى الريف من مفتشين ومساعدين وضباط توعية هم الذين يشرفون على قيام التنظيم ، ويرشدون اداءه وفقاً لاهدافه المعلنة بدون ان تكون لها اى سلطة على حرية اداء اللجان ونفاذ قراراتها .

ثم كان قرار انشاء ((صندوق الاتحاد الريفى)) الذى اجازة المؤتمر القومى الثالث للجان تطوير القرى ، فى الثالث والعشرين من مايو عام ١٩٧٤ م . ذلك القرار الذى اصبح بموجبه على كل عضو فى لجان التطوير ان يدفع اشتراكاً شهرياً ، قدرة خمسة قروش فقط وعلى الرغم من قلة هذا الاشتراك الشهري ، الا اننا اذا اخذنا فى الاعتبار عضوية التنظيم على مستوى القطر - هذه العضوية المتنامية دوماً - لادرکنا ان حصيلة هذا الاشتراك ستكون قدرة مالية كبيرة .

وقد استندت فكرة انشاء هذا الصندوق على ما يأتى :-

٢. استقطاب جماهير الريف ، ودفعها للسیر فى طريق النشاط الاقتصادى بصورة عملية وميسرة .

٣. تشجيع الادخار واستثماره فى عمليات التنمية المحلية .

٤. توفير امكانيات مالية كافية لحركة التنظيم وكوادرة

٥. المساعدة فى الحد من هجرة المواطنين من الريف الى المدينة ،

بتوفير مشروعات تستوعب طاقاتهم وتلبى احتياجاتهم المعيشية .

ولضمان تحقيق هذا الصندوق الاهدافه ، صدرت لوائح مفصلة ، تنظم

الاشراف المحکم على ادارته ، وتنظيم حساباته .

وقد اجيزت ايضاً فى هذا المؤتمر فكرة إقامة معسكرات جماعية للعمل

، فى مجال زراعة اشجار الهشاب ، و انتاج الفحم النباتى .. وقد اقيمت

معسكرات فى مناطق الفاشر وسنجة والسوکی والبطانة وكان الغرض من

اقامة هذه المعسكرات ما يلى :-

١. تدريب الجماهير على العمل الجماعى ، لبناء مناطقهم وتوجيه

النشاط الحرفى وتنظيمه ليأتى بنتائج حسنة

٢. تحقيق وفرة الانتاج بالعمل الجماعى .

٣. تشجيع قيام مشاريع انتاجية صغيرة تساعد فى ربط المواطن ببيئته والعمل على تطوير هذه البيئة .

٤. توفر معسكرات العمل مناخاً ملائماً للتوعية الجماعية خلال ساعات الفراغ . وتوفر كذلك مناخاً لمحو الامية بشقية .

كما كان تنظيم تطوير الريف الجماهيرى مستعداً دائماً للعمل المشترك مع الاجهزة الرسمية وفقاً لتخصصات هذه الاجهزة المختلفة فقد تعاون بشكل فعال مع كل من وزارة الاشغال ووزارة الزراعة فى مشروع ((المنطقة الخالية من امراض الحيوان)) فى الضفتين الشرقية والغربية من النيل بالعاصمة القومية ، لتحديد المسار الامن للحيوان وتوفير مياه الشرب بحفر الآبار الجوفية فى هذا المسار كما تعاون مع وزارة الصحة فى اضافة بعض المنشآت ١. اعطاء نشاط لجان التطوير مضموناً اقتصادياً اوسع الصحة والتوعية باهمية التطعيم ضد الامراض المختلفة ، وتحصين الاطفال . . وبزل تنظيم تطوير الريف جهداً عظيماً فى بناء العديد من نصول الدراسة ، التى تطلبها تطبيق نظام السلم التعليمي الجديد الذى كانت قد طبقته وزارة التربية والتعليم على نطق القطر . .

لا أستطيع ، وأنا اصل الى نهاية حديثي عن حركة لجان تطوير الريف الشعبية دون ان أسجل التقدير والإشادة بالجهود الوطنية المخلصة التى بذلها العاملون بإدارة التوعية الريفية . . أولئك الشباب الذين تغانوا بحق فى خدمة مواطنيهم - أهل الريف - دون أدنى اعتبار للعلاوات والترقيات والبدلات ، ووضعوا بمنهجهم هذا ، مثلاً يحتذى فى ميادين الخدمة العامة . . كما فى نفس الوقت ، تجدر الإشارة بجهود القيادات الشعبية فى القرى والمدن الريفية الذين قادوا ركب التطور ، فأحدثوا بذلك التغيير الثوري المطلوب لمواطنيهم .

وستسير بعون الله هذه القافلة - قافلة التطور - آلى الأمام ولن تتوقف

وهكذا احتل تنظيم لجان تطوير الريف - بجداره - موقعه فى ساحات

عمل التعبير النوري . في عهد مايو كأول تنظيم شعبي . كان له الدور المساعد والفعال في تكوين وتنشيط تنظيمات الثورة الجماهيرية الأخرى من شباب ونساء وتعاون وحكم شعبي محلي في الريف . وذلك بحكم ما لعناصر هذا التنظيم من كبار في السن ، وذوى النفوذ الشعبي في الريف - من اثر كبير في قيادة حركة المواطنين ، وتوجيهها . لاسيما في بداية العمل لتأسيس هذه التنظيمات .

لقد اكد هذا المفهوم قائد الثورة في خطاب له ببلدة «الحاج عبد الله» بمشروع الجزيرة في ٢٠ فبراير ١٩٧١م حيث قال ((ان لجان تطوير القرى هي الجسور التي تصل بين امكانيات السلطة والامكانيات الشعبية وهي المدخل امام كل جهد رسمي . هادف للتطوير الريف . وتمثل افضل جهاز للرقابة الشعبية - الهادفة لتحسين الاداء رسمياً وشعبياً . . وهي تخلق أساساً قوياً لوحدة وطنية حقيقية بين المواطنين . مبنية على اساس المصلحة الحقيقية التي يلمسها المواطنون في حياتهم اليومية - وهي في الوقت نفسه تمثل القاعدة الحقيقية للتنظيم الشعبي القائم على اساس رضا الناس وثقتهم ، وهي جذيرة للحصول على



كل عون وعطف من اجهزة الدولة . اللجنة التمهيدية للتنظيم السياسي

اللجنة التمهيدية للاتحاد الاشتراكي السوداني

اصدر قائد الثورة قرار تشكيل هذه اللجنة فى ٢٨مايو ١٩٧١ م وعقدت اول اجتماع لهل بتاريخ ٦يونيو ١٩٧١م . . وقد شمل تكوين هذه اللجنة الاتية اسماؤهم :-

- ١ . الرائد ابو القاسم هاشم
- ٢ . السيد / ابييل وير
- ٣ . السيد / لويجى ادوك
- ٤ . السيد / عبد الرحيم ابو سنيّة
- ٥ . د . محى الدين صابر
- ٦ . السيد / محمدالمبارك عبدالله
- ٧ . اللواء محمد عبد القادر
- ٨ . السيد / موسى شول
- ٩ . السيد / محمد عوض يوسف
- ١٠ . د . توبى مادوت
- ١١ . السيدة / نفيسة المليك
- ١٢ . السيدة / نفيسة احمد الامين
- ١٣ . السيد / صمويل لوباي
- ١٤ . د . صديق احمد الحصيل
- ١٥ . السيدة / ميرى سرسيو ايرو
- ١٦ . الرائدة / عيشة حسن
- ١٧ . السيد / موسى المبارك
- ١٨ . السيد / كامل محجوب ميرغنى
- ١٩ . السيد / احمد عبد الحليم
- ٢٠ . السيد / مهدي مصطفى
- ٢١ . د . عثمان ابو القاسم
- ٢٢ . د . جعفر محمد على بخيت

٢٣. د. منصور خالد

كما أضيف لاحقاً لعضوية اللجنة :-

٢٤. الرائد/ مصطفى بشير عبادي

٢٥. القدم /حسن عثمان

٢٦. العقيد/ الرشيد نور الدين

وقد تم تعيين الرائد/ أبو القاسم هاشم رئيساً مناوباً للجنة والسيد/

مهدي مصطفى الهادي مقرراها.

كما تم تقسيم اللجنة التمهيدية لاربعة لجان متخصصة:-

١. لجنة التنظيم الشعبي : يرأسها الرائد/ ابو القاسم هاشم والسيد/ موسى

المبارك رحمة الله - مقررأ

٢. لجنة دراسة الهيكل الدستوري : برئاسة. جعفر محمد علي بخيت -

رحمة الله والسيد/ كامل محبوب

٣. لجنة الدراسات : برئاسة د.منصور خالد والسيد/ احمد عبد الحليم

مقررأ



٤. لجنة التنسيق والصياغة والمتابعة وتتكون هذه اللجنة من كل رؤساء ومقرري اللجان الثلاثة برئاسة الرائد / أبو الناس وثقتهم ، وهي جديرة للحصول على كل عون وعطف من أجهزة الدافاسم هاشم رئيس اللجنة التمهيدية والسيد/ مهدي مصطفى مقررأ .

وقد تقرر أن تهدي اللجنة في عملها بالمبادئ الآتية .
أولاً :

الوفاء لانتماء هذه الأمة الروحي في كل ما يصدر عنها من قرار
ثانياً :

مراعاة الظروف المميزة للسودان ، شماله وجنوبه ، شرقه وغربه ، في أي تصور فكري او تنظيمي ترتئيه حفاظاً على وحدة التراب ، وتماسك الوطن .

ثالثاً :

الانفتاح على التجارب الاشتراكية كلها ن بدون استثناء في وعي وبلا عقد ..
فالتراث الاشتراكي ملك للبشرية جمعاء .

رابعاً :

الاطلاع الرشيد على التجارب الاشتراكية ، في البلاد التقدمية ، في العالم الثالث ، خاصة العربية منها والأفريقية

خامساً :

مراعاة التزام السودان المصيري ، في ميثاق طرابلس ، ودعماً للثورة العربية ووصولاً بها للهدف الذي تنشده بجماهيرنا ، الا وهو وحدة الامة العربية .

سادساً :

التفادي الكامل لنقل التجارب ، واستيراد النماذج التطبيقية ، دون تطويع فالغرس الذي لا تمتد جزورة في اعماق التربة الوطنية غرس ميت ..
والكل الذي يفرض من على بلا أساس ، سينهدم على راس من بناء ،

واعان عليه . . وقد افتتح الرئيس الاجتماع الأول للجنة التمهيدية بالخطاب الآتي :

((أرحب بكم ، ولست فى حاجة لان أؤكد لكم جدية الثورة فى العمل الذي أقدمتم عليه ، تقنياً للثورة ووضعا للحكم فى يد الشعب ، بصورة متحضرة ومنظمة تضمن رسوخ الثورة وتطويرها واستمرارها ولست فى حاجة لأؤكد لكم وانتم فى موضع القلب من الثورة - المسؤولية التاريخية الملقاة على عواتقكم ... انتم منذ اليوم - والى ان تكملوا المهمة التي أوكلت لكم موضع الأنظار من أفراد هذه الأمة يرقبون عملكم وينتظرون حصيلته ونتاجه .. أنه مصير أمة بأسرها ترسمون له الطريق وتحددون مساره ..

فباسم الله نبداً ، وباسم الشعب ، وباسم الثورة ، أرحب بكم واتمنى لكم التوفيق فيما انتم مقدمون عليه لخير هذه الأمة المناضلة)) ثم بدأت اللجنة عملها بوضع لائحة لتنظيم أعمالها وقد سبق أن تقرر أن يتولى الرئيس رئاستها على أن يكون الرائد/ أبو القاسم هاشم وكيلًا له والسيد/ مهدي مصطفى مقررًا ..

كما اصدر الرئيس توجيهها بمنح اللجنة مهلة سبعة اشهر لإنجاز أعمالها ليكون ممكنا عقد المؤتمر القومي التاسيسي خلال شهر يناير ١٩٧٢م ووفق تخصصاتها باشرت اللجنة ولجانها المتخصصة عملها ، وعقدت كل لجنة عددا من الاجتماعات وكانت كل لجنة تتبع أسلوب . أن يتقدم كل عضو بتصوره وفق الاختصاص المعين ولهذا فقد كان أمام كل لجنة مجموعة كبيرة من التصورات حول ميثاق العمل الوطني ودستور الجمهورية والنظام الاساسى للتنظيم السياسى كما كانت لجنة الدراسات تمد كل لجنة من هذه اللجان الفرعية بدراساتها ومن تلك التخصصات اضافة الى قيام وفود عديدة بزيارات ميدانية لبلدان عديدة فى آسيا وأفريقيا وأوربا للتعرف على تجارب تلك البلدان فى بناء دولها وأحزابها .

واللجنة التمهيدية منهمكة فى أعمالها- إذا بمحاولة الانقلاب الفاشلة فى ١٩ يوليو ١٩٧١م فتوقفت أعمالها بعض الوقت . ثم تقرر بعد فشل المحاولة -البدء فوراً فى إجراءات الاستعداد للاستفتاء على رئاسة الجمهورية .. واصبح إنجاز هذا الواجب هو المهمة العاجلة ، على أن تفرغ اللجنة من وضع المبادئ الأساسية الموجبة لميثاق العمل الوطني والدستور حتى يكون

ذلك محوراً للعمل الشعبي لاستفتاء تم تقرر أن تتولى وفود من اللجنة التمهيدية السفر للأقاليم لتنظيم عملية الاستفتاء . التوعية والتعبئة السياسية المواطنين على أداء واجبهم الوطني في إجابة حماد الاستفتاء ولتكون تلك الحملة والتعمير للتوعية والتعمير الوطني وفي ذات الوقت . لتكوين مجالاً لبناء وتنشيط منظمات الثورة وقياداتها ولا بد من ذكر حقيقة أنه كان لتنظيم تطوير الريف الاثر الفاعل في استقطاب المواطنين للانلاء باصواتهم في الاستفتاء تاييداً ودعماً لمسار الثورة وتوجيهاتها الوطنية والاشتراكية .

وبعد اعلان نتيجة الاستفتاء واصلت اللجنة التمهيدية اعمالها ، وانجزت مشروع الميثاق الوطني ومشروع النظام الاساسي للتنظيم السياسي ، والمبادئ الموجهة للدستور الدائم ولحل مسألة جنوب الوطن على ضوء ماورد في اعلان ٩ يونيو ١٩٧٠م من مبادئ وموجهات .

المبادئ الموجهة لميثاق العمل الوطني

لقد تفجرت ثورة مايو ١٢ استجابة للرغبة الشعبية ، وتعبيراً عن طموح الجماهير في احداث التغيير المنشود تحقيقاً للرغبة الوطنية في التقدم والرخاء ولهذا فان الميثاق اهتدى بالمبادئ الآتية
أ. تحرير ارادة المواطنين من كافة اشكال الاستغلال والهيمنة الاقتصادية والادارية والطائفية والقبلية ووضع السلطات بكاملها في يد الشعب ببسط الديمقراطية الجديدة .

ب. تغيير كافة القوانين التي تعرقل مسيرة التقدم

ج. تحرير المجتمع من التخلف والتبعية .

د. لإسراع بالتنمية التقدمية ، والاعتماد على التخطيط العلمي في

وضع اسبرامج وتنظيم الإدارة ورسم خطط التنفيذ

هـ . تحرير الريف من التخلف عن طريق الإصلاح الزراعي وتغيير علاقة الإنتاج لصالح الفقراء من المزارعين والعمال الزراعيين والرعاة ، وتصفية الإدارة الأهلية والقضاء على مشكلة الوطن ، وتوطين الرحل وتطوير الثروة الحيوانية والإنتاج الزراعي والتصنيع وصلاته بالزراعة .. وحل مشكلة النقل والمواصلات ومحو الامية ونشر التعليم والخدمات الصحية وتكثيف الحركة التعاونية .

و . الاهتمام بالاسرة وحماية الامومة والطفولة والعناية بالشباب .
ز . تحرير الطاقات البشرية وتنميتها ومساوات المرأة بالرجل في مجال العمل ومنحها كافة حقوقها المتصلة بالاحوال الشخصية . ورعاية الاحداث .
ح . تطوير المقومات القومية لتحقيق ثورة ثقافية شاملة .
ط . تحقيق الوحدة الوطنية .

ك . اعادة بناء اجهزة الدولة على اسس علمية ووطنية ترقى بكفاءتها وفعاليتها لتخدم قضايا الشعب وتساعد في تنفيذ مهام الثورة .
ل . تطوير ودعم قوات الامن اتقوم بدورها في حماية الثورة ومنجزاتها . متلاحمة مع الشعب حماية لامنة ومقدراته وذلك بتدريبها وتاهيلها وتنقيفها ، بفكر مايو الاشتراكي .

م . تقوية ودعم قوات الشعب المسلحة بتدريبها وتسليحها وتنظيمها .
وتعميم الفكر الاشتراكي بين صفوفها وغرس روح الوحدة بين الشعب والجيش في وجدانها وتمكين المواطنين من نيل شرف الانتماء اليها .
أما في مجال السياسة الخارجية فقد تحدت المبادئ الآتية :-

١ . تصفية الاستعمار في جميع اشكاله وإثارة ، ومساعدة الشعوب المناضلة من اجل التحرير .. والتلاحم مع حركة التحرير الاشتراكية ، والسلم العالمي .

٢ . مقاومة الصهيونية العالمية ، والدعم الكامل لحركة المقاومة الفلسطينية ، والدفاع عن حق الشعب الفلسطيني في استرداد وطنه ..
والانضال مع الشعوب العربية من اجل التحرير والتقدم ضد العدوان الصهيوني

ل تعميق التلاحم والتفاعل الإيجابي من قوى البؤرة العربية ، بدعم ميثاق طرابلس ، مواجهة الاستعمار والصهيونية والرجعية ، وإسهاماً مسئولاً في بناء الوحدة العربية التي تصنعها الإدارة الشعبية ل جماهير الأمة العربية

دعم حركات التحرير في أفريقيا ، مادياً ومعنوياً وتنمية التعاون والتضامن ، بين قوى التقدم والتحرير الأفريقي . تحقيق تلاحم بين الثورات العربية والأفريقية .

التعاون الفعال في إطار المنظمات الإقليمية والقارية والعالمية والالتزام بمبادئها وأهدافها ومبادئها ، تحسيناً لعلاقات الجوار واحترام السيادة وبعيدا عن التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد .

هذه هي المبادئ التي قررتها اللجنة التمهيدية لتهتدي بها في وضع مشروع ميثاق العمل الوطني أمام المؤتمر القومي التأسيسي للاتحاد الاشتراكي السوداني . وهي ذات المبادئ التي سيطرحها الرئيس في حملة الاستفتاء على رئاسة الجمهورية

(٢) المبادئ الموجهة للدستور من الوجهة السياسية

١. الانتماء القومي للسودان - السودان جزء من الأمة العربية
٢. دعم الوحدة الوطنية ووحدة قوى الشعب العاملة .
٣. الحكم الشعبي المحلي ركيزة النظام السياسي .
٤. ديمقراطية الشعب العامل وذلك بكفالة الحقوق السياسية للمواطنين
٥. الرقابة الشعبية - الجالس المنتخبة والرجوع للشعب عن طريق الاستفتاء

٦. تحديد حالات الحرمان من الحقوق السياسية . من الوجهة الاقتصادية :-

١. التطبيق الاصيل للاشتراكية ووفرة الانتاج وعدالة التوزيع .
٢. التأكيد على التخطيط كمنهج للنشاط الاقتصادي

٣ . سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج - ملكية عامة ملكية مختلطة
بتحريم الاستغلال والاحتكار .

٤ . الديمقراطية الاقتصادية تكفلها مراعاة تكافؤ الفرص أمام جميع
المواطنين - وتنظيم توزيع الثروة والدخل القومي .
الوجهة الاجتماعية :-

١ . العلاقات الاجتماعية لتقوم على أساس وحدة قوى الشعب العامل .
٢ . الأسرة أساس المجتمع . ويتم تنظيمها على هدى التراث الروحي
للأمة .

٣ . حق العمل وتوفيره وحمايته .

٤ . رعاية الطفولة ، وتطوير المرأة

٥ . رعاية الشباب .

٦ . الضمان الاجتماعي لقوى العاملة

الوجهة الثقافية :-

١ . إلزامية التعليم ومجانيته .

٢ . المحافظة على التراث القومي وتشجيع الآداب والفنون .

٣ . البحث العلمي والتكنولوجيا ودورها في تحديث المجتمع ، وخلق

الدولة العصرية الحديثة

٤ . الاستقلال الجامعي (الاستقلال الفكري)

وجهة الحريات الأساسية :-

أن الهدف الأصلي لأي نظام يجب أن يكون خلق الإنسان الحر الناضج .

بضمان الحريات الفردية بقدر لا يتعارض مع المصلحة الاجتماعية .

الاهتمام بمواثيق حقوق الإنسان الدولية وذلك بضمان الحرية الفردية

بقدر لا يتعارض مع المصلحة الاجتماعية .

الالتزام بمواثيق حقوق الإنسان الدولية

وجهة تنظيم سلطة الدولة :-

١ . طبيعة نظام الحكم - ديمقراطي اشتراكي .

٢ . تطبيق النظام الرئاسي

٣. شروط أهلية رأس الدولة . وطريقة انتخابه وتحديد دورة الرئاسة والحيلولة دون تكريس السلطة في يد فرد

٤. رأس الدولة هو رئيس الهيئة التنفيذية والمشرف على القضاء والقائد الاعلا للقوات المسلحة .

٥. اهلية الوزراء وصلاحيات مجلس الوزراء

٦. حق البرلمان في محاسبة الوزراء واعفائهم .

وجهة السلطة التشريعية :-

١. اصول التشريع - الاسلام مصدر اساسى من مصادر التشريع .

٢. النص على تمثيل قوى الشعب العاملة

٣. شروط العضوية

٤. السلطة المالية (عرض الميزانية لمناقشتها واقرارها)

٥. الحصانة البرلمانية وحدودها

٦. سحب ثقة الناخبين

٧. النص على الطريقة التي يتم بها حل البرلمان واعادة انتخابه

وجهة التنظيم السياسى :-

١. التنظيم السياسى هو الوعاء الذى يحتوى قوى الشعب وهو نهذا

المعنى القوة السياسية الدافعة للتقدم .

٢. تنظيم العلاقة بين التنظيم السياسى والسلطة التنفيذية

وجهة السلطة القضائية :-

١. ثنائى او فرد (شرعى - مدنى)

٢. وظيفة القضاء والحكم - وهل يترك الإفتاء للنائب العام

٣. القضاء الإدارى مجلس الدولة (عدم التعارض مع اختصاصات الرقيب

الإدارى

٤. مجالس المحلفين : تجربة المحاكم الكبرى والصغرى ومجالس

القضاء

وجهة المجالس القومية:-

١. مجلس الدفاع القومى

٢. المجلس الاقتصادي الاجتماعي

٣. مجلس رعاية الفنون والآداب

الأخذ في الاعتبار عدم تعارض مهام هذه المجالس مع مهام أجهزة السلطة ولا تشاركها في الممارسة اليومية - ولكن هذه المجالس القومية لا يجب ان تكون مهامها مهام شرفية - وهي مجالس معاونة لأجهزة التخطيط والتقويم والتقييم

وجهة الهيئات الدستورية :-

١. المراجع العام

٢. الرقيب الإداري

٣. الخدمة المدنية

هذه هي المبادئ والمرتكزات الهامة التي أقرتها اللجنة التمهيدية والتي سيتم الاهتداء بها في وضع مسودة الدستور أمام المؤتمر القومي والتي ستكون هادية للتعبئة السياسية للاستفتاء على رئاسة الجمهورية .

المبادئ الموجهة للنظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي السوداني :-

. التنظيم السياسي ليس حزبا وليس جبهة وهو يعمل لتذويب الفواق بين الطبقات والفئات تكريها لتتحول ألي مصالح طبقية متناقضة .. وتحالف القوى العاملة داخله تحالف إستراتيجي مستمر ..

. أهداف التنظيم هي :-

(١) توحيد قوى الشعب لحماية منجزات واهداف الثورة

(٢) دفع العمل الثوري وقيادته لتحقيق الديمقراطية السليمة

(٣) بناء السودان الاشتراكي الواحد وفق ميثاق العمل الوطني

(٤) بناء وقيادة منظمات الثورة الجماهيرية

٥ تحقيق مبدأ نقل السلطة للشعب.

العمل على تطبيق المبدأ الديمقراطي - خضوع الاقلية لراى الاغلبية وخضوع الاجهزة الدنيا للاجهزة العليا وكسب ثقة الشعب على مبدأ الاقناع بالاقتناع، والارتكاز على نظام الطاعة الداعية.

د. عدم تعالي اجهزة التنظيم السياسى على الجماهير وعدم بعدها عنها، والعمل بالجماهير لمصلحة الجماهير، والاعتراف بالخطا واصلاحه وقبول مبدأ النقد والنقد الذاتى:

هـ. احترام النشاط النقابى ومساعدة النقابات فى الاحتفاظ باستقلالها واحترام نظمها الداخلية.

و. التنظيم السياسى هو المسئول عن قيادة العمل الوطنى ونشاط اجهزة الدولة لكن لا يودى مهام اجهزة الدولة بالنيابة عنها له سلطة وضع السياسات العامة فقط وبرامج العمل وله حق الاشراف والرقابة ولاجهزة الدولة للتنفيذ.

اما بنية الاتحاد فقد قامت على الاعتبارات الاتية:-

١ ان الاتحاد الاشتراكى السودانى بروافده هو الاطار السياسى الشامل للعمل الجماهيرى لقوى الشعب العاملة المتحالفة فى اطاره.

٢ ان يكون الاتحاد الاشتراكى السودانى، قادراً على خلق وحدة وطنية حقيقية، بين قوى الشعب العامل التى لاتناقص بينها يحكم تقارب مصالحها وان يجسد لقاءها السليم الممثل لادراتها والدافع لامالها الثورية.

٣ ان يكون التجسيد الفعال لسلطة الشعب التى تعلو جميع السلطات وتحكمها وتوجهها فى جميع المجالات وعلى كافة المستويات.

٤ ان يكون قادراً على الانتشار والتغلغل الواسع وسط الجماهير وقيادة كافة المواقع وخاصة الاستراتيجية منها.

٥ ان يكون قادراً على الحركة الواسعة والدائمة وسط الجماهير وتعبئتها فى اطار الفهم القائم على الميثاق وسياساته وبرامجه بقية تحويل هذا الفكر الى واقع معاش عن طريق تنفيذ هذه البرامج.

٦ ان ترتبط عضويته وتنظيماته وجماهير الشعب بالثورة فكراً وحركة وارادة واداء.

٧ ان يضمن تسلسل الواجبات والمستويات وان يصون هذا التسلسل وفق لعنوان الضامنة لتحقيق الحيوية والتعامل الواجب بين كافة مستوياته من

قيادة الى القاعدة.

٨ ضمان الاتصال اليومي الرابط بين فكر القيادة ونبض القاعدة وحيويتها.

٩ تحقيق الترابط الوثيق والدائم بين قيادته وقاعدته وتنظيماته الجماهيرية والجماهير من حولها.

١٠ ان يقوم هذا الترابط والاتصال على التفاعل والحيوية المجسدة لآمال الجماهير والقادرة على الاداء الفعال.

١١ ان يعتبر أعضاؤه ان العضوية تكليف بالخدمة للمواطنين القادرين على الوفاء بها والذين يملكون ان يعطوا مبادئ الثورة وميثاق من فكرهم وجهدهم ومن ذات أنفسهم من الطاقات القادرة الفعالة والمؤمنة والخلاقة يجعل مبادئه وفكرة الثورة الى ممارسة ودافع فعلى.

هذه هي المواجهات والمبادئ التى تضمن قيام تنظيم سياسي قادر على الحركة الفاعلة لمصلحة الجماهير وفق توجهات العمل الوطنى.



مشكلة الحرب الأهلية في جنوب الوطن

منذ فجر ثورة مايو وبالتحديد في التاسع من يونيو عام ١٩٦٩م اصدرت الثورة بيانها حول مشكلة الجنوب ذلك البيان الذي اوضح بجلاء المبادئ الاساسية التي تركز عليها فلسفة الثورة لعلاج مشكلة الجنوب.

لقد جاء في ذلك البيان ان اهتمام الثورة لحل مسألة الجنوب نابع من توجهها الاصيل لأحداث التقدم وقبول حياة البؤس والشقاء التي ظلت تعانيها جماهير المواطنين في ظل الأوضاع السائدة كما ان الثورة تدرك الجذور التاريخية لقضية الجنوب والتركبة المثقلة التي القاها الاستعمار على كاهل المواطنين الجنوبيين والشماليين وذلك برسم خطة التطوير غير المتكافئ بين الوطن الامر الذي جعل المواطنين في الجنوب يشعرون بانهم في أوضاع غير متكافئة مع اخوانهم في الشمال.

وقد زاد هذه المشكلة تعقيداً ان القوى التقليدية التي تعاقبت على السلطة منذ الاستقلال لم تستطيع ايجاد حل للمشكلة لانها انشغلت بالجري وراء مصالحها الحزبية والفردية العنيفة متناسية المصالح الحقيقية لجماهير شعبنا وللأسف الشديد فان هذا الوضع ينطبق كذلك على بعض القادة الجنوبيين فقد ظل هؤلاء القادة يتحالفون مع القوى الرجعية في الشمال او مع الدول الاستعمارية.

ان الثورة تنطلق من عذائها للقوى الاستعمارية وهي كذلك ترفع شعار ضرورة توحيد كل القوى المعادية للإمبريالية في شمال الوطن وجنوبه لحل هذه القضية.

ان ثورة مايو تقرر الاعتراف بالفوارق التاريخية بين الشمال والجنوب ولهذا تؤمن فان الحل المناسب للقضية يجب ان يبنى على أساس الاعتراف الكامل بهذه الفوارق. ومن ثم فان المواطنين في الجنوب من حقهم ان يبنيوا ويطوروا ثقافتهم وتقاليدهم في نطاق السودان اشتراكي موحد.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فقد عقد مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء اجتماعاً مشتركاً وبعد مناقشات بناءه تقرر العمل على خلق الحكم الذاتي الإقليمي في نطاق السودان الموحد.

انه من الأهمية بمكان العمل على تنمية حركة اشتراكية ديمقراطية في الجنوب تضع يدها في يد الخطة الثورية في الشمال على قدم المساواة والإخاء في سبيل تحقيق أهدافنا القومية المشتركة.

ومن أجل الأعداد الصحيح الذي يستطيع فيه شعبنا في الجنوب ممارسة حقه في الحكم الإقليمي فقد قررت الثورة الاتي:-

اولاً استمرار ومد فترة قانون العفو العام.

ثانياً: وضع برنامج اقتصادي اجتماعي ثقافي للجنوب.

ثالثاً: تعيين وزير لشئون الجنوب.

رابعاً: تدريب كادر متمرس لتولى المسؤولية.

وسوف تنشئ الحكومة لجنة خاصة للتخطيط الاقتصادي للجنوب وميزانية خاصة لرفع مستواه.

ان الثورة لتحقيق هذه الاهداف تناشد جميع المواطنين في المديريات الجنوبية وفتح مجال العمل لإيجاد حل للقضية وفق بهذه المبادئ الوطنية التي احتواها البيان.



المؤتمر القومي التأسيسي

وبعد ان فرغت اللجنة التمهيدية من الواجبات التي تم تكليفها بها اعداد
الانعقاد المؤتمر القومي التأسيسي صدر قرار عقد هذا المؤتمر القومي
التأسيسي فى يوم الاحد الموافق الثانى من شهر يناير ١٩٧٢م وفى تمام
الساعة العاشرة صباحاً فى ذلك اليوم افتتح السيد رئيس الجمهورية
ورئيس المؤتمر الجلسة بكلمة قصيرة قال فيها:-

بسم الله العلى القدير وباسم شعبنا العظيم وباسم تاريخه الحافل
بالامجاد والبطولات وحاضرة الذاخر بالبذل والتضحيات ومستقبله الواعد
بمشيئة الله بالمجد والرخاء باسم جهاده ونضال الامه أماله وأبطاله
وشهادته.

باسم ثورة مايو ثورة شعبنا التى تفجرت به وله تتوج اليوم هذه
المرحلة الهامة فى تاريخنا السياسى بافتتاح مؤتمرنا الكبير هذا فعلى
بركة الله وهواه افتتح المؤتمر القومي التأسيسى للاتحاد الاشتراكى
السودانى وقد حضر هذا المؤتمر مندوبين من الدول الاتى:-

١. جمهورية الصومال الديمقراطية

٢. جمهورية تنزانيا

٣. جمهورية تونس

٤. جمهورية مصر العربية

٥. جمهورية رومانيا الاشتراكية

٦. الجمهورية العربية السورية

٧. جمهورية غينيا

٨. جمهورية ليبيا العربية

٩. جمهورية يوغسلافيا

١٠. جمهورية الجزائر

كما حضر المؤتمر الامبراطور هيلاسلاس



امبراطور اثيوبيا، كما خاطب المؤتمر الرائد مامون عوض ابوزيد الامين العام للاتحاد الاشتراكي السودانى وقد جاء فى خطابه مايلى:-
لقد اعلن السيد رئيس الجمهورية بداية ثورة التنظيمية والدستورية بعد عامين من تفجير الثورة على اساس وضع السلطة فى يد الشعب هذه السلطة التى لا تعنى الطوة ولا البطن ولكنها تستهدف الحق والخير والعدل لقد خففت الثورة تحرير ارادات الشعب واسترداد حقوقه ووحدته التى مزقتها الرجعية والانتهازية والحزبية وحقت الثورة الادعية الثورية القادرة على استقطاب طاقات الجماهير الخلاقة وقد تكونت اللجنة التمهيدية للاعداد لهذا المؤتمر وباشرت عملها بمسؤولية مراعية ظروف السودان مع الانفتاح على تجارب الانسانية وكانت حصيلة عملها ملتزمة بما الغى على عاتقها من مسؤوليات وواجبات هى:-

١. مشروع ميثاق العمل الوطنى

٢. مشروع النظام الاساسى للاتحاد الاشتراكي السودانى

٣. المبادئ الاساسية للدستور

واللجنة تضع امام المؤتمر هذه الوثائق وقد استعانت الامانة العامة على تنظيم العمل بجهد متواصل اثبت كفاءة الذين تولوا العمل فى هذه الامانة ثم تحدث السيد رئيس الجمهورية مبرزاً القضايا الرئيسية الآتية:-
ان المؤتمر يفتح مرحلة جديدة من مراحل البناء اليمقواطى الذى ينارس به الشعب حريته السياسية بارادة حرة واعية بعد ان تخلص من قيود الحزبية والطائفية ، الارادة الاهلية وذلك وفقاً للطبيعة الديمقراطية الاشتراكية للثورة وعلى هذا الاساس كان حل الاحزاب والادارة الاهلية وكبح جماح الطائفية وتصفية مواقع النفوذ

الاقتصادى الاستعمارى المتمثل فى المصارف والشركات الاجنبية ولهذا فقد ناصبت دوائر التخلف الثورة العداء الذى تحول الى مجابهة مسلحة ردتها الثورة الى نحور مديريها.

ومن هنا فطنت الثورة الى جذور تنظيم قوى الشعب الوفى الامين فكان تنظيم لجان تطوير القرى وكتائب الشباب واتحاد نساء السودان وارست

الثورة القاعدة القانونية التي تجعل من التنظيمات فصائل عمل وعطاء وفجرت الثورة التعليمية وقادت حملة محاربة الوطن ثم كانت فكرة قيام تنظيم سياسي رائد وقائد قادر يقضى فى طليقة الزحف ويوجه الخطى فجاء تنظيم الاتحاد الاشتراكي السوداني وبذلك اكتملت الخطوط الرئيسية كمعالم الثورة التنظيمية وكان الاعلان فى عيد الثورة الثانى ان الشعب قد ملك زمام امره فى الخامس والعشرين من مايو عام ١٩٦٩م واسترد حقه فى الخامس والعشرين من مايو ١٩٧٠م وحكم الشعب نفسه فى الخامس والعشرين من مايو عام ١٩٧١م وبذلك تحدد منطق الثورة التنظيمية وتسليم السلطة كاملة للشعب بعد دحر كل الأعداء وبذلك اثبت الشعب ومنظماته الجماهيرية قدرته على حماية الثورة واثبت الشعب ان ارادته كانت دائما هى الأغلب.

وبرغم ان الامر الجمهورى الخامس اعطى الرئيس الجمهورية صلاحية اصدار قرار بتنظيم الاتحاد الاشتراكي السوداني ورافدة من التنظيمات الشعبية المختلفة الا ان الرئيس اختار تكونت لجنة تمهيدية للأعداد للمؤتمر التاسيسى للاتحاد الاشتراكي السوداني فالثورة عمل شعبى وقد تم تكوين هذه اللجنة مساء الجمعة الثامن والعشرين من شهر مايو عام ١٩٧١م بعد موافقة مجلس قيادة الثورة وقد استرشدت اللجنة بمواجهات تم تحديدها وسبقت عنها الإشارة فكانت نتيجة هذا الجهد انعقاد هذا المؤتمر الوطنى العظيم الذى يمثل لقاء تحالف قوى الشعب العاملة وامامه هذه الوثائق الثلاثة:-

١ مشروع ميثاق العمل الوطنى

٢ المبادئ الاساسية الموجهة للدستور

٣ مشروع النظام الاساسى للاتحاد الاشتراكي السودانى .

اما مشروع ميثاق العمل الوطنى:

هذا المشروع يمثل دليلاً للعمل الوطنى ولكنه ليس الصيغة النهائية لنظرية ثورة مايو المتكاملة اذ ان نظرية الثورة تنمو وتكامل من خلال العلمى المستمر لتجربة الواقع.

فجاء الباب الأول محددًا لطبيعة الثورة الشعبية وهويتها الاشتراكية تتلاحم فيها القوى الثورية وصولاً لتلاحم كافة القوى صاحبة المصلحة فيها لتعمل على تحقيق مجتمع الكفاية والعدل وتحرير ارادة المواطنين ولتغيير القوانين البالية وتحرير المجتمع من التخلف والاهتمام بالتنمية القومية الشاملة وتحرير الريف من عوامل التخلف والاهتمام بالأسرة واقامة ثورة ثقافية تقوم على العلم وتستهدف القضاء على الامية وتطوير التعليم وتصميمه والعناية بالتراث الوطنى ونشر الفكر الاشتراكى واحترام القيم الروحية وتحقيق الوحدة الوطنية واعادة بناء اجهزة الدولة على اساس علمية ووطنية وتقوية بناء القوات المسلحة.

وفى مجال السياسة الخارجية تحدد الاتى:-

تصفية الاستعمار ومقاومة الصهيونية وتعميق التفاهم بين قوى الثورة العربية ودعم ميثاق طرابلس ودعم حركات التحرر الأفريقية وتحقيق التلاحم بين الثورات العربية الأفريقية والتعاون فى إطار المنظمات الدولية والإقليمية وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول.

ثم كانت الابواب الستة للميثاق تأكيد وتفصيلاً لهذه المبادئ والاهداف التى وردت فى الباب الأول.

اما الوثيقة الثانية فى المبادئ الاساسية للدستور فالمادة الحادية والاربعون من الامر الجمهورى الخامس تضع مسؤولية اعداد واجازة الدستور فى يد مجلس الشعب.

وهذا المجلس الذى روعي فى تكوينه التمثيل الصادق لفئات قوى الشعب العاملة والمناطق الجغرافية المختلفة للبلاد ولكن طرحها على المؤتمر جاء تأكيداً لاهميتها وتوثيق شعبيتها لتكون هادياً لنا ونحن نضع دستورنا الدائم.

اما الوثيقة الثالثة فى مشروع النظام الاساسى للاتحاد الاشتراكى السودانى وهى التى نتناول أهداف الاتحاد وصلاحياته وواجباته واسس عمله وهيكله ومكوناته ومسؤولياته المختلفة وتنظيماته ومسؤوليات كل مستوى تنظيمى والعلاقات بين هذه التنظيمات وصلة الاتحاد باجهزة الحكم

ومؤسسات العمل الشعبى بوصفه قائد العمل الوطنى ورأىة وموجهة
وهذا لابد من توضيح لماذا اخترنا للتتنيم السياسى ان لا يكون اتحادا
لأحزاب او جهة ان الحزب أداة طبقية فى مجتمع تطور فيه التركيب الطبقي
وهو يخدم مصلحة طبقة دون بقية الطبقات على حساب مصالح الطبقات
الآخري فالحزب ليس هو مجموعة الافراد الذين ينتمون اليه لكنه راعى
المصالح الطبقية التى قام لخدمتها ومصالح الطبقات فى المجتمع الطبقي
مصالح متعارضة.

وعندما تفجرت ثورة مايو كان الوضع الطبقي فى بلادنا مازال هشاً
ومتداخلاً ولم تتبلور فيه الفواصل والفوارق بين الطبقات لا تكريها ومن أجل
هذا كان رفض مبدأ الحزبية وفكرة الحزب.

اما الأخذ بفكرة الجبهة فهو اعتراف بالحزبية لان الجبهة تتكون عادة من
عدد من الأحزاب تمثل مصالح متقاربة و لتحقيق هدف مؤقت او مرحلى وقد



تضم الجبهة تنظيمات اخرى ولكن يبقى وجود الاحزاب هو الجوهر فى تكوينها.

من اجل ما تقوم كان الاخذ بمبدأ تحالف قوى الشعب العاملة فى إطار تنظيمها السياسى الشامل لنشاطها الجماهيرى الاتحاد الاشتراكى السودانى ضرورة تاريخية حتمية ضرورة سياسية واقتصادية واجتماعية.

١. اهداف الاتحاد الاشتراكى السودانى كما جاءت فى النظام السياسى هى كما يلى:-

٢. توحيد قوى الشعب العاملة لحماية منجزات واهداف ثورة مايو

٣. دفع العمل الثورى وقيادته لتحقيق الديمقراطية الصحيحة.

٤. بناء السودان الاشتراكى الواحد وفق ميثاق العمل الوطنى

٥. بناء وقيادة منظمات الثورة الحزبية

٦. تحقيق مبدأ نقل السلطة للشعب

وتحددت اسس عمل الاتحاد الاشتراكى السودانى على اساس احترام الاقلية لراى الاغلبية وخضوع الاجهزة للاجهزة العليا وكسب ثقة الشعب



على اساس الاقناع والاقتناع والارتكاز على نظام الطاعة الواعية وعدم تعالى اجهزة الاتحاد على الجماهير وعدم انفصالها عنها والعمل بالجماهير لمصلحتها ونشر الحقائق بينها والاعتراف بالخطا واصلاحه وقبول النقد والنقد الذاتى واحترام النشاط النقابى واستقلالية واحترام النظم الداخلية للنقابات .

ان الاتحاد الاشتراكى هو قائد العمل الوطنى وقائد العمل الوطنى وفائدة نشاط الدولة ولكنه لا يؤدى واجبات اجهزة الدولة نيابة عنها له سلطة وضع السياسات العامة وخطط وبرامج العمل له حق الاشراف والمراقبة ولاجهزة الدولة التنفيذ وهو تنظيم للثورة وهو سلطة الثورة على اجهزة الدولة .

ان ورود التعيينات فى بعض اجهزة الاتحاد ليس الغرض منه تغيير حق الشعب الديمقراطى ولكن حرصاً على إغلاق الأبواب أمام تسلق بعض العناصر الرجعية والانتهازية فى المراحل الأولى من بناء التنظيم الشعبى وهذا الأجراء سيتقلص كلما تقدم بناء التنظيم .

وعلى مدى اثنى عشر جلسة تداول المؤتمر فى هذه الوثائق الثلاثة التى تم توزيع مسوداتها على أعضائه وثم عرض أهم واشتمل عليه خطاب رئيس المؤتمر ثم اعلن الامين العام للاتحاد الاشتراكى السودانى تكوين لجنة تخلص بالنظر فى الاقتراحات المقدمة للمؤتمر من الأعضاء وحصرها لتسهيل مناقشتها واخذ الراى بشأنها وان تجتمع هذه اللجنة لهذا الغرض بعد نهاية كل جلسة .

وقد كان تكوين هذه اللجنة من الاتية اسماءهم :-

١ . زين العابدين محمد احمد

٢ . د . محى الدين صابر

٣ . د . عثمان ابو القاسم

٤ . موسى المبارك رحمة الله

٥ . مهدي مصطفى الهادي

٦ . احمد عبد الحليم

٧. كامل محبوب

٨. عبد الرحمن عباس رحمة الله

وهكذا أقر المؤتمر التأسيسي الوثائق الثلاثة بالشكل الذي أصبح معروفا ومتداولاً.

وفي الختام أعمال المؤتمر القومي التأسيسي أصدر رئيس الاتحاد الاشتراكي السوداني توجهها للجنة التمهيدية بأن تشرع فوراً في بناء دار التنظيم السياسي بالعون الذاتي والإمكانات الشعبية وقد تكونت لهذا الغرض اللجان الآتية:-

١. لجنة المال ومقررها إبراهيم حسن علام رحمة الله

٢. لجنة جمع المواد ومقررها عز الدين سيد

٣. اللجنة الفنية ومقررها المهندس الطيب ربيع

٤. اللجنة الإدارية ومقررها الرائد مصطفى عبادي

٥. لجنة الرعاية بالنشر ومقررها علي شمو

وفي داخل المؤتمر وقبل فتح باب التبرعات التي بلغ مقدارها ونقداً مائة وخمسين ألف جنية جمع منها على الفور ثلاثة وثمانين ألف جنية نقداً
لقد التزمت اللجنة المركزية بتنفيذ ما تصنعه المؤتمرات القومية والمكاتب السياسية من قرارات وتوجيهات وقد ساعد في هذا التوافق السياسي المحكم أسلوب التقارير المتبادلة من أمانات المديريات للأمانة العامة ومنها للجنة المركزية فالمكتب السياسي ثم التقرير الدوري المفصل الذي يرفع للمؤتمر القومي ثم يتم تبادل القرارات والتوجيهات نزولاً.
إن التنظيم السياسي كان من صلاحياته وفي ضوء ما تصنعه من برامج عمل وواجبات على هدى تلك الصلاحيات وكواحد من الأمثلة الحية لما ذكرنا دوره ما يأتي:-

فباللجنة المركزية التمهيدية في دور انعقادها الثانية بتاريخ ١٢ مارس ١٩٧٥م راجعت مشاريع الخطة الخمسية المعدلة تلك التي نفذت أو في طريقها للتنفيذ وقد شملت هذه المراجعة المشاريع الآتية:-
'مشروع الكفاف' 'بابونعامه'

مصنع الصداقة للغزل والنسيج بالحصاحيصا

مشروع سكر شمال غرب سنار

قاعة الصداقة السودانية الصينية

إضافة الى مصانع القطاع الخاص للغزل والنسيج وحجارة البطاريات الجافة .

وفي مجال النقل فقد تم دعم السكة حديد بقطارات جديدة وعربات لنقل الركاب والبضائع كما تم دعم الاسطول الجوى بشراء طائرات جديدة للسفرات الداخلية والخارجية وسيشهد العام القادم نهاية العمل فى مشروع سكر حجر عسلاية ومشروع سكر يلو ط وخط انابيب البترول وقاعة مجلس الشعب وقصر الشباب والاطفال وشبكة المايكروويف لتحقيق الاتصال الهاتفى المباشر لمدينتى عطبرة وبورتسودان والمرحلة الاولى من مشروع الرهد الزراعى وسار العمل شواط بعيدة فى مشروع سكر كنانة .

ثم كان الاهتمام ببناء الخدمات الاجتماعية لمواكبة العمل الاقتصادى فكان التوسع فى مجال الخدمات الصحية والتعليمية والاسكان وكان قرار انشاء جامعة جوبا فى كل من جوبا والجزيرة لضمان تخريج الكادر الفنى وكان تشجيع النشاط الاجنبى فى مجال العقارات (الكويت)

وكان الاهتمام بجذب رؤوس موال العربية للمساهمة فى مشاريع التنمية السعودية - الكويت بالاعتمادات العربية عن طريق الاستثمار المباشر او المشاركة فى راس المال او تقديم قروض وتسهيلات فكان توقيع اتفاق شركة استثمار مع الكويت بهدف تطوير القطاع الزراعى والذي هام باعداد برامجه الصندوق العربى لتنماء الاقتصادى الاجتماعى (فقد كان حجم الاستثمار المليونى جيبه (٢ مليون جنية) وكان الهدف هو الاكتفاء فى مجال المواد الغذائية (اضافة الى التصدير) ثم كان جهد التعبئة السياسية لشد اهتمام الجماهير ومنظماتها المختلفة لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فجاء العمل التوعوى لتبصير المواطنين بالخطا السداسية النعدلة بهدف شجيع قوى الشعب العاملة ومنظماتها الجماهيرية على الالهام الشعبى فيها .

وقد اهتمت اللجنة كذلك بمعالجته ما ينتج من صعوبات ومشاكل اثناء التنفيذ على اسس حديثة عن طريق التنسيق والبرمجة وتدريب العاملين في مختلف اجهزة الوزارة المعنية على اسس العلمية الحديثة في الميادين المالية والتخطيط والقيام بزيارات ميدانية لمواقع المشروعات للوقوف على سير العمل ودراسة المشاكل على الطبقة ثم فوق هذا كله كان الاهتمام بالتنمية الاقليمية على اعتبارها عاملاً هاماً في رفع مستوى الوعي التنموي وتحسين مستوى المعيشة وهي جهد مساعد لمشاريع التنمية القومية وفي هذا المجال التركيز على المناطق الاقل تطوراً.

الامانة العامة للاتحاد الاشتراكي السوداني

تتكون الامانة العامة من شاعل المهام الاتية

الامين العام، مساعد الامين العام، مستشار الرئيس، رئيس الاتحاد الاشتراكي، امناء اللجان المختصة للجنة المركزية، الامين العام للمجلس الوطني للصدقة والسلام، رئيس ونائب رئيس هيئة مجلس الشعب مدير مكتب شؤون الحكم الشعبى المحلى.

الاختصاصات:-

١. تعتمد الامانة العامة في ممارسة اختصاصاتها على قرارات المؤتمر القومي واللجنة المركزية وقرارات وتوجيهات رئيس الاتحاد الاشتراكي والمكتب السياسى وتقارير ودراسات الاجهزة التابعة لها ودراسات وتقارير تصلها من الجهات الاخرى.

٢. صيانة المكاسب الثورية بتوثيق سلطة الجماهير وتدعيم النفرة الوطنية وحماية الثورة الاقتصادية الوطنية وتوفير الخدمة المدنية لخدمة اهداف الثورة.

٣. الامانة العامة مسئولة امام المكتب السياسى عن تنفيذ جميع قراراته وتوجيهاته وعن تصريف المهام التنظيمية والادارية والاشراف على الادارات

والمكاتب التنفيذية والفنية برئاسة الاتحاد وفى المديریات

٤. رسم السياسات العامة والتفصيلية فى دائرة اختصاصها ومتابعة تنفيذها.

٥. توفير المعلومات واعداد الدراسات والمذكرات والبيانات والتقارير من مكتب السياسى فى اداء عمله.

٦. وضع برامج عملها وتجويد الاجهزة التابعة فى تنفيذها.

٧. اعداد الميزانية وتخصيص اعتمادات الصرف والاجهزة التابعة لها وتشرف على الاداء المالى.

٨. تكوين اللجان المؤقتة التى يتطلبها عملها وتحديد صلاحياتها وعضويتها.

٩. تجهيز الهيكل الوظيفى لاجهزة واللوائح المنظمة لعمالها.

١٠. تشرف على الاعداد والتحضير الفنى والادارى والسياسى لاجتماعات الاجهزة العليا.

١١. اية مهام اخرى يوجه رئيس الاتحاد الاشتراكى السودانى او المكتب السياسى بادائها.

صلاحيات الامين العام

١. رئاسة اجتماعات الامانة العامة ويكون مسؤولاً لدى المكتب السياسى عن ادائها واداء هيئتي مجلس الشعب القومى والاقليمى.

٢. تحديد جدول اعمال الامانة العامة ويدعو لاجتماعاتها الدورية والطارئة.

٣. يصدر التوجيهات المعنية على تنفيذ قرارات الامانة العامة

٤. يعيد محتلى الامانة العامة للمؤتمرات والاجتماعات واللقاءات

والزيارات والداخلية

٥. يوافق على ما تصدره السكرتارية لاجهزة الاعلام المختلفة من اخبار

حول الامانة العامة وقرارتها.

٦. يجوز له حضور ومخاطبة اجتماعات اللجان المختصة واجتماعات هيئتي مجلس الشعب القومي الاقليمي
٧. يكون الصلة بين الرئيس الاتحاد الاشتراكي والامانة العامة في نشاطها لادائها اليومي وفي كل ما يتعلق باعمال الاجهزة العليا.

جدول اعمال الامانة العامة

١. تجهيز الامانة العامة جدول الاعمال الذي يقدمه لها الامين العام عند بدء الاجتماع
٢. يجوز لاجتماع الامانة العامة تعديل وترتيب جدول الاعمال.
٣. يرسل سكرتير الامانة العامة جدول الاعمال والوثائق اللازمة للاعضاء قبل وقت كاف من الاجتماع.
٤. يجوز لاي عضو من الاعضاء اقتراح اضافة اي بند او بنود لجدول الاعمال شريطة ان يصل اقتراحه الى سكرتير الامانة العامة قبل وقت كاف من الاجتماع وان يوافق عليه الامين العام.

الامانة المختصة للامانة العامة

امانة المرأة الاعلام امانة العلاقات الخارجية امانة التجار ورجال الاعمال امانة التنظيم امانة تطوير الريف امانة الفكر والدعوة امانة التعاون امانة الشباب امانة الانماء امانة العمال امانة المزارعين امانة المهنيين امانة القوات النظامية، امانة مجالس الاباء والمعلمين امانة الخدمات امانة الاجهزة العليا الجهاز المركزي لمحو الامية ومن امناء هذه الامانات المتخصصة ومن مساوي الامين العام للتخصصات الاتية: تتكون الامانة العامة والتخصصات هي:-

١. المنظمات الجماهيرية (شباب - نساء تطوير ريف مجالس الاباء والمعلمين)

٢. المنظمات الفتوية (عمال، مزارعون، تجار، رجال اعمال، مواطنون، مهنيون)
٣. الاقليم الجنوبى
٤. الانماء والخدمات
٥. التنظيم والادارة
٦. الاعلام والعلاقات العامة
٧. القوات النظامية
٨. المجلس الوطنى للتضامن والصداقة والسلام
٩. هيئة مجلس الشعب
١٠. الحكم الشعبى للمجلس

لقد كانت الامانة العامة بحكم صلاحياتها وبحكم طبيعة التفرغ الكامل تقريباً لكل اعضائها اكثر اجهزة التنظيم السياسى حركة ونشاطاً فهى الجهاز المرتبط مباشرة بالحركة الشعبية الجماهيرية والفتوية والتعاونية وبقواعد التنظيم السياسى على مستوى العاصمة والاقاليم وهى المنطقة بقواعد التنظيم السياسى على مستوى العاصمة والاقاليم وهى المنطقة بالاعداد لاجتماعات المكتب السياسى واللجنة المركزية والمؤتمر القومى القومى لاسيما وان جميع امناء الاتحاد الاشتراكى فى الاقاليم هم بحكم هذا اعضاء فى الامانة العامة ويحضرون بانتظام اجتماعاتها المكتملة.

ولهذه الاهمية فكثيراً ما كان رئيس الاتحاد الاشتراكى يرأس اجتماعاتها برغم وجود الامين العامة عندما يكشف جدول الاجتماع اهمية خاصة. ابو القاسم محمد ابراهيم وعبد لمجيد حامد خليل اللذان تقلدا منصب الامين العام للاتحاد الاشتراكى السودانى كانا فى ذات الوقت نائبين لرئيس الجمهورية اما مامون عوض ابو زيد وهو اول امين عام للاتحاد الاشتراكى وبدر اليدن سليمان ومحمد عبد القادر فقد تقلدوا منصب الامين العام دون ان يكون اي واحد منهم نائباً لرئيس الجمهورية.

المكتب السياسى

صدر قرار تكوين المكتب السياسى التمهيدى بتاريخ ١٥ / يناير ١٩٧٢م وعقد اول اجتماع فى التاسع والعشرين من نفس الشهر وكان قد صدر القرار الجمهورى رقم ٢٦ بتاريخ ١٦ يناير ١٩٧٢م بتفرغى للعمل فى الاتحاد الاشتراكى السودانى عضواً فى المكتب السياسى التمهيدى واللجنة المركزية والامانة العامة واميناً للجنة تطوير الريف .

وقد ادى اعضاء المكتب فى اجتماعهم الأول القسم بالقسم يالصيغة الآتية:-
اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصاً وصادقاً لثورة مايو الاشتراكى وابدا دعم تحالف قوى الشعب العامة وتنظيمها القائد الاتحاد الاشتراكى السودانى وان احمى الدستور وارعى مصالح الشعب واصون استغلال الوطن وسلامة اراضية وان اودى واجبى كعضو فى المكتب السياسى للاتحاد الاشتراكى السودانى بالتجرد والجد والاخلاص والله على ما اقوله شهيد).
تم اجاز المكتب لائحة تنظيم اعماله وشرع فى القيام بمسئوليته فى اجتماعات متواصلة بدأت نصف شهرية وان الواجب الهام والعاجل امام المكتب السياسى هو بناء التنظيم السياسى على المستوى القومى لاسيما وان الوثائق اللازمة لهذا البناء وهى الميثاق الوطن والنظام الاساسى قد اجازها المؤتمر القومى التاسيسى فاصدر المكتب قراراً بتخصيص واحد من اعضائه ليكون مسئولاً عن القيام بهذا الواجب فى احدى المديرىات على ان يساعدته عدد من المساعدين هم محافظ المديرية وقيادات المنظمات الجماهيرية والشعبية والكوادر الادارية فى المجالس البلدية والريفية وقد اشرف المكتب على حملة واسعة للنوعية السياسية الشاملة بكل ما يتعلق ببناء التنظيم السياسى وبكل وسائط الاعلام وكان من نصيبى القيام بهذا العمل بمديرية كردفان التى كان محافظة لها المرحوم محمود حسيب والذى بذل فى هذا جهداً مخلصاً وتحمل فى صبر وايمان ومشقة السفر بالعربية (والموتر ترولى) واللقاءات الجماهيرية والاجتماعات المتكرره رحمة الله

واجزل عطاءه كما ساعد في هذا العمل واعان على نجاحه بعض من شباب ادارة التوعية الريفية وعلى راسهم الاخ عبد السلام محمد خير ومحمد عثمان ومدير الشباب بكرد فان الاخ فيصل عبد الله ومن الضباط الاداريين اذكر المرحوم محمد محبوب حسب الله وعلقم والتيجاني عبد اللطيف كما كان للمجهود الذي قامت به بعض القيادات الشعبية في مختلف المواقع اثر كبير في انجاح المهمة فقد كانت المهمة تتطلب تضافر كل الجهود لانها لم تكن في الحقيقة سهلة.

ولكى اعطى القارىء صورة عن حجم العمل الذي بذل في عملية بناء التنظيم لسياسى فى مديرية كردفان واعتبره فقط مثالا للرأى ٩٩٩ فى بقية المديرىات اكتفى بذكر القرى

والمدن والفرقات التى غطاها العمل فى شكل لقاءات جماهيرية واجتماعات مع من يتم اختيارهم كجان تمهيدية وبعد الخطة التى تم الانفاق عليها مع القيادات بالابيض فقد شملت الزيارات الميدانية المناطق الاتية فى جولة مستمرة:

الرهـد - ام روابة - الغبشة - شركيلة - العباسية - رشاد- تاندك - ابو جبيهة - قدير - كادوقلى- هبيلة- تلودى - الليرى شرق - كرندى- الليرى غرب- برام - ابو هشيم - ام دورين - الحمرة - كادقلى - كوفـا- ابو سنون - كانقا - لكيلك- ميرى جوه- دامبا - دلامى - هبيلة - الدانج- سلارا- المطار- تميرثامو - لقاءه - الاراك - رجل الفولة - بابنوسة - المجلد - ٩٩٩- ٩٩ النهود- ود بنوه - ابو زيد - السعاته- ابو حراز - الابيض.

ثم فى مرحلة ثانية كانت تكملة العمل بزيارة الاماكن التالية :-

بارا- ام قرفة- ام سيالة - دميرة - ام سعدون - طبية- ام كريدم - المزروب- شقة - سودرى - حمرة الشيخ- ام بدر - حمرة الوز - كجر - البان جديد - خور طقت - ام عشيرة - كازقىل- جعيبات.

كانت بداية هذا الجهد فى ١٧ ابريل ١٩٧٢م ونهايته فى ١٤ يونيو ١٩٧٢م كفا فى هذه الزيارات واللقاءات الجماهيرية واجتماعات اللجان التمهيدية تقدم بشرح وتوضيح ميثاق العمل الوطنى والنظام الاساسى للتنظيم

السياسى ولم تكن تلك مهمة سهلة فقد كان كل الذى نطرحه تقريباً جديداً تماماً على اسماع المواطنين وافهامهم وكنا فى خلال ذلك نشن هجوماً لا هوادة فيه على الزبية والطائفية والادارة الاهلية وهو امر كنا نلمس خطورته لاسيما فى تلك المناطق الاقل تطوراً وهذه هما فى الواقع تمثل معظم الاماكن التى شملت الزيارات ولا انسى اننا فى مساء الاربعاء ٧ يونيو ١٩٧٢م كنا نعقد لقاء جماهيرياً فى قوينة ام عشيرة وفى بداية اللقاء وقبل ان ابدأ الحديث جاء احد فقراء الادارة الاهلية وخاطبنا بلهجة صارمة طالباً من الا نستمع لما يقوله الذين حضروا الاجتماع بدعوى انهم كما قال حرامية وكان الرجل يحمل على كتفه بتدقيقه ولم نهتم كثيراً بكلامه وقد بدا لنا ساعتها انه ربما كان مخموراً ثم بدأت خطابى المعتاد يشن هجوم على الادارة الاهلية فما كان من هذا الخفير وهو يقف على خطوات متى الا ان شرع يحاول تعبئة بتدقيقة وامسك به حائلاً دونه ودون استعمال البندقية ثم تدخل بعض الواقفين جواره وتدخل ايضاً واخيراً ضابط المجلس المرافق لنا ولم اتوقف عن الحديث ولكن تطرقت لقضايا اخرى تاركا الهجوم على الادارة الاهلية الى ان شعرت ان الجو قد هدا فتوقفت وهرعنا انا واعضاء الوفد تجاه عربتنا فتدافع نحونا بخيولهم بعض المواطنين ولكن اسرعنا بثبات وتحركت بنا العربة وبهذا كتبت لنا السلامة ولا انسى قول سائق العربة الحكومية لى(والله يا جنابو كان واحد غيرك كان عرد اى هرب).

واصل المكتب السياسى اعماله كقيادة للعمل الوطنى فى غياب المؤتمر الوطنى واللجنة المركزية وبتنسيق مع الامانة العامة التى كانت بمثابة الجهاز المنفذ لقرارات الاجهزة العليا.

وذلك وفق صلاحياتة والتزاما بالقانون رقم (١) الذى اصدره رئيس الجمهورية ١٩٧٣م تحت نص قانون ممارسة السيادة الشعبية ونظيم العمل الوطنى فى جمهورية السودان الديمقراطية (٧٣)

وقد اشتمل هذا القانون على ماياتى :

١. يهدف القانون على تأكيد مبدأ سيادة الشعب جعل هذا المبدأ فعالاً بممارسة هذه السيادة عن طريق المؤسسات والمنظمات الشعبية

والدستورية والى ابراز فكرة قيام جمهورية السودان الديمقراطية على اساس كافة قوى الشعب العاملة والى تركيز تمثيل الاتحاد الاشتراكي السوداني لسلطة هذا الحلف فى قيادة العمل الوطنى وذلك وفقا للمواد ٢٠٤،٥٠ من الدستور .

٢. السيادة للشعب فى جمهورية السودان الديمقراطية وهى مستبطنة فية ، لا تنتزع ولا تنزع . غير ان صور ممارستها تتعدد وكل سلطة فى الدولة وفى الاطار التنظيمى للجماهير نابعة من سيادة الشعب فى ادارته .

٣. يمارس الشعب حقة فى السيادة عن طريق هيئات ومنظمات الشعبية الدستورية وتتمثل فيما يلى .

١- الاتحاد الاشتراكي السودانى وروافدة

٢- مجلس الشعب القومى . ومجلس الشعب الاقليمى والمجالس الشعبية التنفيذية للحكم الشعبى المحلى

٣- رئيس الجمهورية كرمز للسيادة وتجسيد الادارة الشعبية

٤- يتبع الشعب فى ممارسة السيادة احكام ميثاق العمل الوطنى والنظام الاساسى ونصوص الدستور كل فى دائرة مشروعيته وشموله

٤. ركائز ممارسة السيادة الشعبية :

١. ميثاق العمل الوطنى

٢. النظام الاساسى

٣. الدستور

٥. الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم السياسى الوحيد ولا شرعية شعبية لتنظم غيره ، ولا حماية لاي تعبير معاد لأفكار الاساسية ، وسياساته المقدرة خارج نطاق مؤسساته .

٦- الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم السياسى الوحيد ولا شرعية شعبية لغيره ولا حماية لاي تنظيم خارج نطاق مؤسساته .

٧- يقود الاتحاد الاشتراكي على تحالف



نرى ان فلسفة الديمقراطية والبرلمان قضيتهما واحدة على المشاركة الديمقراطية
والتي هي اصل مبادئ الديمقراطية والاشتراكية والوحدة الوطنية
ونفسها للحكم مناصب الشعب الديمقراطية . وله وحدة حق تنظيم لعمل
الوطني دون تدخل في اختصاصات المؤسسات التشريعية والتنفيذية
ويقوم بقررتين رئيسية لرئاسة الجمهورية كما يرتفع اعضاء لعضوية
مجلس الشعب والمجلس الشعب الاقليمي ومجلس الحكم الشعبي المحلي
والمناصب الرئيسية للتنفيذات الجماهيرية والقنوية والمهنية .

٨ . يعتبر كل مواطن متمتعاً بحقوقه السياسية ما لم يكن قد ادين في تهمة
تتعلق بامن الدولة او جاني برفضه مبادئ الثورة .

٩ . يحظر شاغلو المناصب القيادية في الحمل الوطني من الاشتغال
بالتجارة او امتلاك اسهم او سندات بعد التخليين في المناصب الادارية او
التنفيذية في الشركات والمؤسسات في القطاع الخاص او امتلاك عقارات
بغرض المتاجرة او استلام اكثر من مرتب واحد حتى ولو تعددت الاعباء .

١٠ . يعرض كل من يخالف هذا القانون نفسه للمحاكمة القانونية مدنية
او عسكرية وببتاريخ الاحد ١٣ فبراير ١٩٧٢م تقدم خالد حسن عباس
باستقالته كنائب اول لرئيس الجمهورية وتم قبول هذه الاستقالة برغم ما
بذل من مجهودات لتسجيلها بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٧٢م ثم ايضا اعفاء مامون
عوض ادو زيد من محبسة كامن عام للاتحاد الاشتراكي السوداني ثم صدر
قرار حل المكتب السياسي التمهيدى في يوم الثلاثاء ١٠ اكتوبر ١٩٧٢م .

التكامل بين مصر والسودان

فلسفة التكامل

ان عالمنا السعالي وما فيه من تغيرات نتيجة للتطور الهائل في العلوم
والاقتصاد والسياسة والاتصال وما نتج عن ذلك من ازمتات وانقسامات
وتكاملات . هذا العالم اصبحت الامجال فيه للمجتمعات البشرية التي تعيش

حياة العزلة والانطواء - فقد فرض هذا الواقع حتى على الدول المتقدمة الجنوح للوفاق والتكتل رعاية لمصالحها - فكان ماشهدنا من تكتلات اقتصادية وسياسية وثقافية وعسكرية لدول العالم المتقدمة وكان طبيعيا تبعا لذلك ان تتأثر بهذا الاتجاه دول وشعوب العالم الثالث فكانت المظاهر العديدة لمحاولات التكتل والتعاون في عالمنا العربي فما محاولات التوحيد في عالمنا ممثلة في الوحدة العربية والتكامل العربي الا انعكاسا لهذا التوجه - وهو توجه يغزية تكامل وتشابة الأصول والتاريخ ووحدة اللغة والدين والتراث والتعمير والنضال المشترك فكان تأسيس الجامعة العربية ١٩٤٥م وتكوين مجلس الوحدة الاقتصادية ١٩٥٠م بغرض تقديم الاستشارات الاقتصادية لمنظمة الجامعة العربية وتأسيس صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والسوق العربية المشتركة - وكانت كل هذه المؤسسات إشارة واضحة ودليلا قاطعا على شعور الشعب والدول العربية بأهمية التعاون في عالمنا هذا المعاصر لمصالحها .

ولكن كل هذه المجهودات - في إطار عالمنا العربي - لم تحقق النجاح المطلوب - ذلك أنها - جميعا لم تؤسس على مصالح اقتصادية مشتركة وام تتوفر بها الشروط الموضوعية والدراسات العلمية .. ولهذا فقد كان متوقعا أن تدب

الصراعات الخلافات لتقلل من مطالبة فعالية تلك المؤسسات . ولكن عالمنا العربي لا يزال مواجهها الآن بتحديات كبيرة سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية بل أن عالمنا العربي هذا مواجه - حقيقة - بأزمة غذائية تستنزف مواردنا وتعوق مسار تميئنا الاقتصادية والاجتماعية .

ومن هنا أصبح التكامل العربي ضرورة ملحة وعاجلة .. وأصبح لابد من قيام كيانات اقتصادية واجتماعية قادرة .. ان المادة التاسعة في ميثاق جامعة الدول العربية - تدعو لهذا .. وفي هذا الإطار كان مجلس التعاون الخليجي وقبامه كيان المغرب العربي الكبير لكل ما تقدم فقد أصبح

التكامل قاعة راسخة لتحقيق التجانس والانسجام داخل الجسد السياسى والاجتماعى الداخلى يتخطى الولاءات الضيقة وايجاد احساس مشترك بالتضامن والهوية الواحدة .

مستويات التكامل بين السودان ومصر:

اولا :-

العمل على ترشيد الوضع القائم

ثانيا:-

البحث على سياسات ومشروعات مشتركة

ثالثا:-

أجراء تخطيط جماعى مشترك للتنمية الاقتصادية . ويجب أن يركز هذا التكامل على مقومات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وعسكرية . أن ظروفنا موضوعية عديدة تساعد عملية التكامل بين القطرين - فالسودان ومصر هما قلب الأمة العربية وفيهما جل إمكانات تطورها الاقتصادية والإنمائي وهما حلقة الرحيل بين افريقيا والبلدان العربية ولهما حضارة وثقافة مشتركة وطبيعة جغرافية واحدة ومهام اقتصادية واجتماعية وسياسية وامنية مشتركة . . ويتميزان بتجانس بشرى ملحوظ . . التجارب التمهيدية فى مجال التكامل بين السودان ومصر .

المرحلة الأولى :-

ميثاق طرابلس ١٩٧٠م ((السودان مصر ليبيا))

لم يحالفنا التوفيق منذ البداية لان البعض كان مستعجلا بينما كان توجه السودان هو التدرج ورفض الاستعجال . .

المرحلة الثانية :

منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى فى فبراير ١٩٧٠م

وقد تحقق الكثير من الإنجازات وفق هذا المنهاج وهى :-

- ١ إلغاء الرسوم الجمركية لبعض السلع أو خفضها لصالح أخرى
- ٢ قيام العديد من الشركات التكامل في المجالات الاقتصادية والزراعية
- ٣ قيام تجربة المنطقة التكاملية بين حلقا وأنواع
- ٤ تم التنسيق في مجالات الشؤون الدينية والمدنية والأمن ، الشباب ، السياحة الصحية ، الشؤون الاجتماعية والتعليم ، البحث العلمي ، الدفاع المشترك

لقد واجهت هذه المرحلة صعوبات واعتبرت لها سلبيات

١ صعوبة التمويل

- ٢ لم تناسب الجهود التي بذلتها طموحات المهنيين في البلديات
- ٣ لم تكن التسهيلات في انتقال الأشخاص والسلع ورأس المال بين البلديات في المستوى المطلوب
- ٤ واجهت العمل العديد من العقبات والصعوبات نتيجة البيروقراطية واختلاف القوانين

٥ لم تنعكس المشروعات بشكل مباشر على المواطنين في البلديات

٦ عدم إسهام الجهد الشعبي في مشروعات هذه المرحلة

المرحلة الثالثة :

ميثاق التكامل

ترتكز مرحلة ميثاق التكامل على مجموعة حقائق هي -

١ . انها تابعة من الادارة الشعبية في البلدان

٢ . سيقى مرحلة الميثاق مرحلة المنهاج فاستعادت منها في الحالتين

إيجابيا وسلبيا

٣ قامت مرحلة الميثاق على استقرار حقائق الموقف الدولي ودراسة

تجارب العمل في المنظمات النظرية

٤ التمهيد للمرحلة الوحدة الكاملة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا

وثقافيا وتعليميا

٥. وافقت على الميثاق المؤسسات السياسية والتنفيذية والتشريعية في البلدان

٦. إيداع الميثاق في شكل معاهدة لدى المنظمات الدولية والإقليمية
مرحلة تنفيذ الميثاق

١. المرحلة التمهيدية ١٩٨٢م - ١٩٨٤م

استكمال تنظيم مؤسسات التكامل القوانين والتشريعات وإجراء دراسة الجدوى للمشروعات والسعى لحمل فكر تكاملي موحد وتنفيذ عدد محدود من المشروعات ، ذات العائد السريع

٢. مرحلة بناء التكامل ١٩٨٥م - ١٩٨٨م

تعميق جذور التكامل في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية
وخلق بنية اقتصادية تكاملية

٣. مرحلة خلق مناخ الوحدة ١٩٨٩م - ١٩٩٢م

تطوير خطوات التكامل ، وإيجاد وحدة هدفها مفهوم عدل موحد في كل المجالات - توحيد التمثيل الدبلوماسي

توحيد النظم السياسية توحيد النقد . توحيد القيادة العسكرية لتتواءم المسلحة توحيد وسائل الإعلام ومناهج التعليم وبرامج الثقافة فاعلان الوحدة مع السعي لتوسيع نطاق التكامل باعتباره خطوة رائدة ، لتحقيق الوحدة على النطاق العربي - وذلك في الأخذ في الاعتبار احتمال تداخل هذه المراحل وتفاعلها . كان لابد من قيام مؤسسات تباشر كل مؤسسة صلاحياتها المتفق عليها وفق ميثاق التكامل وبناء عليه كان قيام المؤسسات التالية :-

١. المجلس الأعلى للتكامل

وهو السلطة العليا التي تحدد القرارات ويتناوب رئاسته رئيس البلدين

٢. الأمانة العامة للمجلس الأعلى:

وهي الجهاز الذي يتولى تنفيذ سياسات المجلس بواسطة لجان

متخصصة هي :-

لجنة التخطيط الاقتصادي - لجنة الخدمات - لجنة الشؤون الخارجية
- لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية .

٣. برلمان وأدي النيل :

وهو الذي يعنى بمسار العمل استكمالي في جميع المجالات ولا، خصوصاً
٤. صندوق التكامل :

ويختص بتدبير الأموال اللازمة لمشاريع التنمية
أما لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والبيئة
تتبع مباشرة للمجلس الأعلى للتكامل .
لجنة التنظيمات الشعبية

كما سبق فإن لجنة التنظيمات الشعبية هي إحدى اللجان المتخصصة
للمجلس الأعلى للتكامل هذه اللجان التي تقع تحت الأشراف المباشر للأمانة
العامة للمجلس .

ويحدد المجلس نظام عملها والاختصاصات والمسؤوليات لكل منها
وأسلوب عملها وقد صدرت بذلك قرارات من المجلس الأعلى للتكامل
هذه القرارات فإن لجنة التنظيمات الشعبية تختص بما يلي
١.

١. دراسة وإبداء الرأي في كيفية التنسيق بين عمل المنظمات
الشبابية النسائية والمهنية والتعاونية والعمالية في البلدان وصولاً
لتوفيرها .

٢ دراسة وإبداء الرأي في كيفية التنسيق بين تنظيمات الحكم المحلي
في مصر من جانب وتنظيمات الحكم الإقليمي والشعبي المحلي في السودان
من جانب آخر .

٣ دراسة وإبداء الرأي في كيفية دعم واستراء الفكر المشترك للمنظمات
الشبابية والتمكين لدورها في دعم مسيرة التعامل وذلك ب
أقام مؤتمرات مشتركة لكل من هذه التنظيمات بهدف تبادل الرأي في

القضايا التي تهمها مع ربط ذلك باهداف التكامل .
٣ دراسة واقتراح الصيغ الاخرى الملائمة لحشد الطاقات لخدمة اهداف
التكامل .

٤ . دراسة وابداء الراى فى كيفية التنسيق بين جهود التنظيمات المهنية
والتعاونية والعلمية على نحو يدعم مسيرة التكامل فى مجالات الانتاج
والخدمات

٥ . تهيئة المناخ الملائم لشباب البلدين ، اجتماعيا وثقافيا وفكريا بما
يجنب الانحرافات الغربية عن القيم الروحية والتقاليد القومية الاصيله .
٦ . الاهتمام بدور المرأة فى اطار مسيرة التكامل .

٧ . العمل على تنسيق وربط نشاط اللجنة مع نشاط الايوزة التنفيذية فى

البلدين

٨ دراسة ما يحدية لها المجلس الأعلى للتكامل أو الأمن العام من
موضوعات وقد بدأت صلتى بعمل هذه اللجنة بعدما أصدر الرئيس الأول
للقيادة المركزية للاتحاد الاشتراكي السوداني الخطاب الآتي نصه

الاتحاد الاشتراكي السوداني
التاريخ/٢٦/ أبريل ١٩٨٤م
مكتب الأمن الأول
الرقم اشتراكي أ أ مدم /١/ ب /١٣/١
سرى للغاية

الاخ : تحية طيبة

الموضوع : انتداب السيد/كامل محجوب إلى المجلس الأعلى للتكامل
بالإشارة لخطابكم رقم /تكامل /أع/خ/ط/١/ بتاريخ ابريل ١٩٨٤م
يسرني أن انقل لسيادتكم موافقة السيد رئيس الاتحاد الاشتراكي
السوداني على انتداب الأخ كامل محجوب لتولى مسئولية تصريف أعباء
دائرة التنظيمات الشعبية للمجلس الأعلى لتكامل ، لمد عام قابلة للتجديد
على أن تتحمل الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتكامل ، مقابلة راتبه
ومخصصاته خلال فترة الانتداب.

لقد جاء هذا الاختيار الموفق ، لكفاءته اخلاصة وتجاربه الثرة فى هذا
المجال وهذا بالطبع سوف لا يحرمنا من جهوده التطوعية فى مجال العمل

الوطني - متمنيا له كل التوفيق

مع أكيد ودي

بدر الدين سليمان

الأمين الأول للقيادة المركزية

معنونة الى :

أبو بكر عثمان محمد صالح الأمين العام للمجلس الأعلى للتكامل

صورة الى السيد/ نائب الامين الاول وامين لجنة التنظيم

صورة الى السيد/ كامل محجوب

صورة الى مدير شؤون العاملين

ومن هنا بدأ مشوار عملي الجديد في مجال التكامل بين مصر والسودان وقد كان واضحاً للذين وضعوا ميثاق التكامل اهمية العمل في مجالات التنظيمات الشعبية.. فالتكامل في حقيقته ومراميه عمل شعبي في المقام الاول - والعمل الشعبي هو الدعامة والركيزة الاساسية للعمل التكاملي بين البلدين.

لقد بدأ العمل قبلي في الامانة العامة كمسؤول عن ادارة التنظيمات الشعبية الاخ والصديق احمد زبير رشيد، وبعد انتدائي واصلنا العمل سويا، ثم نجحت جهودي في ان ينضم لنا نفر من الشباب المخلصين الذين خبرتهم ابان عملي في لجنة تطوير الريف ومن هؤلاء الاخ عبد السلام محمد خير، واستطعنا متضامنين وبروح التفاهم النابع من وحدة الفكر وبالتعاون مع الاخوة في الامانة العامة للتكامل وعلى رأسهم الاخ ابو بكر محمد صالح الامين العام ان نحقق نجاحا ملحوظاً في عملنا، وكان في قمة هذا النجاح ما حققه المؤتمر التأسيسي للتنظيمات الشعبية - الذي انعقد بالقاهرة في الفترة من ٢٣ الى ٢٦ اكتوبر ١٩٨٤م - من انجاز.

لقد اشترك في ذلك المؤتمر ممثلون منتخبون - ديمقراطياً - من التنظيمات الشعبية في البلدين، شباباً ونساء، عمالاً، مزارعين، تجاراً، رجال اعمال، تعاونيين، موظفين ومهنيين. وبجانب الجلسات العامة للمؤتمر، كانت هناك جلسات عمل خاصة للبحث والتفكير لكل تنظيم

والتنظيم النظير في البلدين . . وقد تم بحث برامج العمل المشترك والاتفاق على التحرك المشترك على هدى تلك البرامج . لقد حضر المؤتمر اكثر من اربعمائة مندوب، ويتمثيل متساوٍ من الشعبين . .

ومن جانبنا كنا قد اعددنا لوحات شملت معلومات وافية عن كل تنظيم ووضعتها في قاعة المؤتمر . لكن الاخوة في الامانة العامة في القاهرة لم يلتزموا بهذا الذي سبق ان قررناه . ليسهل على كل تنظيم الالمام بالمعلومات الاساسية للتنظيم الاخر المقابل . كما كان ضعيفاً للغاية تمثيلهم لتنظيماتهم الشعبية في مصر . . ويبدو ان التناحر الحزبي عندهم كان سبباً رئيسياً في هذا الاخفاق الذي تسبب في خيبة امل كبيرة بالنسبة لنا . لقد حقق هذا المؤتمر - برغم بعض السلبيات، نجاحاً كبيراً لاسيما وقد كان المؤتمر تجربة اولى - فقد توصل المؤتمر بعد المناقشات المستفيضة لبرنامج عمل مشترك لكل التنظيمات وكان فرصة طيبة تم فيها التعرف على الحركة الشعبية عامة في البلدين وهو امر لازم - دون شك - لاي تعاون مستقبلي .

ان الذي ساعد في التوصل لهذه النتائج وتحقيق هذه النجاحات ان المؤتمر التأسيسي لم ينعقد في فراغ ولكن انعقاد جاء وامامة اهداف مرصودة ليعمل وفقها وعلى هديها - فما هي تلك الاهداف . . ؟

١ . العمل على خلق حركة جماهيرية قادرة على معايشة اهداف التكامل والسعى لتحقيقها

٢ . دعم اللقاءات والتفاعل والتلاحم بين ابناء وادي النيل على كل المستويات

٣ . التنسيق بين جهود كافة التنظيمات وحشد طاقاتها لتحقيق اهداف التكامل

٤ . تهيئة المناخ العام لدفع المسيرة التكاملية

٥ . تعميق وحدة الفكر والاهداف لنشاط التنظيمات

٦ . ايجاد الشعور الموحد بالمسؤولية التاريخية للتنظيمات امام هذا الجيل والاجيال القادمة ان تجربة التكامل بين السودان ومصر يمكن وضعها

فى رصيد تاريخنا للعمل الوجودى العربى والافريقى .
وهذا التوجه الوجودى والتكاملى والتعاونى عموما لشعوب عالمنا
الثالث هو ضرورة تمليها الظروف الموضوعية فى عالمنا اليوم - كما سبقت
الإشارة - هذا العالم الذى اصبح لا مجال فيه لحياة العزلة والانعزال
والانغلاق ..

بعد ان استلمت خطاب السيد / الأمين الأول للاتحاد الاشتراكي السودانى
بانندابى للعمل فى دائرة التنظيمات الشعبية للمجلس الأعلى للتكامل وكنت
قبلها اعمل أمينا للتنظيم بالاتحاد الاشتراكي وصلني الخطاب التالي من
السيد / نائب الأمين الأول للقيادة المركزية وأمين لجنة التنظيم .

الأخ كامل

تحية طيبة

وبعد

الآن وقد تحول موقعك من رئاسة الاتحاد الاشتراكي السودانى والذى
ظللنا نعمل به سويا منذ تأسيسه فى أوائل السبعينات ، الى الأمانة العامة
للمجلس الأعلى للتكامل ، اسمح لى يا صديقى ان أصدقك القول بأننا سنفقدك
أيما افتقاد بينما سيشرف موقعك الجديد بك لقد كانت الحقبة التاريخية
والتي زادت على العشر عوام من العمل
الوطن الضخم والإيجابى التى قضيناها
سويا فترة ثرة وغنية استفدت منه انا
شخصيا منك فيها فائدة لاتقدر بثمن . وذلك
للفهم المشترك بيننا ولتواضعك وتجردك
الجم ونكرانك لذاتك فى خدمة الشعب



والوطن والثورة وتنظيمها العملاق الاتحاد الاشتراكي السوداني ستبقى هذه
الفترة زادا لي في مستقبل ايامي انهل من تجاربها لافيد واستفيد ، ما امد الله
في ايامي

الاخ كامل

سيبقى موقعك شاغرا هنا راجيا الا تنقطع صلتك بالتنظيم ولجنة
التنظيم خاصة مع دعواتي الصادقة لك بمستقبل واعد وعمل مثمر لخدمة
قضايا الوطن والتنمية في موقعك الجديد .

حفظك الله ورعاك وجنبك جانب السوء من الدنيا

معنونة الي : الاخ كامل محجوب

دائرة التنظيمات الشعبية المجلس الاعلى للتكامل

ولابد لي تعليقا على هذا الخطاب ان اسجل حزيل شكرى للاخ زين وان
اشيد بدوره بما لقيته منه خلال فترة عملنا الطويلة معا من تعاون وتعامل
اخوي صادق ونحن نقدم في تجرد جهودنا خدمة لقضايا الثورة والشعب ..

ودم لاختك

زين العابدين محمد احمد عبد القادر

نائب الامين الاول للقيادة المركزية

وامين لجنة التنظيم



هذا الكتاب

من خلال سيرة حافلة بأحداث
جسام كانت علامات مضيئة في
حياة المؤلف تم طرح قدر واقف
من أحداث شكلت جزءاً من تاريخ
أمتنا رواها الكاتب بموضوعية
وبدقة في سرد منظم رائع للأحداث
فكانت صورة حية لوقائع
امتزجت فيها رؤية الكاتب وفكره
فكانت عطاءً متميزاً.

والكاتب كسياسي ضليع لم يكن
مجرد راوي للأحداث إنما كان
صانعاً لها مشاركاً في صياغتها
من خلال انوار مهمة أضاءها
ووظائف مرموقة شغلها لذلك
جاء الكتاب شاملاً لما جرى على
مسرح الحياة والسياسة وما
جرى خلف الكواليس فكانت
صور الوقائع فيه متكاملة.

الناشر